

دورة التخطيط للبرامج  
الإنسانية لعام  
2023  
تم إصدار الوثيقة في ديسمبر 2022م

# النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن



## للحصول على آخر المستجدات



يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمة على المساعدة والحماية اللتين يحتاجون إليها. يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على التغلب على العقبات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات، ويوفر القيادة في حشد المساعدات والموارد نيابة عن المنظومة الإنسانية.

[www.unocha.org/yemen](http://www.unocha.org/yemen)

[twitter.com/ochayemen](https://twitter.com/ochayemen)

### Humanitarian RESPONSE

يهدف موقع Humanitarian Response (الاستجابة الإنسانية) إلى أن يكون الموقع الإلكتروني المركزي الذي يضم أدوات وخدمات إدارة المعلومات، مما يتيح تبادل المعلومات بين المجموعات القطاعية وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تعمل في ظل الأزمات طويلة الأمد أو المفاجئة.

<https://www.humanitarianresponse.info/operations/yemen>

### Humanitarian Action

ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

يقدم موقع Humanitarian Action (العمل الإنساني) استعراض شامل للمشهد الإنساني من خلال الدمج بين منصتين - موقع Humanitarian Insight السابق المستقل وموقع Global Humanitarian Overview.

[/https://humanitarianaction.info](https://humanitarianaction.info)



تُعد خدمة التتبع المالي المصدر الأساسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي، وتسهم بصورة رئيسية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، وبالتالي المساهمة في المساعدة الإنسانية الفعالة والكفؤة والقائمة على المبادئ.

<https://fts.unocha.org/appeals/overview/2022>

موقع Humanitarian Data Exchange (تبادل البيانات الإنسانية) هو منصة مفتوحة لتبادل البيانات حول الأزمات والمنظمات. الهدف من هذا الموقع الإلكتروني هو تيسير الوصول إلى البيانات الإنسانية واستخدامها لأغراض التحليل.

<https://data.humdata.org/group/yem>

## لمحة عامة

تم توحيد هذه الوثيقة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني والشركاء. توفر هذه الوثيقة فهماً مشتركاً للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً والعدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى المساعدات. إنها تمثل قاعدة أدلة موحدة وتساعد في توفير معلومات تثرى عملية التخطيط للاستجابة الاستراتيجية المشتركة.

### صورة الغلاف

فاطمة، نازحة في موقع المشقافة للنازحين في مديرية تبين في محافظة لحج، تستخدم الحطب لعدم قدرتها على تحمل ثمن اسطوانات غاز الطهي، 17 يناير 2022م.  
الصورة: محمود الفلسطيني / المجلس النرويجي للاجئين.

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

# جدول المحتويات

ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية	04
الجزء الأول: ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية	12
1.1 سياق الأزمة	13
2.1 الصدمات والآثار الناجمة عن الأزمة	19
3.1 نطاق التحليل	25
4.1 الأوضاع الإنسانية وشدة الاحتياجات	26
5.1 عدد الأشخاص ذوو الاحتياج	30
الجزء الثاني: تحليل المخاطر ومراقبة الوضع والاحتياجات	33
1.2 تحليل المخاطر	34
2.2 مراقبة الوضع والاحتياجات	40
الجزء الثالث: التحليل القطاعي	43
1.3 تنسيق وإدارة المخيمات	49
2.3 التعليم	51
3.3 الأمن الغذائي والزراعة	53
4.3 الصحة	56
5.3 التغذية	60
6.3 الحماية	64
7.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين	71
8.3 المأوى/المواد غير الغذائية	74
9.3 المياه والصرف الصحي والنظافة	78
آلية الاستجابة السريعة	81
الجزء الرابع: المرفقات	82
1.4 مصادر البيانات	83
2.4 المنهجية	88
3.4 الفجوات في المعلومات والقيود	106
4.4 الهوامش الختامية	107

# ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية

الأرقام الرئيسية (2023م)

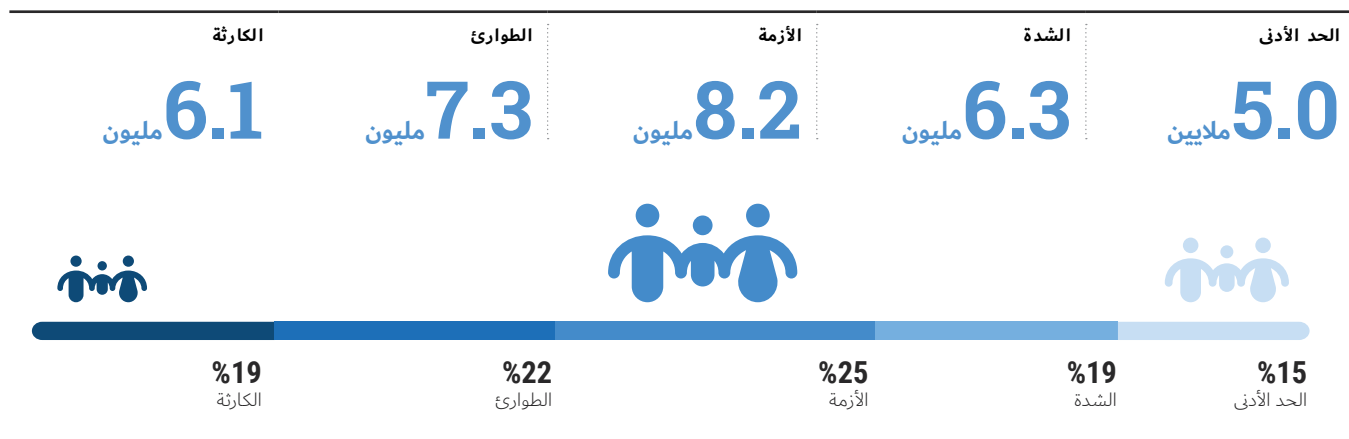
الأشخاص ذوو الإعاقة	الأطفال	النساء	الاتجاه (2015م - 2022م)	الأشخاص ذوو الاحتياجات
15%	51%	24%		21.6 مليون



تعز، اليمن  
أمل، طفلة تبلغ من العمر 8 سنوات، تجلب المياه لأسرتها في مديرية المخا في محافظة تعز، اليمن، 3 فبراير 2022م.  
ملكة محمد/المجلس النرويجي للاجئين



## شدة الاحتياجات (2023م):



حسب الفئات السكانية			حسب العمر		
الاحتياج (بالملايين)	الفئة السكانية	نسبة ذوو الاحتياج	الاحتياج (بالملايين)	العمر	نسبة ذوو الاحتياج
3.4	الأطفال دون الخامسة من العمر	%26	5.7	فتيان (0 - 17)	%26
3.2	ذوو الإعاقة	%25	5.3	فتيات (0 - 17)	%25
3.1	النازحون	%25	5.4	رجال (فوق سن 18)	%25
1.7	النساء الحوامل والمرضعات	%24	5.2	نساء (فوق سن 18)	%24

## الأشخاص ذوو الاحتياج حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (2023م): الأعداد بالملايين

ذكور	الفئة العمرية	إناث
2.68	4 - 0	2.55
2.48	9 - 5	2.36
2.22	14 - 10	2.12
1.71	19 - 15	1.65
1.33	24 - 20	1.30
1.33	29 - 25	1.27
1.24	34 - 30	1.17
1.00	39 - 35	0.96
0.74	44 - 40	0.74
0.55	49 - 45	0.56
0.38	54 - 50	0.40
0.29	59 - 55	0.32
0.23	64 - 60	0.26
0.17	69 - 65	0.18
0.11	74 - 70	0.11
0.06	79 - 75	0.07
0.05	80 وأكثر	0.05

## سياق وأثر الأزمة

تأثرت الخدمات العامة والبنية التحتية بشدة بسبب الصراع والتدهور الاقتصادي والكوارث الطبيعية المتكررة. يكافح أكثر من 80 بالمائة من سكان البلاد للوصول إلى الغذاء ومياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية الكافية، في حين يفتقر حوالي 90 بالمائة من السكان إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الحكومة. لم يحصل معظم موظفي القطاع العام، بما في ذلك المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، على رواتب منتظمة منذ سنوات - في حين أن هذه القضية شكلت جزءاً من المناقشات بين الأطراف طوال عام 2022م، إلا أنه لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل بحلول نهاية العام.

بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن حوالي 17.7 مليون شخص بحاجة إلى خدمات الحماية في عام 2023م. يشمل ذلك الأشخاص المعرضين للمخاطر المرتبطة بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة. تؤدي القضايا القانونية والمدنية أيضاً إلى إدامة مخاطر الحرمان والحماية، مثل الافتقار إلى الوثائق المدنية أو فقدانها، مما يقوض الناس ويمنعهم من ممارسة حقوقهم الأساسية.

لا تزال بيئة العمل الإنساني تعاني من القيود الشديدة. لا تزال العوائق البيروقراطية تتسبب في تأخير وإعاقة تقديم المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ، في حين ارتفع عدد الحوادث الأمنية طوال عام 2022م، بما في ذلك سرقة السيارات وعمليات الاختطاف والهجمات الموجهة ضد العاملين والبنى التحتية الخاصة بالعمل الإنساني.

لا يزال الوضع الإنساني قاتماً مع قرب دخول عام 2023م، وهناك حاجة إلى استمرار المساعدات الإنسانية لمنع المزيد من تفاقم الاحتياجات. بالتوازي مع ذلك، فإن زيادة التركيز على التعاون بين جهات العمل في المجال الإنساني ومجالات التنمية والسلام أمر أساسي لتقديم حلول أكثر استدامة، بما في ذلك إعادة بناء اقتصاد اليمن الهش والخدمات العامة المتناقصة.

## نطاق التحليل

تغطي وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية جميع المديرية البالغ عددها 333 مديرية في 22 محافظة في اليمن، مع التركيز بشكل خاص على النازحين ومجتمع المهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن أيضاً تقييم احتياجات الفئات التي تعاني من أوجه ضعف إضافية، بما في ذلك النساء والفئات وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين والأطفال.

بعد أكثر من ثماني سنوات من الصراع، يعاني ملايين الأشخاص في اليمن من الآثار المتفاقمة للعنف المسلح والأزمة الاقتصادية المستمرة وتعطل الخدمات العامة. في عام 2023م، سيكون ما يُقدَّر بنحو 21.6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعدد الأشخاص ذوو الاحتياجات في عام 2022م البالغ 23.4 مليون شخص. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى التغييرات الفنية في تقييمات الاحتياجات على مستوى المجموعات القطاعية، فضلاً عن توقعات الأمن الغذائي المنقحة التي تم إصدارها في أواخر عام 2022م، بالأحرى التحسن الشامل في التوقعات حول الأوضاع الإنسانية.

في أعقاب القتال العنيف في الأشهر الأولى من عام 2022م، تغيرت البيئة السياسية والصراع بشكل كبير في أبريل بعد انتقال السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي والإعلان عن هدنة بوساطة الأمم المتحدة. قدمت فترة الستة أشهر اللاحقة، حتى انتهاء الهدنة في 2 أكتوبر، بصيصاً من الأمل للكثير من الناس. انخفض عدد الضحايا من المدنيين وتراجعت أعداد النازحين، واستُقبل تدفق مستمر لواردات الوقود عبر ميناء الحديدة، واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية عبر مطار صنعاء الدولي. على الرغم من هذه الفوائد الشاملة، استمرت الاشتباكات المحصورة في بعض المناطق، بما في ذلك تعز والضالع، في حين شكلت الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار مخاطر متزايدة، لا سيما في سياق زيادة حركة المدنيين. تصاعدت التوترات بعد انتهاء الهدنة، على الرغم من عدم حدوث أي تصعيد أو هجوم عسكري كبير. على الرغم من الجهود المكثفة، لم يتم التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة حتى نهاية نوفمبر.

أدى استمرار هشاشة الاقتصاد اليمني في عام 2022م إلى تفاقم أوجه الضعف بين الأسر الفقيرة، بما في ذلك نتيجة انخفاض قيمة الريال اليمني وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والانقسام الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متضاربة وانخفاض القدرة الشرائية للأسر. نظراً لاعتمادها إلى حد كبير على المواد الغذائية والسلع المستوردة، فإن اليمن معرضة بشدة لتقلبات الأسعار العالمية. طوال العام، أدت الضغوط على سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن الأزمة في أوكرانيا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي وساهمت في زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق اليمنية. نصت مبادرة تصدير الحبوب عبر البحر الأسود على استئناف بعض الصادرات، مما أدى إلى تخفيف الضغوط على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد، بالرغم من ذلك لا تزال الشكوك والتقلبات قائمة في الأسواق.

بدون الدعم المستمر من المؤسسات المالية الدولية والمانحين والجهات الإنمائية، فإنه من المرجح أن يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي المستمر إلى استمرار تآكل القدرة الشرائية للأسر. سيؤدي هذا إلى محو أي مكاسب تم تحقيقها في عام 2022م من خلال الحد من وصول الناس إلى الغذاء والسلع الأساسية الأخرى والدفع بمستويات الاحتياجات المرتفعة أصلاً إلى مستوى أعلى. بدون استعادة الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية، سيظل الناس مجبرين على مواجهة سوء التغذية وتفشي الأمراض والأوضاع الصحية السيئة وفقدان الفرص.

ستظل النساء والفتيات يتحملن أثراً غير متناسب للأزمة، بما في ذلك أشكال العنف المتفاقمة. يمكن أن تؤدي القيود الإضافية المفروضة على حقوقهن، بما في ذلك فرض شرط المحرم على نطاق واسع في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (المعروفة أيضاً باسم سلطات الأمر الواقع الحوثية) خلال عام 2022م، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة.

من المرجح أن تظل احتياجات الحماية مرتفعة، بما في ذلك بسبب الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. من المرجح أيضاً أن ترى الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل النازحين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، أن أوجه ضعفها لا تزال مرتفعة للغاية.

استمراراً على نفس المسار كما هو الحال في عام 2022م، فإنه من المتوقع أن تستمر عوائق الوصول، بما في ذلك القيود البيروقراطية والمعوقات الأخرى، في التأثير بشكل كبير على تقديم المساعدات، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله. ستتطلب حماية الحيز الإنساني مناصرة مستمرة وجماعية طوال عام 2023م.

من المحتمل أن يكون تأثير اليمن بتغير المناخ ملموساً مرة أخرى في عام 2023م. ستؤدي الكوارث الطبيعية مثل السيول الموسمية المدمرة والجفاف إلى تعطيل سبل العيش والخدمات، وإجبار الأسر على ترك منازلها وزيادة أوجه الضعف القائمة.

للعام الثالث على التوالي، تسترشد تقيييمات الاحتياجات في وثيقة الاحتياجات الإنسانية هذه بالنهج المعزز لدورة التخطيط للبرامج الإنسانية العالمية وما يقابله من الإرشادات الشاملة لإطار التحليل المشترك بين القطاعات الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. تم استخدام 23 مؤشراً إجمالاً من المؤشرات المشتركة بين القطاعات لقياس شدة الاحتياجات في اليمن على نحو شامل.

تشير تقديرات تحليل وثيقة الاحتياجات الإنسانية هذه إلى أن 21.6 مليون شخص سيكونون بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2023م. العوامل الرئيسية وراء هذه الأرقام هي انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية؛ واحتياجات الصحة، والمياه والصرف الصحي، والحماية. يشمل ذلك حوالي 17.3 مليون شخص تشير التقديرات أنهم بحاجة إلى المساعدات في مجالي الأمن الغذائي والزراعة، و 20.2 مليون شخص بحاجة إلى الدعم للوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية، و 15.3 مليون شخص ممن سيكونون بحاجة إلى الدعم للوصول إلى المياه النظيفة وتلبية احتياجاتهم الأساسية فيما يتعلق بالصرف الصحي. تتركز بعض أعلى مستويات الضعف في مواقع استضافة النازحين التي لا يتوفر فيها سوى قدر ضئيل من الخدمات. في جميع أنحاء اليمن، لا تزال احتياجات الحماية مرتفعة للغاية نتيجة للتوقعات الإنسانية القائمة، مما أدى إلى زيادة تبني استراتيجيات التكيف السلبية.

## التطور المتوقع للسياق في عام 2023م

في مارس 2023م، سيدخل الشعب اليمني عامه التاسع من الصراع منذ تصعيده في عام 2015م. حتى نوفمبر 2022م، ظلت فترة ما بعد الهدنة مستقرة نسبياً، دون أي تصعيد كبير في الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية. مع ذلك، فإن تزايد التوتر وتصاعد حدة الخطاب بين الطرفين يحمل في طياته احتمال استئناف العنف المسلح. إذا حدث ذلك، فإنه من المرجح أن تتزايد أعداد الضحايا المدنيين والنزوح، في ظل شعور المجتمعات المضيفة بالمزيد من الضغوط على الموارد المستنزفة.

في ظل غياب أنشطة إزالة الألغام على مستوى البلاد، ستستمر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في تعريض الأرواح للخطر وإعاقة التنقل، بما في ذلك العودة إلى المناطق الأصلية، وإعاقة الانخراط في أنشطة كسب العيش والوصول إلى الخدمات الأساسية.

## العدد التقديري للأشخاص ذوو الاحتياج

إجمالي عدد السكان

32.6 مليون



الأشخاص ذوو الاحتياج

21.6 مليون

الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة

13.4 مليون

التصنيف بحسب الجنس والعمر

ذكور %51 إناث %49

رجال 5.3 مليون  
نساء 5.2 مليون  
فتيان 5.7 مليون  
فتيات 5.4 مليون

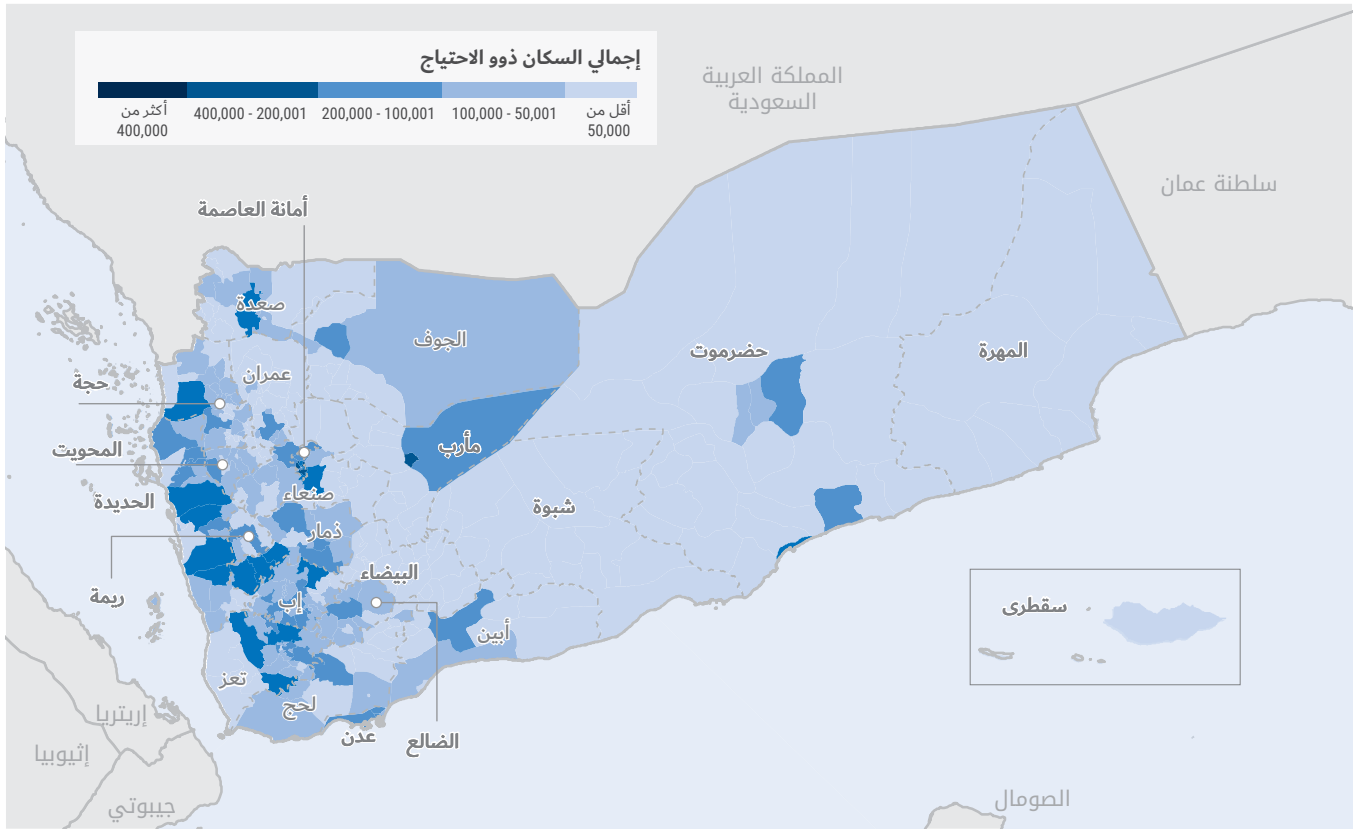
المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن

## الأشخاص ذوو الاحتياج بحسب المجموعات القطاعية:

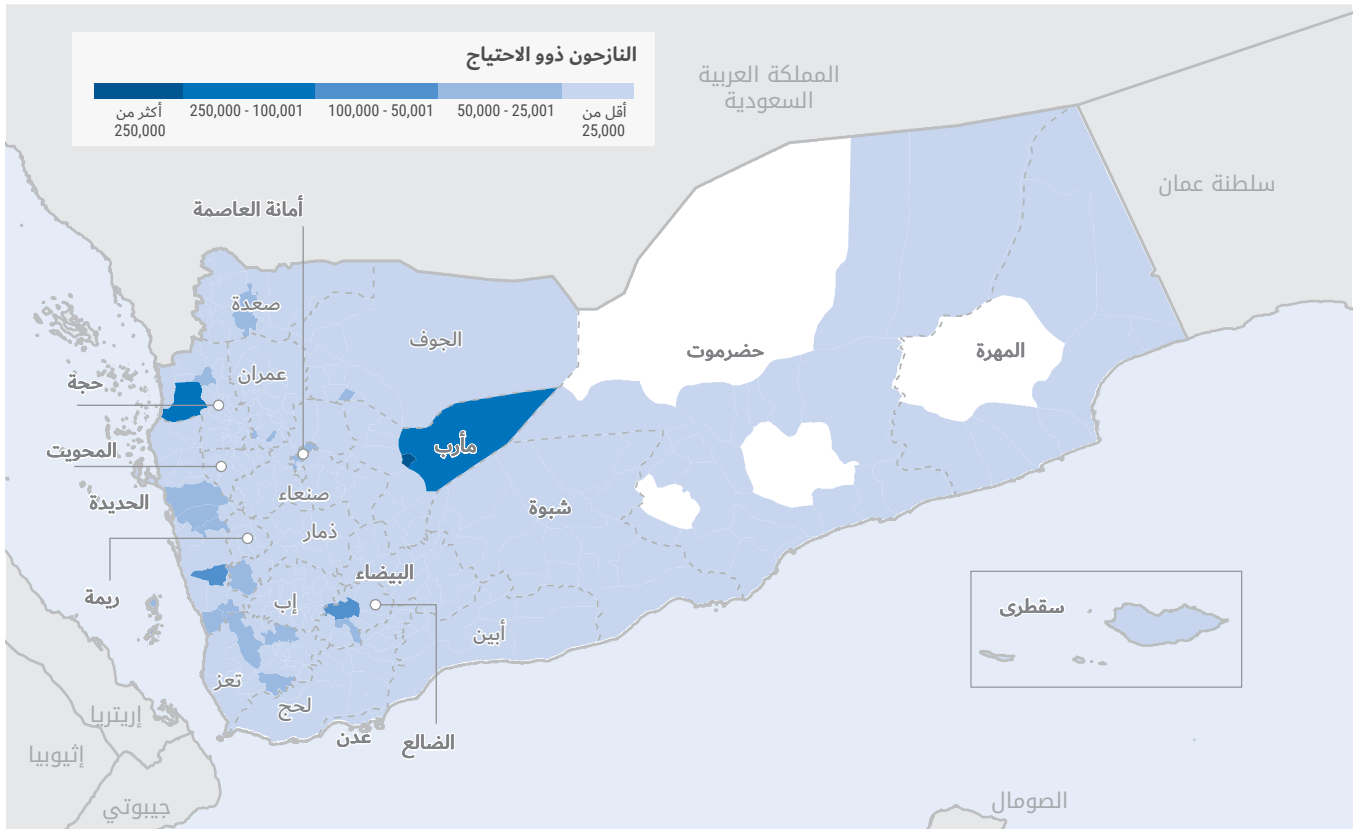
المجموعة القطاعية	الأشخاص ذوو الاحتياج (بالمليون)	التصنيف بحسب الجنس والعمر (بالمليون)	رجال	نساء	فتيان	فتيات
إدارة وتنسيق المخيمات	1.9		0.4	0.4	0.5	0.5
التعليم	8.6		0.0	0.0	4.6	4.0
الأمن الغذائي والزراعة	17.3		4.3	4.2	4.6	4.4
الصحة	20.3		5.0	4.9	5.3	5.1
التغذية	11.9		0.0	2.6	2.7	6.7
الحماية	17.7		4.4	4.3	4.6	4.4
مجموعة متعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين	0.3		0.16	0.08	0.04	0.03
المأوى	7.5		1.9	1.8	1.9	1.9
المياه والصرف الصحي والنظافة	15.3		3.7	3.7	4.0	3.9
آلية الاستجابة السريعة	0.38		0.10	0.09	0.10	0.09



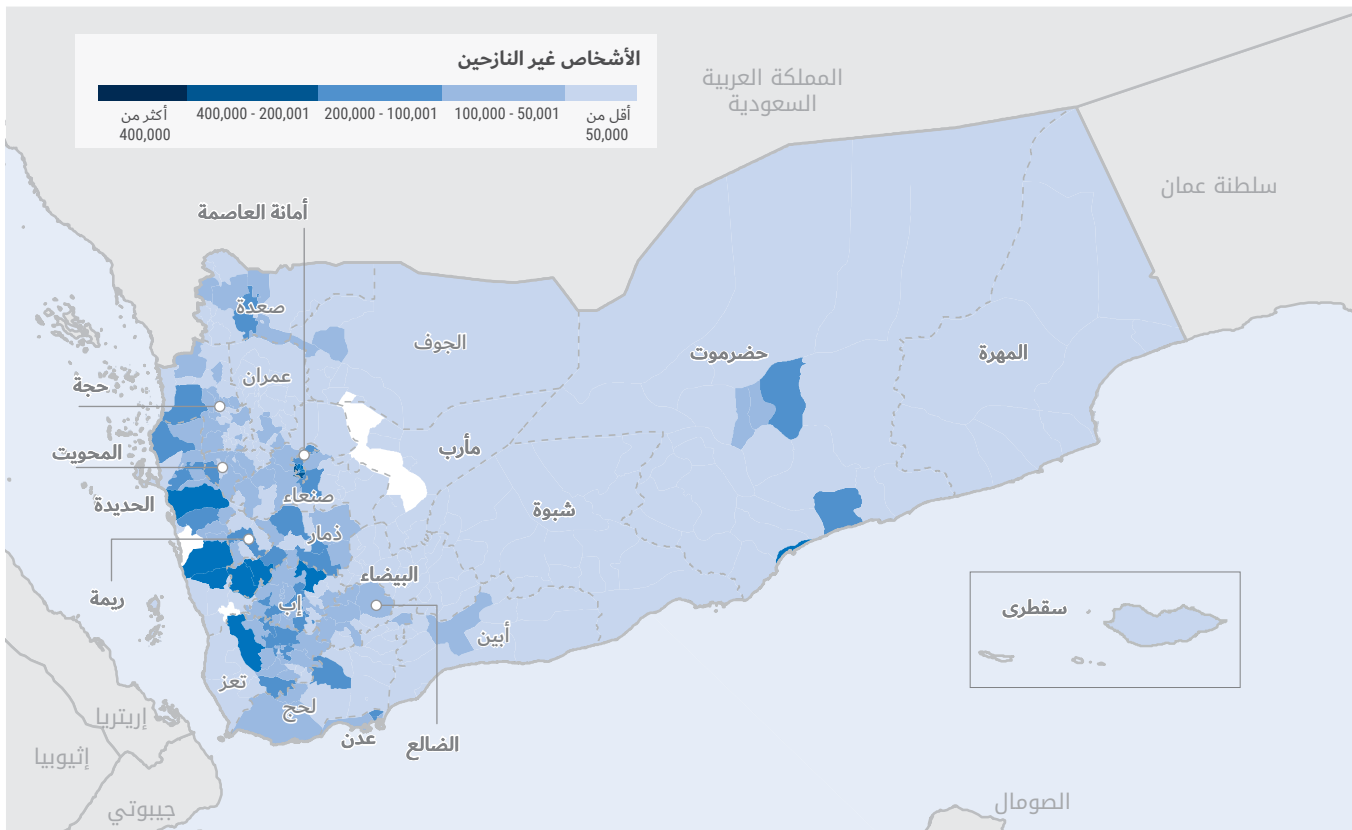
## عدد الأشخاص ذوو الاحتياج وشدة الاحتياجات الإنسانية: بحسب المناطق الجغرافية



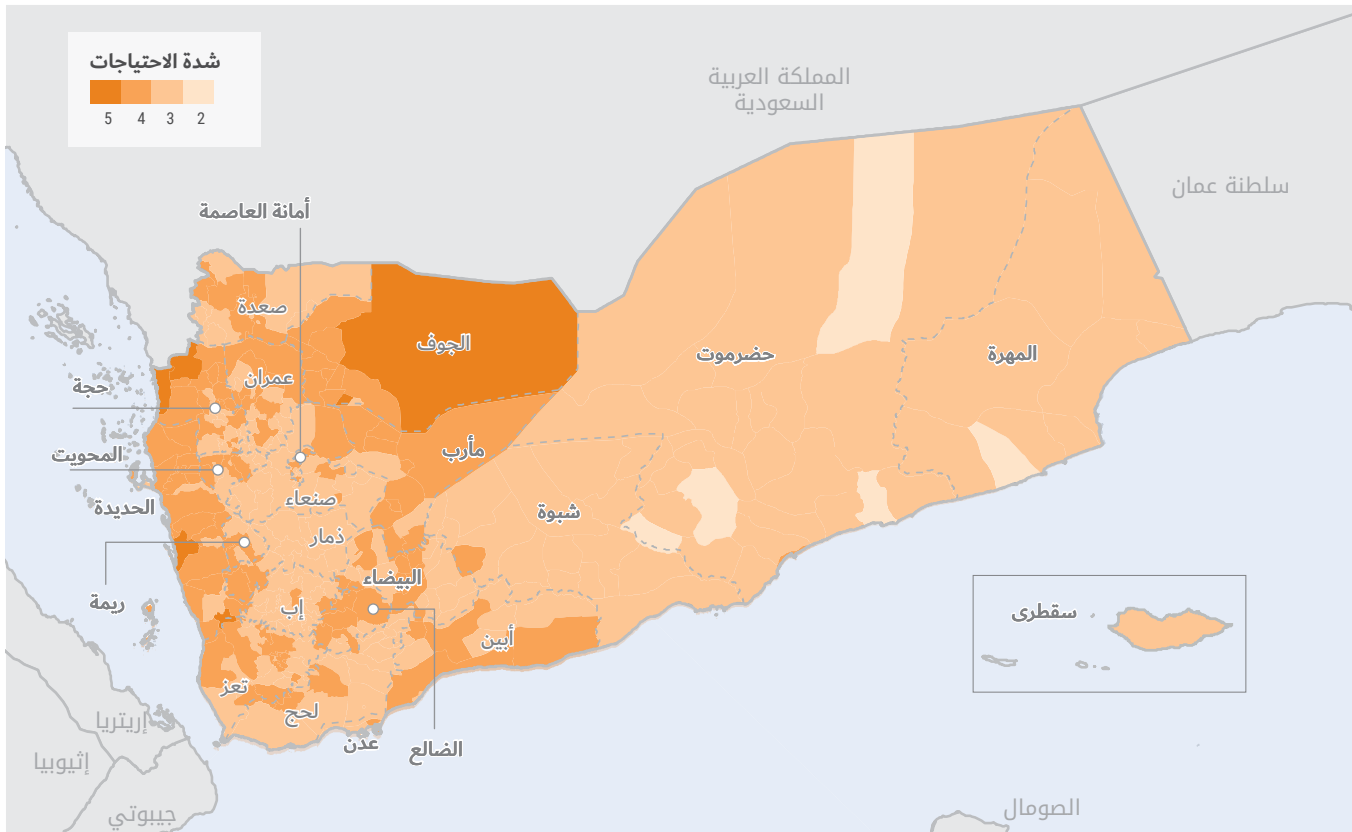
المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن



المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن

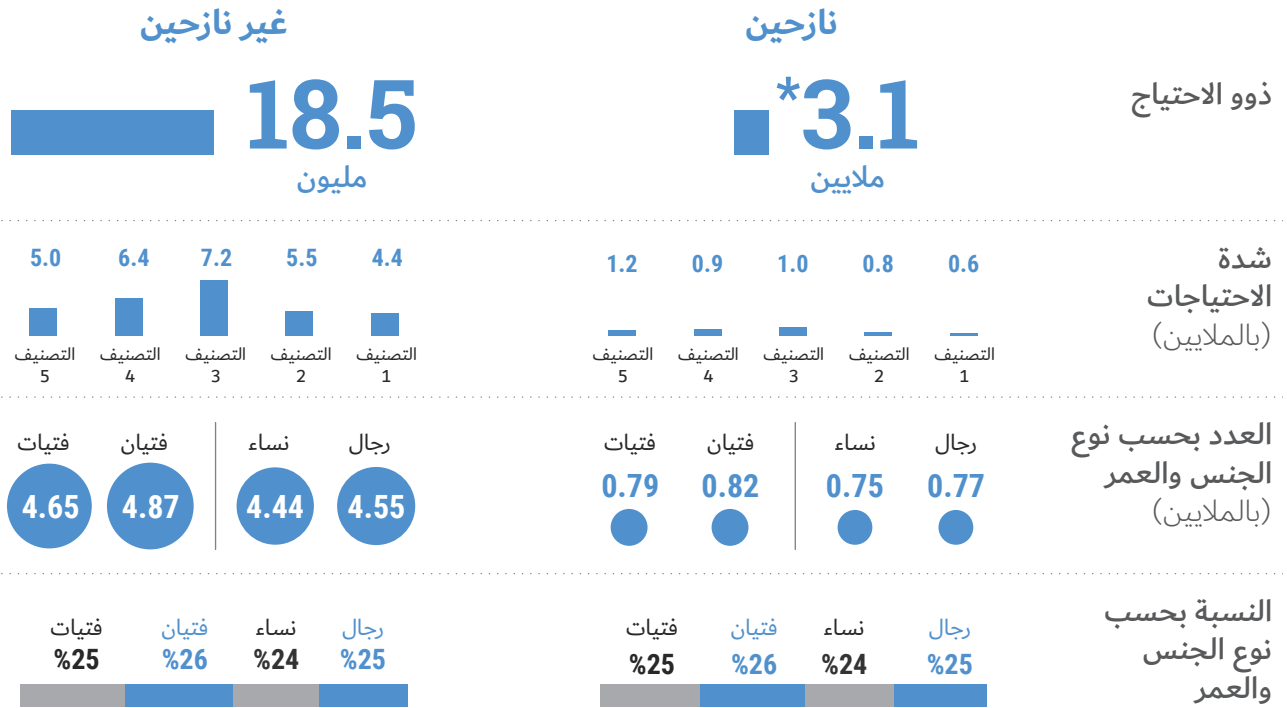


المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن



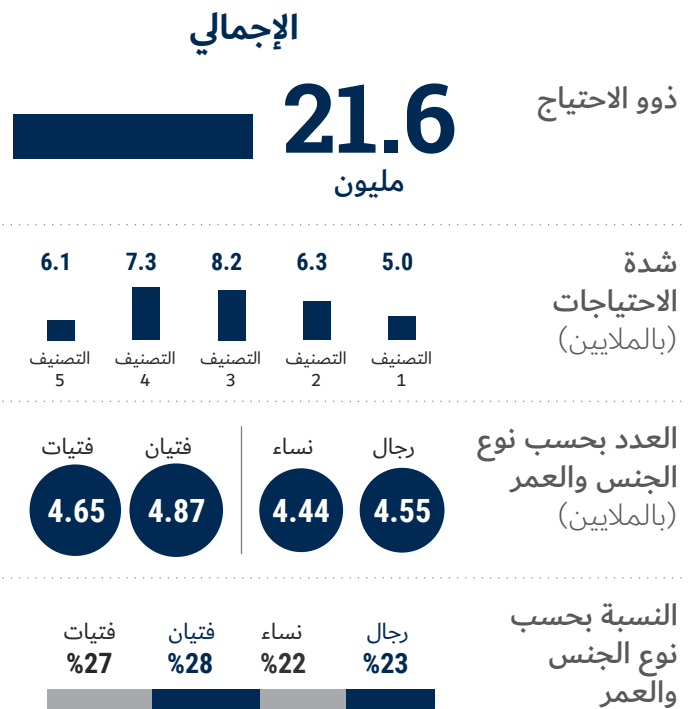
المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن

## شدة الأوضاع الإنسانية وعدد ذوو الاحتياج: الفئات السكانية النازحة وغير النازحة



التصنيف 1: الحد الأدنى    التصنيف 2: الشدة    التصنيف 3: الأزمة    التصنيف 4: الطوارئ    التصنيف 5: الكارثة  
\* هناك 4.5 ملايين نازح في اليمن، منهم 3.1 ملايين نازح يحتاجون إلى المساعدات بحسب تقديرات وكالات الإغاثة الإنسانية

## شدة الأوضاع الإنسانية وعدد ذوو الاحتياج: إجمالي الفئات السكانية

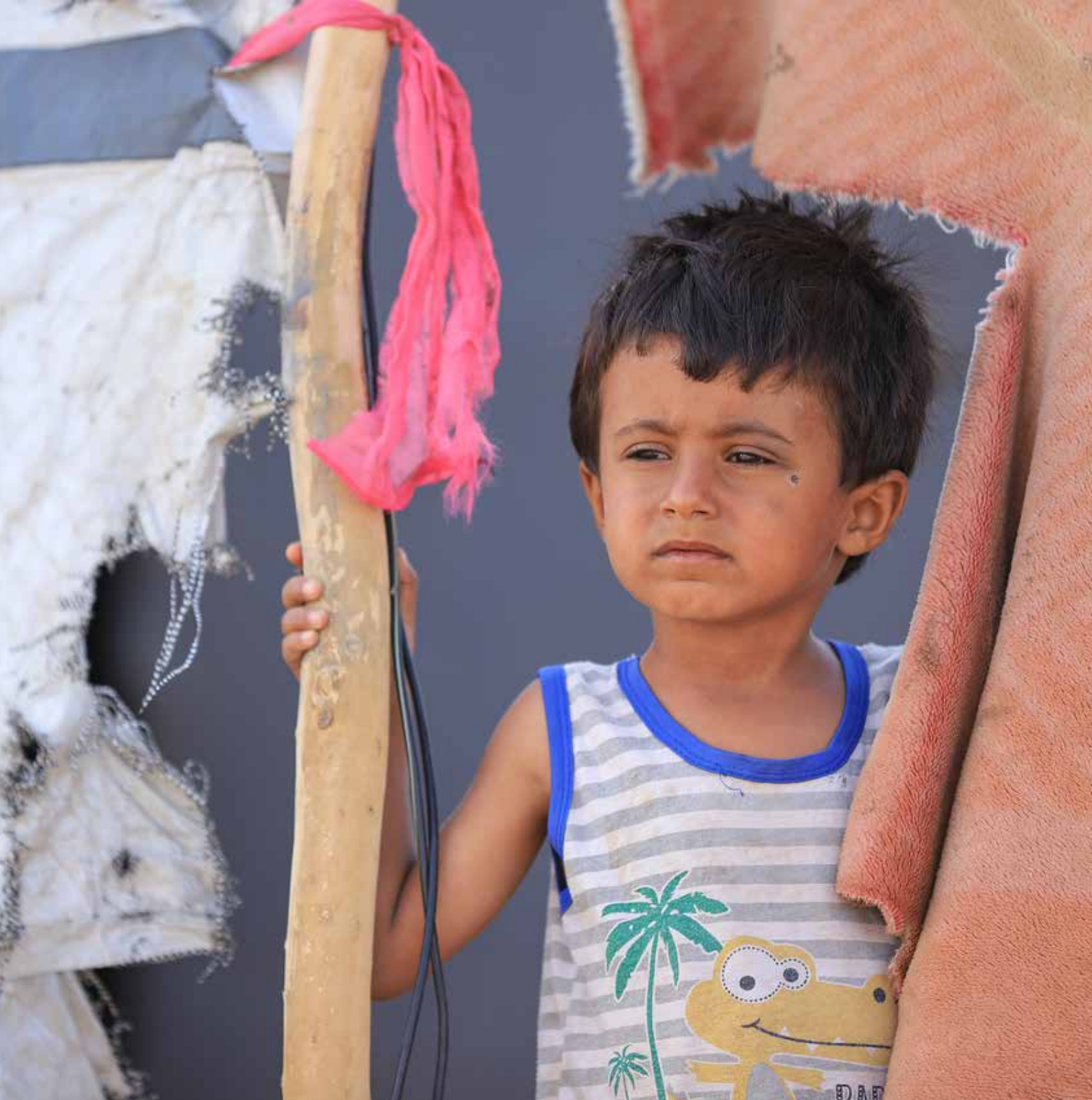


المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن

# الجزء الأول: ملخص الاحتياجات الإنسانية والنتائج الرئيسية

مأرب، اليمن

وليد، طفل يبلغ من العمر 4 سنوات، يقف خارج مأوى أسرته في موقع الشمية للنازحين في مأرب، اليمن، 13 أكتوبر 2022 م.  
الصورة: واي بي إن/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية





## 1.1 سياق الأزمة

في عام 2022م، تغيرت البيئة السياسية وبيئة الصراع بشكل كبير بعد استقالة الرئيس عبدربه منصور هادي في 7 أبريل ونقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي المعين حديثاً، برئاسة المستشار السابق للرئيس هادي، رشاد العليمي. يعكس تشكيل المجلس من الأعضاء الثمانية المعيّنين تمثيل بعض الجماعات والقوى الرئيسية المتحالفة مع الحكومة في الصراع مع أنصار الله.

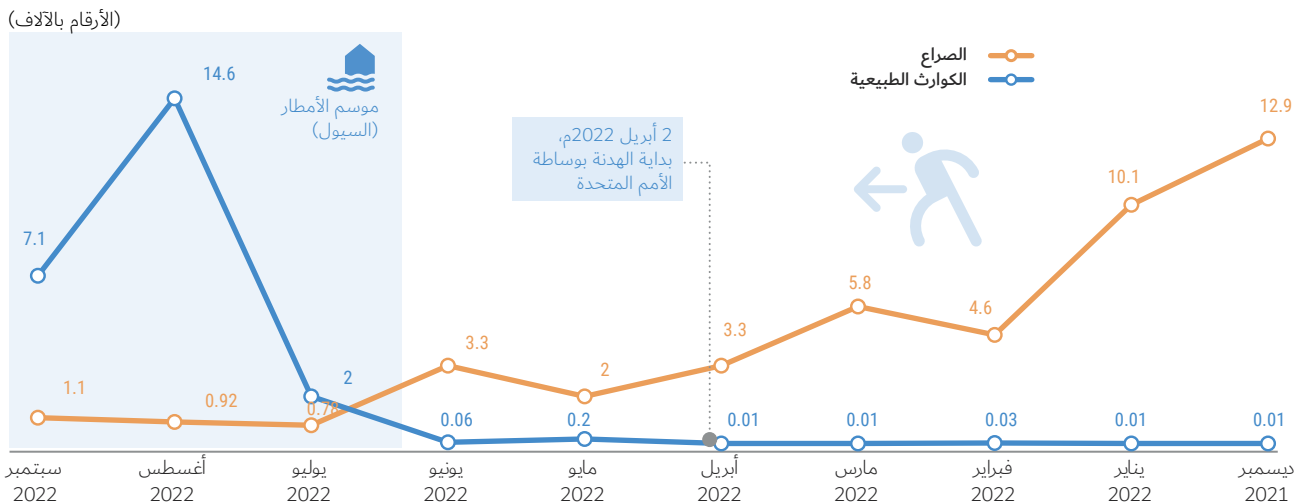
في نفس الوقت تقريباً، تم الاتفاق على هدنة بوساطة الأمم المتحدة؛ والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 أبريل. قدمت فترة الهدنة اللاحقة التي دامت ستة أشهر، حتى انتهائها في 2 أكتوبر، بصيصاً من الأمل للكثير من الناس. من بين الفوائد الرئيسية العديدة لهذه الفترة كان خفض حدة القتال - وهو أول فترة توقف ممتدة للقتال منذ عام 2015م، انخفض عدد الضحايا من المدنيين وتراجعت أعداد النازحين، ولم تقع أي غارات جوية أو عمليات عسكرية كبيرة. شهدت الهدنة أيضاً زيادة في شحنات الوقود والتدفق السلس للمواد الأساسية الأخرى عبر ميناء الحديدة، فضلاً عن إعادة فتح مطار صنعاء الدولي بعد سنوات من الإغلاق، مما أتاح لنحو 40,000 شخص السفر عبر رحلات جوية تجارية؛ بما في ذلك من أجل الحصول على العلاج الطبي وفرص التعليم في الخارج.

بعد أكثر من ثماني سنوات من الصراع، يعاني ملايين الأشخاص في اليمن من الآثار المتفاقمة للعنف المسلح والأزمة الاقتصادية المستمرة وتعطل الخدمات العامة. في عام 2023م، سيكون ما يقدر بنحو 21.6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعدد الأشخاص المحتاجين في عام 2022م البالغ 23.4 مليون شخص. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى التغييرات الفنية في تقييمات الاحتياجات على مستوى المجموعات القطاعية، فضلاً عن توقعات الأمن الغذائي المنقحة التي تم إصدارها في أواخر عام 2022م، بالأحرى التحسن الشامل في التوقعات حول الأوضاع الإنسانية.

### الصراع المسلح

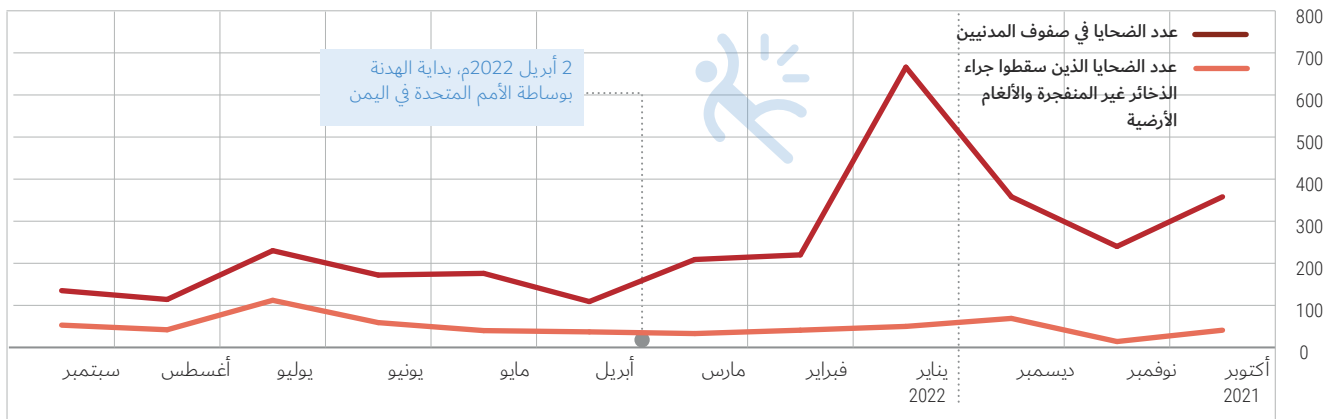
أدى الصراع المسلح الممتد في اليمن إلى إغراق البلاد في أزمة إنسانية مدمرة. شهدت العقود الأخيرة فترات متقطعة من الصراع، وأدت التوترات والمواجهات المتزايدة في عامي 2013م و2014م إلى تصعيد كبير في أوائل عام 2015م. الآن، وبعد حوالي تسع سنوات من الصراع الجاري، لا تزال التسوية السياسية الشاملة بعيدة المنال.

### اتجاهات النزوح بحسب الشهر ونوع الحدث



المصدر: آلية الاستجابة السريعة

## الضحايا في صفوف المدنيين



المصدر: مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين

## الاقتصاد

طوال عام 2022م، استمر الاقتصاد اليمني في التدهور، متأثراً بعدم استقرار الاقتصاد الكلي والانقسام الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متضاربة والقيود على الاستيراد وزيادة تكاليف الغذاء والمواد الأساسية الأخرى وتأثير الكوارث الطبيعية<sup>2</sup>. أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع عالمي في أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تصاعد التهديدات المحيطة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة بالفعل والحصول على الغذاء.

إلى جانب انهيار الخدمات الأساسية والمؤسسات العامة، زاد الوضع الاقتصادي من تقويض القدرة على التكيف/الصمود لدى السكان في اليمن. تسبب الصراع في عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت في الماضي، بينما انكمش الاقتصاد اليمني بمقدار النصف منذ تصاعد حدة الصراع. تجلّى التدهور الاقتصادي بأوضح صورة في فقدان سبل العيش والدخل وانخفاض قيمة الريال اليمني وفقدان الإيرادات الحكومية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والقيود على الواردات التجارية، بما في ذلك على الوقود. المصادر التقليدية للعملة الأجنبية - التي تعتمد عليها اليمن بشكل كبير - مثل التحويلات المالية وصادرات النفط والغاز وتدفقات التمويل الثنائية لا تزال منخفضة.

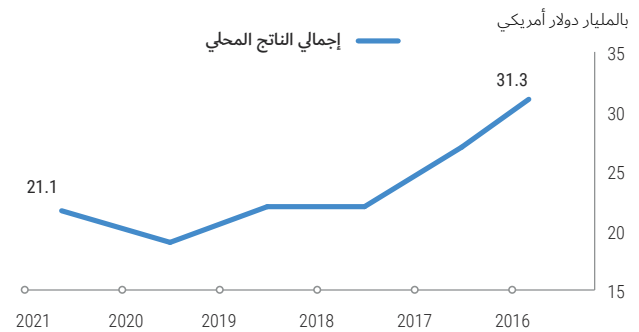
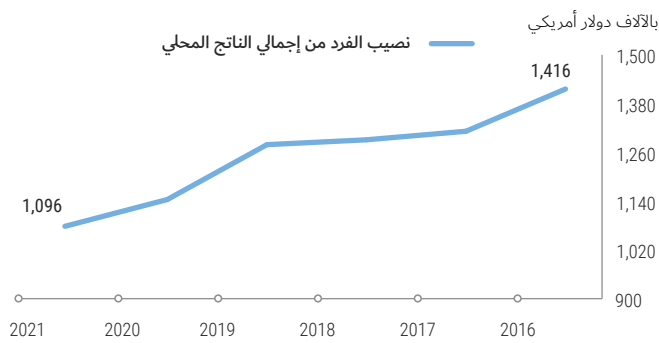
بعد إعلان الهدنة في أبريل، انتعش سعر الصرف لفترة قصيرة قبل أن يستمر في التدهور. في ظل استمرار تقلب سعر صرف الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، فقد الريال اليمني حوالي 22 بالمائة من قيمته منذ منتصف أبريل. على الرغم من أن سعر صرف الريال اليمني ظل مستقرًا إلى حد كبير في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله بمتوسط 560 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي، فقد ارتفعت الأسعار بمعدل مماثل لتلك السائدة في المناطق الخاضعة

مع ذلك، لم يتوقف القتال بشكل كامل، واستمرت الاشتباكات المحصورة في بعض الجيوب في البلاد، بما في ذلك في تعز والضالع، وكذلك في أجزاء من محافظات صعدة والحديدة ومأرب. لا يزال المدنيون يواجهون أيضاً تحديات ومخاطر أخرى تتعلق بالصراع، بما في ذلك زيادة التعرض للألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار - وهي السبب الرئيسي لسقوط ضحايا من المدنيين خلال فترة الهدنة<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للهدنة ملموسة بالقدر نفسه في جميع أنحاء اليمن، حيث لا يزال الكثيرون يعانون من مستويات عالية للاحتياجات الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والمخاطر البيئية.

بعد انتهاء الهدنة، استمرت الجهود المكثفة لتمديد الهدنة وتوسيعها. مع ذلك، حتى أواخر نوفمبر 2022م، لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد. لم يحدث تصعيد كبير في الأعمال القتالية، على الرغم من أن الكثيرين في اليمن يواجهون الشكوك المتزايدة والخوف من العودة إلى العنف. استمرت التوترات في التصاعد بين الطرفين في الأشهر الأخيرة من العام.

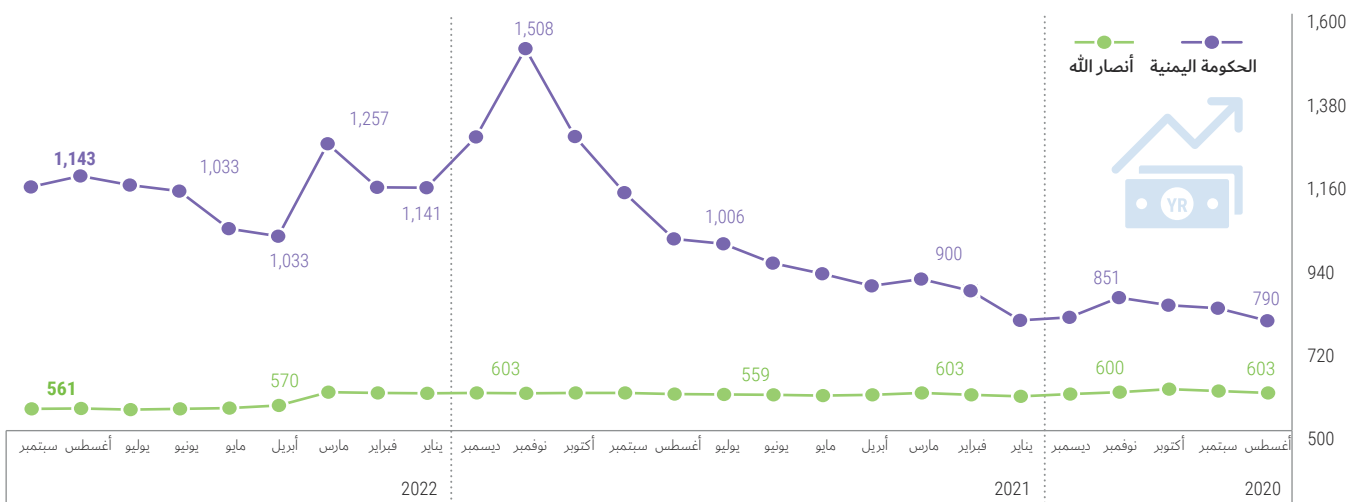
وفقاً لمؤشر السلام العالمي 2022م، احتلت اليمن المرتبة الثانية بين الدول الأقل تمتعاً بالسلام في العالم، بعد أفغانستان، في حين لا يزال الصراع أحد أكثر النزاعات دموية بالنسبة للمدنيين حسب المقاييس العالمية. النساء لا يزلن يتحملن وطأة الصراع، حيث يعانين من المستويات العالية للنزوح ومن تحديات في الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية ومن العنف القائم على النوع الاجتماعي، من بين أمور أخرى. احتلت اليمن المرتبة الثالثة من بين 170 دولة في مؤشر المرأة والسلام والأمن 2021 - 2022 (تليها سوريا وأفغانستان).

## إجمالي الناتج المحلي



المصدر: تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لتحليل الأمن الغذائي

## سعر الصرف بمرور الوقت



المصدر: الاتحاد النقدي اليمني

استمرت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع طوال عام 2022م بسبب استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني (على الرغم من التحسن الطفيف في بداية الهدنة في أبريل 2022م) وارتفاع الأسعار العالمية الناجم عن الأزمة في أوكرانيا. هذه التطورات، إلى جانب عدم تحسن متوسط دخل الأسر أو إحراز تقدم في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بشكل منتظم، أدت إلى زيادة عدم القدرة على تحمل التكاليف. ارتفعت تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية بنسبة 42 بالمائة في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله ونسبة 27 بالمائة في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية مقارنة بعام 2021م.

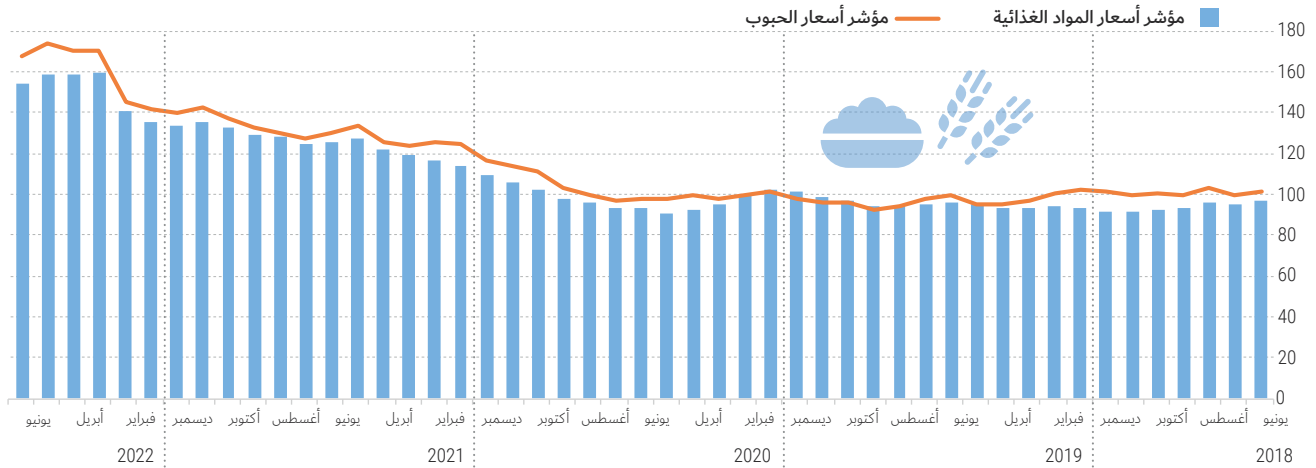
أدى دخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة وفقاً لبنود الهدنة إلى تدفق مطرد للواردات استمر إلى حد كبير طوال فترة الهدنة. زادت كميات الوقود التي دخلت اليمن عبر الميناء بين 2 أبريل

تحت سيطرة الحكومة اليمنية، ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات العالمية في أسعار الغذاء والوقود والقيود المفروضة على الواردات عبر الموانئ الواقعة في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله.<sup>3</sup>

## الواردات التجارية والزيادات في الأسعار

في ظل استيراد اليمن حوالي 90 بالمائة من احتياجاتها من المواد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى، فإن البلاد معرضة للتأثر بشدة بتقلبات الأسواق العالمية والقيود على الواردات وأسعار صرف العملات غير المستقرة. تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الأسعار في الأسواق المحلية، لا سيما بالنسبة للغذاء والوقود. أدى الصراع وانعدام الأمن إلى تأخر إعادة تأهيل صادرات النفط، مما حد بشدة من الإيرادات الحكومية وتوفير النقد الأجنبي لواردات الوقود والواردات الأساسية الأخرى.<sup>4</sup>

## مؤشر أسعار المواد الغذائية



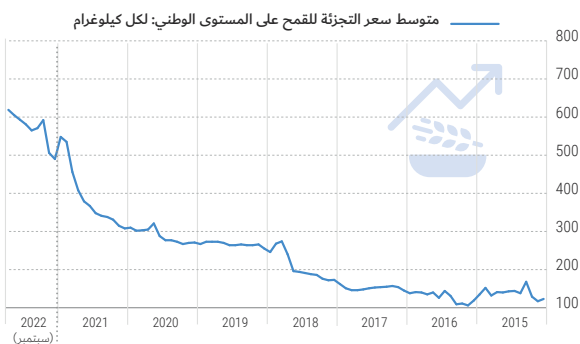
على الرغم من بعض الإنتاج المحلي في مأرب، تضاعفت أسعار غاز الطهي أيضاً في عام 2022م، بسبب تعطل الإنتاج الناجم عن انعدام الأمن والصراع في محافظة مأرب وزيادة تكاليف الوقود.

وفرت الهدنة فوائد محدودة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، لا سيما في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله، وذلك من خلال المزيد من الزيادات في الأسعار وتحسين توافر الوقود والسلع الأخرى. مع ذلك، لا تزال الأسباب الجذرية لانخفاض القدرة الشرائية للأسر قائمة، بما في ذلك ضعف سعر الصرف والتضخم وعدم دفع رواتب موظفي القطاع العام وعدم انتظام دفع الرواتب.<sup>7 6</sup> نتيجة لذلك، لا يستطيع ملايين الأشخاص في جميع أنحاء اليمن تحمل تكاليف تلبية احتياجاتهم الأساسية وأصبحوا يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. في ضوء البدائل القليلة المتاحة، يتحضر الناس أيضاً لتبني استراتيجيات التكيف الضارة، مثل الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال وعمالة الأطفال وتجنيد الأطفال في الجيش والانقطاع عن التعليم.<sup>8</sup>

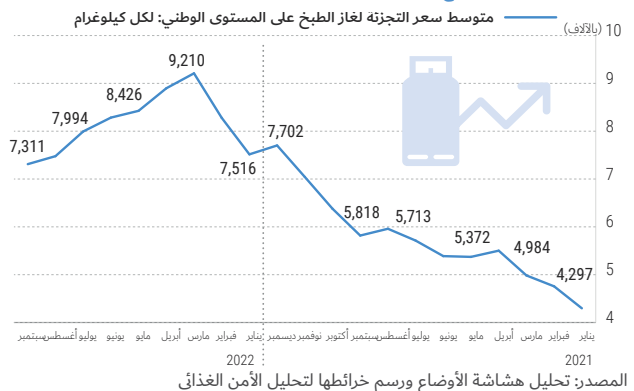
و30 سبتمبر 2022م بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالكميات المسجلة في عام 2021م. خلال هذه الفترة، أفرغت 52 سفينة وقود 1.4 مليون طن متري من الوقود عبر ميناء الحديدة، مقارنة بـ 23 سفينة وقود فقط كانت تحمل 468,630 طن متري في عام 2021م. أدى هذا الإمداد الثابت نسبياً إلى تخفيف بعض الضغط على الخدمات الحيوية، مثل المياه والرعاية الصحية والكهرباء والنقل، على الرغم من ارتفاع الأسعار بشكل كبير في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية، وبدرجة أقل، في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله.<sup>5</sup>

في حين زاد توافر الوقود، ظلت أسعار الوقود مرتفعة في ضوء التحديات الناجمة عن التضخم العالمي وارتفاع أسعار الوقود العالمية. أدت زيادة الأسعار وتكاليف النقل طوال العام إلى الحد من التنقل، وفي بعض الحالات أثرت على توفير خدمات ميسورة التكلفة، مما أدى إلى تعطل الإمدادات ونقصها. أثر ذلك أيضاً على قدرة المنظمات الإنسانية على تنفيذ برامجها. بالإضافة إلى ذلك، أدت أسعار الوقود إلى زيادة تكلفة المحاصيل الغذائية الخاضعة للري وساهمت في خفض الإنتاج الزراعي المحلي، وفي الوقت نفسه زيادة تكلفة نقل الأغذية المنتجة محلياً بين المحافظات.

## أسعار القمح



## أسعار غاز الطبخ





## المخاطر الطبيعية والبيئية

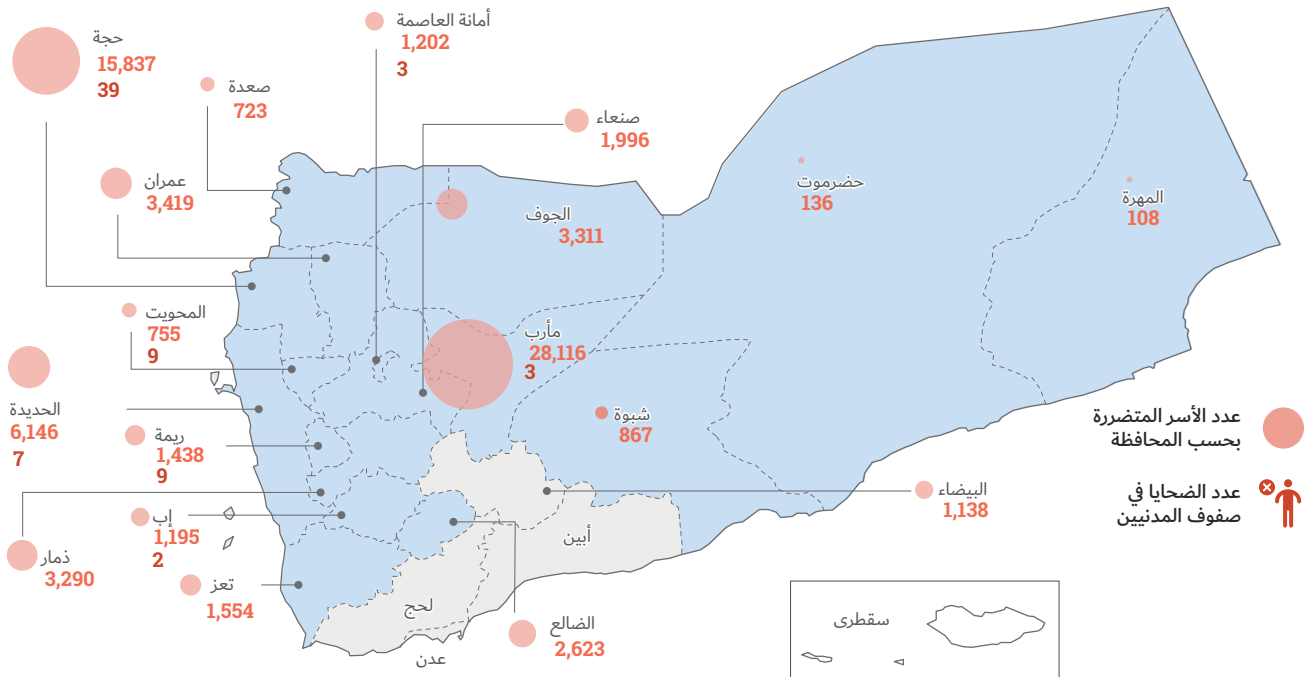
تمثل الكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية تهديداً كبيراً على حياة وسبل عيش وعافية العديد من المجتمعات في جميع أنحاء اليمن، مما يسهم في كثير من الأحيان في النزوح وزيادة الضعف، ويضع ضغوطاً إضافية على البنية التحتية والخدمات الأساسية. مؤشر مخاطر تغير المناخ لليمن في عام 2022م هو 8.1<sup>9</sup> وفقاً لمؤشر إدارة المخاطر (INFORM)، وهي تحتل المرتبة الثالثة بين أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ والأقل تأهباً للصدمات المناخية، بعد الصومال وجنوب السودان، مع ارتفاع درجات الحرارة بشكل أسرع من المتوسط العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية.

تعاني اليمن من الآثار المتعددة الجوانب والمدمرة لتغير المناخ. تظهر تحديثات الطقس من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن اليمن شهد ظروف جفاف معتدلة إلى شديدة بين يناير ويونيو 2022م. اقترن ذلك بارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة، مما أثر على جميع مناطق زراعة المحاصيل في البلاد. في أغسطس 2022م، شهدت 80 بالمائة من البلاد هطول أمطار غزيرة، بكمية تراكمية بلغت حوالي 2,500 ملم. كان هذا أعلى بنسبة 45 بالمائة من هطول الأمطار الذي شهدته البلاد في أغسطس 2021م، مما تسبب في سيول مدمرة في جميع أنحاء البلاد أثرت على مئات الآلاف من الأشخاص.

حتى قبل الصراع الحالي، كانت اليمن واحدة من أكثر دول العالم التي تعاني من شحة المياه. ألقى الصراع بظلاله على مشاكل شحة المياه المقلقة في البلاد، في حين أن النضوب التدريجي لمصادر المياه والتصحر، الناجم عن الضغوط الزراعية والجفاف المتكرر وتغير المناخ، يهدد توافر الأراضي الصالحة للزراعة ووصول ملايين اليمنيين إلى المياه النظيفة والصالحة للشرب. هذا هو الحال بشكل خاص في المناطق الحضرية، حيث يحصل السكان في بعض المناطق على أقل من ثلاثة لترات للفرد في اليوم، أي أقل بكثير من معيار اسفير الذي لا يقل عن 15 لترًا للفرد في اليوم.<sup>10</sup> تسبب عدم القدرة على الوصول إلى المياه النظيفة في الماضي في تفشي الأوبئة على نطاق واسع، بما في ذلك تفشي الكوليرا الذي بدأ في أكتوبر 2016م - وهو أسوأ تفشي للكوليرا في البلاد في التاريخ الحديث.<sup>11</sup>

اليمن أيضاً بلد رئيسي في خط مواجهة الجراد الصحراوي وكان في الماضي مصدراً لآفات الجراد المدمرة. تعمل الأمطار الغزيرة والأعاصير على تهيئة الظروف المثالية لتضع وتفقس الجراد بيوضها وتكاثر وتنتشر بسرعة في أسراب كبيرة عبر البلاد وعبر الحدود.<sup>12</sup> يشكل ذلك تهديداً إضافياً للإنتاج الزراعي، الذي يُعد مكوناً رئيسياً في الاقتصاد اليمني.

## عدد الأسر المتضررة من السيول بحسب المحافظة (حتى 30 سبتمبر 2022م)



المصدر: المجموعات القطاعية

## القضايا القانونية والسياسية

لا تزال الفجوات المعيارية والتنفيذية في الإطار القانوني تحد من حماية حقوق الأطفال والأقليات والفئات المهمشة والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات. إلى جانب عدم وجود آليات فعالة للمساءلة، تؤدي هذه الفجوات إلى حدوث انتهاكات للحقوق وتزيد من تعرض الأشخاص لمخاطر الحماية الجسدية التي تؤثر على السلامة الجسدية والعافية والوصول إلى الخدمات الحيوية. يواجه الأطفال أيضاً تحديات إضافية ناجمة عن الانفصال الأسري والتجنيد العسكري والزواج القسري/المبكر والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال.

يمكن أن يؤدي تخصيص الأراضي من قبل السلطات والإطار القانوني فيما يتعلق بحصول فئات معينة على الأراضي، بما في ذلك القبائل، إلى توترات اجتماعية وقضايا متعلقة بالتماسك، فضلاً عن زيادة تهميش الأقليات والفئات المهمشة.

لا يزال الافتقار إلى الوثائق المدنية ووثائق الهوية الشخصية يؤثر على حرية التنقل والوصول إلى الحقوق والخدمات المدنية الأساسية، بما في ذلك حقوق السكن والأراضي والملكية. هذا الأمر أكثر انتشاراً في محافظات حجة والحديدة والجوف وتعز ومأرب وعمران وإب والضالع والبيضاء وذمار، ويؤثر على جميع الفئات السكانية، إلى جانب نشوء أوجه ضعف محددة بين النساء والأطفال. غالباً ما يواجه العائدون تحديات كبيرة تتعلق بالسكن والأراضي والملكية، بما في ذلك الإشغال الثانوي أو فقدان وثائق الملكية، وهم بحاجة إلى المساعدة القانونية للوصول إلى ممتلكاتهم.

## النساء والفتيات

المواقف المجتمعية التمييزية تجاه تنقل النساء ومشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية لا تزال راسخة.<sup>13</sup> احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعدة سنوات متتالية، وفي عام 2021م، احتلت المرتبة الأولى بين الدول الخمس الأدنى مرتبة من حيث المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي والتحصيل العلمي للمرأة.<sup>14</sup>

طوال عام 2022م، فرضت سلطات أنصار الله بشكل متزايد شرط المحرم، حيث يجب أن تكون المرأة مصحوبة بأحد أفراد الأسرة من الذكور عند التنقل. تم تطبيق هذا الشرط أيضاً على العاملات اليمنيات في مجال الإغاثة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقييد قدرة المجتمع الإنساني بشكل متزايد على تقديم المساعدات المنقذة للأرواح على نحو يتسم بالمساءلة والكفاءة والمبادئ، خاصة للنساء والفتيات.

تؤدي هذه القيود أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة التي تعيق وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية، مما قد يؤدي، على سبيل المثال، إلى حدوث فجوة بين الجنسين أو تفاقمها فيما يتعلق بمحو الأمية والتعليم الأساسي وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، من بين أمور أخرى. أيضاً، تؤدي القيود المفروضة على حرية التنقل والمشاركة المجتمعية الكاملة إلى تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي، وزيادة ترسيخ الإقصاء السياسي، ويمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية.

كما تواجه النساء والفتيات مخاطر كبيرة في أن يكن عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، في حين أن هذه المخاطر تزداد بالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والنازحات والفئات الضعيفة الأخرى.<sup>15</sup> مع ذلك، لا تزال خدمات الحماية مجهدة في جميع أنحاء اليمن، وغائبة تماماً في بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها.<sup>16</sup> في الوقت نفسه، لا تزال البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي شحيحة للغاية وغير موثوقة، بسبب الخوف من الإبلاغ والوصم وعدم وجود آليات للاتصاف القانوني، من بين عوامل أخرى.

## 2.1 الصدمات والآثار الناجمة عن الأزمة

كما تضررت المزارع وسبل العيش، مما أدى إلى زيادة انتشار الأمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والدفتيريا وخطر الإصابة بسوء التغذية، وتعرضت الخدمات الأساسية المحدودة أصلاً للمزيد من التعطل. أدت السيول أيضاً إلى جرف الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار إلى مناطق جديدة، الأمر الذي شكل خطراً جسيماً على المدنيين، خاصة الأطفال.

### تفشي الأمراض

لا تزال اليمن عُرضة لتفشي الأمراض، بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. أدت سنوات من الصراع والنزوح والكوارث الطبيعية المتكررة إلى إجهاد نظام الرعاية الصحية والبنية التحتية الحيوية في البلاد، مما أدى بدوره إلى تزايد احتمال تفشي الأمراض المعدية. لا تعمل سوى نصف المرافق الصحية في البلاد، وتعمل العديد منها بموارد بشرية ومعدات ولوازم غير كافية.

تظل معدلات التطعيم سبباً رئيسياً مثيراً للقلق. اليمن هي البلد الذي يحتل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الأطفال الذين لم يتلقوا التطعيم بالكامل، إذ أن حوالي ثلث السكان دون السنة الواحدة من العمر قد فوتوا التطعيمات الروتينية. هذا يزيد من قابلية التعرض للأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الدفتيريا والحصبة وفيروس شلل الأطفال. عاد شلل الأطفال، الذي تم القضاء عليه في اليمن في عام 2000م، للظهور مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2020م. في حين كُتِف شركاء العمل الإنساني منذ ذلك الحين حملات التحصين، أثر التوقف في عام 2022م بسبب خفض مستويات التمويل، من بين أمور أخرى، على فعالية الحملة. تم بنجاح استهداف وباء الكوليرا المهلك الأخير، الذي بلغ ذروته في عام 2017م مع تسجيل حوالي مليون حالة يشتبه بإصابتها وأكثر من 2,000 حالة وفاة، من خلال حملة تطعيم شاملة أدت إلى إبطاء انتشار الإصابة بالوباء بحلول عام 2021م. مع ذلك، فإن العوامل الأساسية التي ساهمت في التفشي الأولي للمرض لا تزال موجودة واستمر الإبلاغ عن الحالات المصابة طوال عام 2022م، وكان الأطفال دون سن الخامسة هم الأكثر تضرراً. كما أن الظروف نفسها التي ساهمت في انتشار الكوليرا تمكّن من انتشار الأمراض المعدية الأخرى؛ والأمراض المنقولة عن طريق الحشرات مثل الملاريا والدفتيريا وحمى الضنك.

أدى الصراع المسلح الممتد في اليمن والتدهور الاقتصادي والمخاطر الطبيعية إلى سقوط ضحايا من المدنيين ونزوح داخلي وارتفاع مستويات الاحتياجات الإنسانية. أدت هذه العوامل أيضاً إلى تدهور الخدمات العامة والبنية التحتية في البلاد. لا تزال اليمن عرضة للصدمة، بما في ذلك احتمال تجدد الأعمال القتالية والظواهر المناخية الناجمة عن تغير المناخ وتفشي الأمراض.

### الصدمة والحوادث المستمرة

#### المناخ والكوارث

خلال عام 2022م، شهدت اليمن ظاهرتين متتاليتين من ظواهر الطقس الشديدة، تأرجحت ما بين ظروف الجفاف الشديدة إلى هطول الأمطار الغزيرة والسيول.

أدى تغير المناخ إلى تدني معدلات هطول الأمطار في جميع أنحاء البلاد، وبالتالي كان عام 2022م ثالث أكثر الأعوام جفافاً في العقود الأربعة الماضية (بعد عامي 2014م و2000م). اشتدت الظروف بين أبريل ومايو، وأثرت فترة الجفاف الطويلة والارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة في النصف الأول من العام على جميع مناطق زراعة المحاصيل في جميع أنحاء البلاد. أدى ذلك إلى خسائر في المحاصيل والإجهاد الحراري ومحدودية توافر الأعلاف للماشية،<sup>17</sup> مما شكل تهديداً للأمن الغذائي وسبل العيش. خسر معظم المزارعين الموسم الزراعي الأول (من أبريل إلى يونيو)، حيث أفادت ثلث الأسر بأنها قد قلصت من مساحتها المزروعة.<sup>18</sup>

في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، تعرضت البلاد لأمطار غزيرة بنسبة بلغت تقريباً 300 بالمائة أعلى من المعدل الطبيعي لهطول الأمطار.<sup>19</sup> هذه الأمطار تسببت في أن يكون النصف الثاني من الموسم الأكثر رطوبة منذ ما يقرب من 40 عاماً؛ وتسببت في حدوث سيول جارفة أثرت على حوالي 80 بالمائة من البلاد، وأفضت إلى نشوء احتياجات لدى 74,000 أسرة في 175 مديرية و18 محافظة. شمل هذا العدد 50,000 أسرة في محافظات مأرب وحجة والحديدة وحدها. تأثرت بشكل كبير فئة الأشخاص ذوي الإعاقة وفئة الأقليات المهمشة، التي هي بالفعل أكثر عرضة لأوجه الضعف المتزايدة بما في ذلك بسبب العيش في أماكن إيواء مكتظة ومؤقتة. تضررت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الطرق ومصادر المياه وشبكات الصرف الصحي،

لا يزال الأطفال يتحملون وطأة حوادث العنف، لا سيما في الربع الثالث من عام 2022 عندما تم تسجيل 108 إصابات بين الأطفال، بزيادة قدرها 77 بالمائة عن الربع الثاني (61 إصابة)، وأعلى من المتوسط الربع سنوي لعدد الإصابات بين الأطفال لعام 2021 البالغ 105.23 أكثر من ثلثي (74 إصابة) الإصابات بين الأطفال المبلغ عنها خلال الربع الثالث نتجت عن حوادث الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار.

لا تزال شواغل انعدام الأمن وعدم التيقن/الغموض والحماية منتشرة على نطاق واسع حتى في فترة ما بعد الهدنة، مع استمرار القتال على مستوى منخفض، بما في ذلك الهجمات على الأعيان المدنية والبنية التحتية. أي عودة إلى الأعمال القتالية واسعة النطاق ستُترجم بسرعة إلى تهديدات متزايدة لسلامة المدنيين.

### الأشخاص المتنقلين

تعاني اليمن من سادس أكبر أزمة نزوح داخلي على مستوى العالم، حيث بلغ عدد النازحين منذ عام 2015م حوالي 4.5 ملايين شخص. نزح معظم هؤلاء الأشخاص لأكثر من عام، والعديد منهم نزحوا أكثر من مرة.

تشير التقديرات إلى أن حوالي 1.6 مليون شخص يعيشون حالياً في 2,431 موقعاً من مواقع الاستضافة في جميع أنحاء البلاد، يقع معظمها في محافظات الحديدة وحجة ومأرب.<sup>24</sup> تعيش أعداد أخرى من النازحين في مجتمعات مضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد والبنية التحتية الحالية. في سياق التدهور الاقتصادي الواسع النطاق ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن شح الموارد والبنية التحتية في هذه السيناريوهات يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج التوترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات النازحين. يتجلى ذلك بشكل خاص في المجتمعات المضيفة التي لديها احتياجات إنسانية قائمة من سابق. نظراً لأن ترتيبات الأسر المضيفة أصبحت أكثر تعقيداً بسبب ارتفاع تكاليف الإيجار والطبيعة الممتدة للأزمة، فإن المزيد من الأسر النازحة تضطر بدلاً من ذلك إلى البحث عن مأوى في أماكن عشوائية وأماكن شبيهة بالمخيمات.<sup>25</sup> يؤدي النزوح المستمر أيضاً إلى انهيار فرص كسب العيش التقليدية في المناطق الريفية، وما يترتب على ذلك من نزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022م، تشير التقديرات إلى أن حوالي 222,000 شخص نزحوا حديثاً بسبب الصراع في 173 مديرية، وتركز ذلك بشكل رئيسي في محافظات الحديدة والجوف ومأرب وتعز.<sup>26</sup> خلال فترة الهدنة، انخفض متوسط معدل النزوح الداخلي الشهري بنسبة 76 بالمائة مقارنة بالأشهر

في عام 2023م، من المرجح أن يستمر التعرض لتفشي الأمراض نتيجة لعدم كفاية المعدات والعاملين في المرافق الصحية وإغلاق البرامج الصحية واستمرار الفجوات في شبكات المياه والصرف الصحي؛ وتفاقم أوجه الضعف القائمة مثل السيول الموسمية والمزيد من النزوح.

### الأثر على الأشخاص

#### سلامة المدنيين والمخاطر التي تهدد سلامتهم

في ظل الهدنة، شهدت اليمن انخفاضاً كبيراً في الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الصراع. خلال هذه الفترة، تم الإبلاغ عن حوالي 936 إصابة في صفوف المدنيين، بما في ذلك 288 حالة وفاة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 54 بالمائة مقارنة بالأشهر الستة السابقة للهدنة.<sup>20</sup> كانت الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار مسؤولة عن سقوط 343 ضحية من أصل 936 ضحية في صفوف المدنيين (يشمل ذلك 95 حالة وفاة و248 إصابة) تم الإبلاغ عنها بين أبريل وسبتمبر، مقارنة مع 338 ضحية في عام 2021م بأكمله.<sup>21</sup> تُعزى هذه الزيادة جزئياً إلى تنقل المدنيين والعودة إلى المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق والتي تقع بالقرب من خطوط المواجهة، فضلاً عن الأمطار الموسمية الغزيرة والسيول في شهري يوليو وأغسطس، مما تسبب في انجراف العبوات الناسفة إلى مناطق جديدة وتدمير علامات التحذير.<sup>22</sup> المناطق الأكثر تضرراً من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار هي مناطق المواجهة الحالية والسابقة، لا سيما في محافظتي الحديدة والجوف. يتأثر الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية بشكل خاص بسبب الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة في كثير من الأحيان للوصول إلى السلع والخدمات.

التلوث الواسع النطاق الناجم عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام الأرضية يحول دون التنقل الآمن، ويقيد الأنشطة المدرة للدخل وأنشطة سبل العيش (مثل صيد الأسماك والزراعة) ويحد من الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم. في كثير من الأحيان، لا يستطيع المصابون الوصول إلى خدمات مساعدة الضحايا وغيرها من خدمات الدعم ذات الصلة.

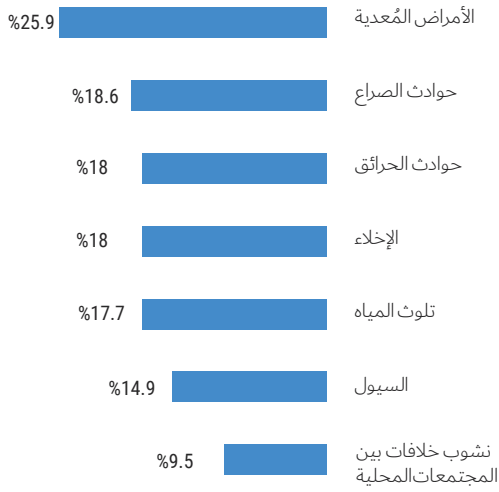
بالإضافة إلى الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، استمر سقوط الضحايا من المدنيين في فترة ما بعد الهدنة نتيجة للقصف المركز في مناطق محددة ونيران الأسلحة الخفيفة، من بين أمور أخرى. حتى 31 أكتوبر، تم تسجيل أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين في عام 2022م في محافظة صعدة (450)، تليها محافظات الحديدة (294) وتعز (256) ومأرب (107) وشبوة (104).



## المواقع المضيفة التي توجد بها فئات سكانية معرضة لمخاطر كبيرة وأنواع المخاطر المتواجدة فيها

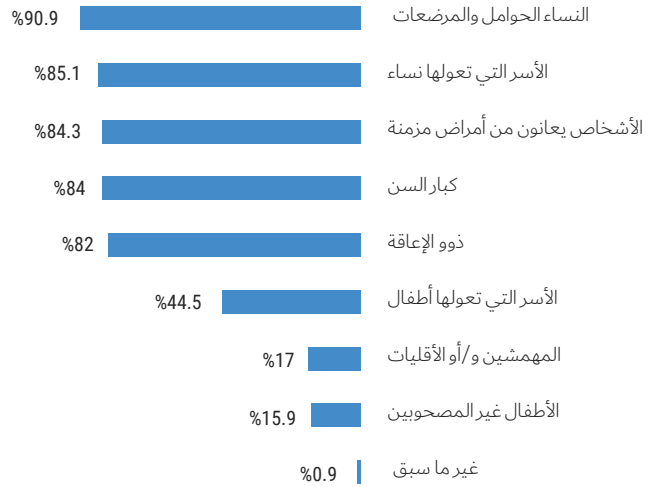
## المخاطر المتواجدة في المواقع

المخاطر الأكثر شيوعاً\*



## الفئات السكانية المعرضة لمخاطر كبيرة

نسبة المواقع التي يوجد بها فئات معرضة لمخاطر كبيرة\*



\* يمكن للمجيبين اختيار خيارات متعددة لهذه الأسئلة، وبالتالي قد لا تجمع النسب المئوية حتى تصل إلى 100 في المائة

المصدر: تنسيق وإدارة المخيمات، ريتش

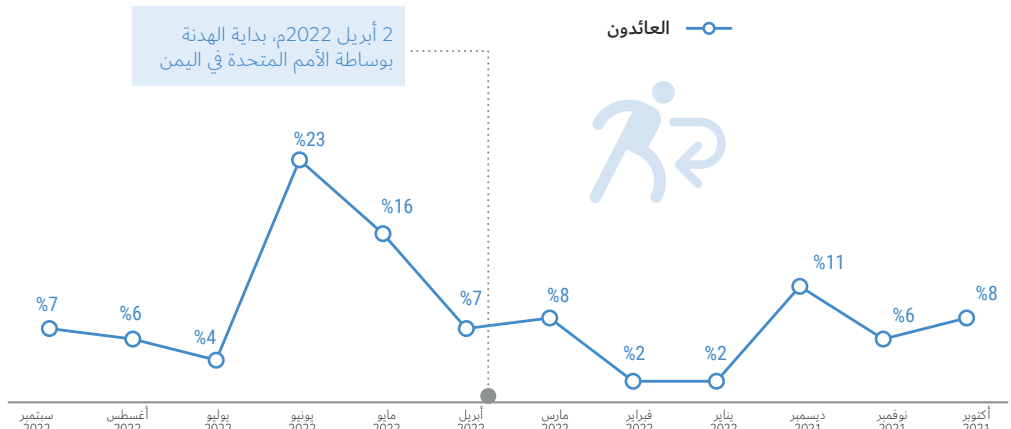
كما كان عليه الحال في الأعوام السابقة، فإنه من المرجح أن تقلل أعداد النازحين المتاحة من تقدير خطورة الوضع، بما في ذلك بسبب تحديات تنفيذ التتبع المنهجي للنزوح في المناطق الخاضعة تحت سيطرة أنصار الله.

الفئات الضعيفة ممثلة بشكل غير متناسب في أرقام النزوح وهي عُرضة لآثار معينة. تمثل النساء والأطفال ما يصل إلى 80 بالمائة من إجمالي عدد النازحين،<sup>28</sup> حيث أن حوالي 26 بالمائة من الأسر النازحة هي حالياً أسر تعيلها نساء، مما يشير إلى

الستة التي سبقت الهدنة.<sup>27</sup> بين يوليو وسبتمبر 2022م، تسببت السيول الموسمية الشديدة في نزوح أكثر من 160,000 شخص كنازحين حديثاً ونازحين للمرة الثانية، 60٪ منهم في محافظتي حجة والحديدة. في حين انخفض معدل النزوح المرتبط بالصراع في عام 2022م مقارنة بالعام السابق، تسببت الظواهر المرتبطة بالمناخ في زيادة بنسبة 93 بالمائة. في ضوء تزايد وتيرة وشدة المخاطر الطبيعية الناجمة عن المناخ، فإنه من المرجح أن تستمر هذه الآثار في عام 2023م.

## تحليل الاتجاهات حول حالات العودة قبل الهدنة (من أكتوبر 2021م إلى مارس 2022م) وعقب الهدنة (من أبريل إلى سبتمبر 2022م)

المحافظة	قبل الهدنة	عقب الهدنة
الحديدة	1,518	6,580
الجوف	3,647	3,344
صعدة	8	6,033
مأرب	3,501	1,793
تعز	2,151	1,013
الضالع	902	2,067
عمران	712	1,706
صنعاء	567	307
البهلاء	30	339
شيرة	0	173
حجة	126	42
أبين	23	41
عدن	0	24
إب	18	0
لحج	0	10
ذمار	4	0
	13,207	23,472

المصدر: تنسيق وإدارة المخيمات، ريتش<sup>35</sup>

## انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية

اليمن من بين أكثر البلدان التي تعاني من حدة انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، وتشير التقديرات في عام 2023م إلى أن حوالي 17.3 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. في المقام الأول، من منظور القدرة على تحمل التكاليف وليس التوافر، فإن العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن هي في الغالب الآثار الأولية والثانوية للصراع وتدهور ظروف الاقتصاد الكلي، مما يقلص من القدرة الشرائية للأسر. تشمل العوامل المتفاقمة الأخرى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وتعطل الخدمات العامة وعدم كفاية تمويل المساعدات الغذائية الإنسانية.<sup>32</sup>

ازداد انعدام الأمن الغذائي العالمي طوال عام 2022م، ويرجع ذلك جزئياً إلى الآثار السلبية للحرب في أوكرانيا. أدت الأزمة، والتي تسببت بشكل حثيث في نقص الغذاء على مستوى العالم وفرض ضغوط على سلاسل التوريد، إلى تفاقم التحديات الحالية التي تواجه البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعتمد على الواردات مثل اليمن. أثارت مبادرة تصدير الحبوب عبر البحر الأسود استئناف بعض الصادرات من أوكرانيا، مما خفف من بعض الضغوط على سلاسل التوريد وانخفاض الأسعار العالمية.

يشير آخر تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الذي تم نشره في أكتوبر 2022م، إلى وضع أقل خطورة في توقعات الأمن الغذائي للأشهر الثلاثة الأخيرة من العام مما كان متوقعاً مبدئياً في التوقعات التي صدرت في مارس. تشير تقديرات التحليل المنقح إلى أنه من المرجح أن يعاني حوالي 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - الأزمة) أو أسوأ بين أكتوبر وديسمبر. في حين أن هذا يشير إلى وضع أكثر إيجابية فيما يتعلق بالعدد الذي كان متوقعاً مبدئياً للنصف الثاني من عام 2022م والبالغ 19 مليون شخص، لا يزال أكثر من نصف السكان يواجهون مستويات مرتفعة من الجوع. يبين التحليل أيضاً أن خطر المجاعة قد انخفض، حيث لم يعد يوجد أشخاص في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (مرحلة الكارثة لانعدام الأمن الغذائي الحاد) بين أكتوبر وديسمبر، بانخفاض من 161,000 كان متوقعاً في مارس. تُعزى هذه التحسينات في حالة الأمن الغذائي في المقام الأول إلى الهدنة لمدة ستة أشهر، والتي أدت إلى تراجع الأعمال القتالية وزيادة توافر الوقود وتحسن الظروف الزراعية وفرص العمل الموسمية في النصف الثاني من العام بشكل أفضل من المتوقع وتحسين الوصول الإنساني.<sup>33</sup>

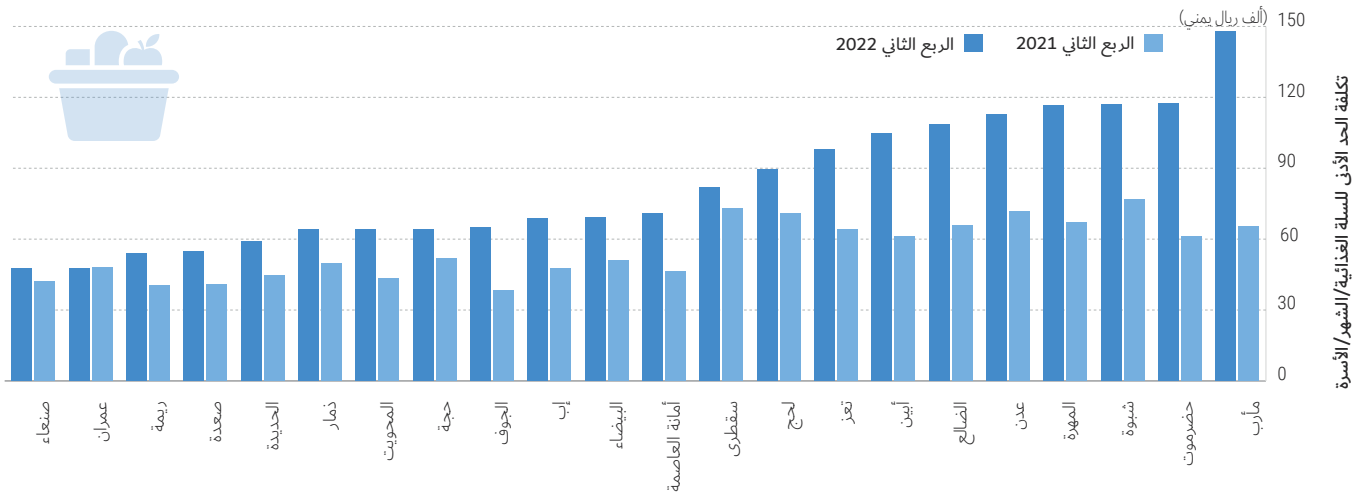
تزايد الهشاشة الاقتصادية.<sup>29</sup> تتعرض النساء والفتيات النازحات لمخاطر واسعة النطاق فيما يتعلق بالحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. في ظل محدودية خيارات المأوى وانهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية، يصبح الأطفال أيضاً عرضة بشكل متزايد لزواج الأطفال والاتجار بالأطفال والتسول وعمالة الأطفال. يعاني حوالي 678,000 نازح من ذوي الإعاقة من أوجه ضعف مضاعفة، ويواجهون عقبات كبيرة تحول دون وصولهم إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.

عاد حوالي 1.3 مليون شخص من النازحين داخلياً إلى ديارهم منذ عام 2015م. خلال عام 2022م، ظل العدد الإجمالي للعائدين محدوداً نسبياً، على الرغم من أن الهدنة لمدة ستة أشهر شهدت زيادة بنسبة 77 بالمائة في عدد العائدين مقارنة بالأشهر الستة التي سبقتها.<sup>30</sup> العوائق التي تم الإبلاغ عنها أمام عودة المزيد من الأشخاص خلال هذه الفترة شملت انعدام الأمن والصراع منخفض الحدة، فضلاً عن حالة عدم التيقن والتأكد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء هم من أكثر الفئات تهميشاً في اليمن ويواجهون مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالحماية. يشمل ذلك التمييز وصعوبة الوصول إلى الخدمات العامة، فضلاً عن مخاطر الاختطاف والتعذيب والاحتجاز والعنف والاستغلال. تزداد هذه المخاطر بشكل أكبر بالنسبة للقصر المعرضين لخطر التجنيد العسكري وعمالة الأطفال والاستغلال. يتعرض المهاجرون أيضاً للعنف الجنسي من قبل المهربين، والذي تم الإبلاغ عنه في جميع نقاط العبور في اليمن، إلى جانب تعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب لخطر الانتهاكات. غالباً ما تظل الصدمات النفسية والجسدية التي يعاني منها الناجون من هذه الحوادث دون معالجة بسبب محدودية الوصول والموارد. خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2022م، وفقاً لمصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة، وصل أكثر من 15,700 مهاجر إلى شواطئ اليمن - ليصل إجمالي عدد الوافدين منذ بداية العام إلى أكثر من 42,000 شخص.<sup>31</sup>

تخضع طرق الهجرة الرئيسية عبر اليمن لسيطرة ونفوذ كبيرين من قبل المهربين والمتاجرين بالبشر، بما في ذلك في مناطق العبور الرئيسية مثل مأرب. في المناطق القريبة من نقاط الوصول الرئيسية، مثل رأس العارة في محافظة لحج، ترد تقارير متكررة عن تعرض المهاجرين للإساءة الجسدية والاحتجاز عند وصولهم. وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحدودية محفوف بالمخاطر، وقد تم الإبلاغ عن انتهاكات للحقوق على مدار العام.

## مقارنة تكاليف الحد الأدنى للسلة الغذائية، الربع الثاني من عام 2021م والربع الثاني من عام 2022م

المصدر: تقرير الأمن الغذائي من أبريل إلى سبتمبر 2022م<sup>36</sup>

من نصف المرافق الصحية تعمل والعديد منها التي لا تزال تعمل تفتقر إلى المعدات الأساسية. تعمل البنية التحتية للمياه بنسبة كفاءة تبلغ أقل من 5 بالمائة. لم يحصل معظم موظفي القطاع العام، بما في ذلك المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية، على رواتب منتظمة منذ سنوات - في حين أن هذه القضية شكلت جزءاً من المناقشات بين الأطراف طوال عام 2022م، إلا أنه لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل بحلول نهاية العام.

يتأثر الأطفال بشكل كبير بسبب تعطل الخدمات والبنية التحتية، في حين أن 8.6 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمدرسة بحاجة إلى مساعدات في مجال التعليم بسبب الأضرار والتعطيل المرتبط بالصراع. أكثر من 2,700 مدرسة تعرضت للتدمير أو لأضرار جزئية أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية. تؤدي الظواهر المناخية الناجمة عن تغير المناخ إلى تفاقم هذه التحديات، حيث تضررت 370 مدرسة في جميع أنحاء البلاد بسبب السيول الشديدة في عام 2022م.

تواجه الفئات الضعيفة الأخرى تحديات مضاعفة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. كثيراً ما يضطر النازحون داخلياً الذين يعيشون في مواقع النزوح إلى التنقل لمسافات طويلة للوصول إلى الخدمات، في ظل محدودية توافرها في مواقع النزوح أو بالقرب منها؛ وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تصاعد التوترات والطلب عليها داخل المجتمعات المضيفة. يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من وصول محدود للغاية؛ إذ أنه في كثير من الأحيان يتعذر الوصول إلى الخدمات ولا يتم تكييفها بشكل كافٍ لتتلاءم مع احتياجاتهم. أيضاً، يواجه مجتمع المهمشين تحديات في الوصول نتيجة للتمييز والوصم الاجتماعي والافتقار إلى وثائق إثبات الهوية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء والفتيات صعوبات كبيرة في

طوال عام 2022م، عانت الأسر في اليمن من فجوات شديدة في استهلاك الغذاء. في الربع الثاني من عام 2022م، أبلغت الأسر عن صعوبة في التكيف مع نقص الغذاء أكثر من أي وقت آخر في السنوات الثلاث السابقة. تتركز فجوات استهلاك الغذاء بشكل رئيسي في سبع محافظات: الحديدة وحجة وإب وعمران وأبين وتعز ولحج، مع وجود فجوة كبيرة في استهلاك الغذاء بشكل خاص في تعز ولحج. من المتوقع أن يؤدي خفض كميات الطعام وتقليص الوجبات وعدم تنوع العناصر الغذائية إلى زيادة تفاقم سوء التغذية الحاد والمزمن، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الحالة الصحية.

لا تزال أعداد حالات الإصابة بسوء التغذية من بين أعلى المعدلات في العالم. تشير التقديرات إلى أن حوالي 1.3 مليون امرأة من النساء الحوامل والمرضعات و2.2 مليون طفل دون سن الخامسة بحاجة إلى علاج لسوء التغذية الحاد في عام 2023م. أحد العوامل الكامنة وراء ذلك هو عدم القدرة على الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، والخدمات الصحية المناسبة. بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالوصول إلى المرافق الصحية التي تعمل، تأثرت القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية بسبب الصراع والأزمة الاقتصادية.

## الأثر على النظم والخدمات

## الخدمات العامة والبنية التحتية

تأثرت الخدمات العامة والبنية التحتية في اليمن بشدة بسبب استمرار الصراع والتدهور الاقتصادي والكوارث الطبيعية المتكررة. الإحصائيات قاتمة: يكافح أكثر من 80 بالمائة من سكان البلاد للوصول إلى الغذاء ومياه الشرب الآمنة والخدمات الصحية الكافية، في حين يفتقر حوالي 90 بالمائة من السكان إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الحكومة. أقل

والوفيات إلى نشوء تحديات أمام تحديد أولويات البرامج الصحية المستقبلية ووضع خططها، كما أن نظم البيانات الصحية بحاجة إلى التعزيز والدعم.

### الأثر على التعليم

أدى الصراع إلى تعطيل نظام التعليم الهش بالفعل في اليمن، حيث تعرضت 2,783 مدرسة للتدمير أو لأضرار جزئية أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية منذ تصاعد الأعمال العدائية في عام 2015. تفاقم هذا الوضع بسبب السيول التي حدثت في عام 2022م والتي ألحقت أضراراً بنحو 368 مدرسة، مما عرض للخطر تعليم حوالي 1.5 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدرسة.

تشير التقديرات إلى أن 2.7 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، وتشكل الفتيات 47 بالمائة من هذا العدد. توقف تعليم الكثير من الأطفال النازحين بشكل مفاجئ، بمن فيهم أكثر من 870,000 طفل من ذوي الإعاقة، والذين أصبح وصولهم إلى التعليم مقيداً بشكل أكبر بسبب مجموعة من الحواجز المؤسسية والاجتماعية والمادية والمالية. أدى استبعاد الأقليات، ولا سيما مجتمع المهمشين، إلى محدودية التعليم النظامي وارتفاع معدلات الأمية، مما أدى إلى تفاقم دائرة الفقر.

### الأثر على الوصول الإنساني

لا تزال بيئة العمل في اليمن صعبة للغاية. تستمر العوائق البيروقراطية في تأخير وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ، التي يتم الإبلاغ عن معظمها في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية، ارتفع عدد الحوادث الأمنية طوال عام 2022م، بما في ذلك سرقة السيارات، وعمليات الاختطاف، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والبنى التحتية الخاصة بها.

في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022م، كانت القيود المفروضة على التنقل داخل اليمن هي العائق البارز أمام الوصول، حيث تم الإبلاغ عن 968 حادثة. يشكل التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية من قبل السلطات تحدياً رئيسياً آخر، وكثيراً ما يتم الإبلاغ عنه من قبل شركاء العمل الإنساني، حيث وقعت 195 حادثة خلال هذه الفترة. أيضاً، تم الإبلاغ عن 124 حادثة عنف استهدفت أصول ومرافق العاملين في المجال الإنساني. خلال الفترة نفسها، ارتفع عدد الحوادث التي أثرت على سلامة وأمن عمال الإغاثة بنسبة 36 بالمائة، حيث أبلغ الشركاء عن 17 حالة اختطاف و12 حالة احتجاز. لا تزال الحوادث المتعلقة بمخلفات الحرب القابلة للانفجار تشكل تحدياً كبيراً أمام الوصول الإنساني والمدنيين في اليمن.

في عام 2022م، واصل المجتمع الإنساني العمل بشكل جماعي للمناصرة من أجل معالجة تحديات الوصول وأنشأ آليات للمراقبة لضمان المساءلة والشفافية في الاستجابة الإنسانية.

الوصول إلى الخدمات والرعاية المناسبة، بما في ذلك ما يتعلق بالرعاية الطبية والإنجابية والتوليدية، من بين أمور أخرى.

تضررت البنية التحتية المدنية بشدة بسبب الصراع والكوارث الطبيعية المتكررة، على الرغم من تراجع العنف المسلح الذي يلحق أضراراً بالبنية التحتية الحيوية طوال عام 2022م بالتزامن مع الهدنة (شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من الهدنة تراجعاً بنسبة 54% مقارنة بالربع الأول من عام 2022م). تعرضت الطرق والجسور، بما في ذلك تلك الواقعة على طرق الإمداد الرئيسية، للضرر أو الإغلاق - مما تسبب في إعاقة و/أو تأخير حركة المدنيين وبيع السلع السوق والمساعدات الإنسانية والموظفين العاملين في المجال الإنساني. الافتقار إلى خدمات الإنترنت والاتصالات الموثوقة والأمن يؤدي إلى المزيد من التقييد للعمليات الإنسانية.

### الأثر على النظم الصحية

كان النظام الصحي في اليمن قبل الصراع قد نال منه الضعف بالفعل بسبب سوء الإدارة وغياب الاستثمار. مع ذلك، أدى الصراع الممتد والمستمر والتراجع الاقتصادي والتدهور المؤسسي إلى قرب انهياره. تفيد التقارير بأن أقل من نصف المرافق الصحية تعمل حالياً، وأن حوالي 11 بالمائة منها تضررت كلياً أو جزئياً بسبب الصراع. لا يزال الوصول مقيداً بشدة، حيث يتعين على نحو 42 بالمائة من السكان التنقل لأكثر من ساعة للوصول إلى أقرب مستشفى عام يعمل بشكل كامل أو جزئي. يهدف خفض مستويات التمويل الإنساني بوقف أو إغلاق البرامج والخدمات الأساسية، فضلاً عن دفع الحوافز للعاملين في مجال الصحة. أدى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية إلى لجوء الأسر إلى آليات التكيف السلبية - بما في ذلك عدم السعي للحصول عليها على الإطلاق.

تتحمل النساء وطأة هذه الأزمة. لا تزال معدلات وفيات الأمهات في اليمن مرتفعة للغاية، حيث تموت امرأة كل ساعتين أثناء الولادة، لأسباب يمكن الوقاية منها بالكامل تقريباً.<sup>34</sup> تسجل اليمن حالياً واحداً من أعلى معدلات وفيات الأمهات والمواليد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في المناطق الريفية، فإن وصول النساء إلى خدمات الصحة الإنجابية والرعاية السابقة للولادة والولادة الآمنة محدود، إن لم يكن معدوماً، حيث تتم أقل من نصف حالات الولادة بمساعدة طاقم طبي ماهر وثلاثها فقط تتم في مرفق صحي.

أيضاً، أدى الأثر التراكمي للصراع والحرمان إلى إلحاق أضرار بالغة بالصحة النفسية لليمنيين، خاصة النساء والفتيات. لا تزال الرعاية الصحية النفسية نادرة، في حين أن المرضى النفسيين عرضة للوصم بشدة. تشير التقديرات إلى أن حوالي 7 ملايين شخص بحاجة إلى العلاج والدعم النفسي، غير أن 120,000 شخص فقط يمكنهم الوصول إلى هذه الخدمات دون انقطاع.

سيؤدي الافتقار إلى البيانات الموثوقة حول معدلات الاعتلالات



عدن، اليمن

بعد نزوحها إلى محافظة لحج، لم تلتحق هديل بالمدرسة لشهور حتى قامت المنظمة الدولية للهجرة بتأهيل مدرسة بير ناصر التي سمحت لمئات الطلاب بالالتحاق في الصفوف الدراسية، مارس 2022م. صورة: المنظمة الدولية للهجرة

## 3.1 نطاق التحليل

تغطي وثيقة الاحتياجات الإنسانية جميع المديریات البالغ عددها 333 مديرية في 22 محافظة في اليمن، مع التركيز بشكل خاص على النازحين ومجتمع المهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن أيضاً تقييم احتياجات الفئات التي تعاني من تزايد أوجه الضعف، بما في ذلك النساء والفتيات وطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين والأطفال.

تستخدم وثيقة الاحتياجات الإنسانية التحليل المشترك بين القطاعات لتحديد احتياجات وشدة أوضاع السكان في الأزمة في جميع أنحاء البلاد.





عدن، اليمن

المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل يستعدون للمصعود على متن رحلة العودة الإنسانية الطوعية من عدن إلى إثيوبيا، أكتوبر 2022م. قدمت المنظمة الدولية للهجرة خط الحياة الضروري عبر هذه الخدمة لآلاف المهاجرين في اليمن الذين يتمنون مغادرة الأوضاع الخطرة والعودة إلى أوطانهم. صورة: رامي إبراهيم/المنظمة الدولية للهجرة

## 4.1 الأوضاع الإنسانية وشدة الاحتياجات

ومخاطر الحماية، وشدة الاحتياجات وانتشارها الجغرافي، والاحتياجات الخاصة للرجال والنساء والفتيان والفتيات. حيثما تتوافر البيانات، يتم أيضاً تقديم تحليل لاحتياجات الفئات المهمشة وفئة الأقليات والفئات الضعيفة.

تضمن التحليل الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الذي تم نشره في أكتوبر 2022م، تنقيح العدد التقديري للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام من 19 مليون شخص إلى 17 مليون شخص. كما تضمن التحليل تنقيح عدد الأشخاص الذين يمرون في ظروف المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الكارثة) إلى صفر. مع ذلك، يظل وضع الأمن الغذائي في اليمن هشاً حتى عام 2023م، بما في ذلك بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية والتضخم ومحدودية تمويل الاستجابة الإنسانية لعام 2022م.

تسترشد وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م بإطار التحليل المشترك بين القطاعات الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للعام الثالث على التوالي. تم استخدام 23 مؤشراً إجمالاً من المؤشرات المشتركة بين القطاعات لتمكين أجزاء مختلفة من الاستجابة الإنسانية من تقييم الاحتياجات بشكل مشترك والفهم الأفضل لسياق الأزمة والعوامل الرئيسية المحركة لها والآثار التي ترتبت عليها.

وفقاً لتقديرات هذا التحليل، فإنه في عام 2023م سيكون هناك 21.6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية في اليمن. هذا الرقم يعادل 66 بالمائة أو ثلثي إجمالي عدد السكان - بانخفاض طفيف من 23.4 مليون شخص من ذوي الاحتياج في عام 2022م.

يتم تصنيف البيانات والأرقام الخاصة بالاحتياجات وتحليلها من خلال العدسات التالية: الاحتياجات ضمن قطاعات معينة (مثل التغذية أو الصحة)، والاحتياجات المشتركة بين القطاعات،



## الفئة السكانية 1: النازحون

الأشخاص ذوو الاحتياج

إجمالي عدد الأشخاص

3.1 مليون

4.5 مليون

في عام 2023م، تتوقع الجهات العاملة في المجال الإنساني أن يكون 378,000 شخص من النازحين حديثاً، ويمثل الأطفال أكثر من نصف هؤلاء النازحين وتمثل النساء 24 بالمائة والمسنين 2 بالمائة.

يعاني النازحون من احتياجات مرتفعة بشكل غير متناسب تتعلق بالمأوى والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة، وغالباً ما يتم استبعادهم من تقديم الخدمات المنتظمة في مجال التغذية والصحة. وفقاً للتقييمات الأخيرة التي تم إجراؤها من قبل المجموعات القطاعية، أفاد 83٪ ممن شملهم المسح بأن احتياجاتهم ذات الأولوية القصوى تتمثل في المأوى/المواد غير الغذائية، حيث أن 56٪ من الأسر النازحة تعيش في أماكن إيواء مؤقتة لا تستوفي المعايير المطلوبة وتحتاج إلى إصلاحات كبيرة أو استبدال. ضغوط السكن هذه، إلى جانب اكتظاظ مواقع النزوح والمسافات الطويلة التي يتم قطعها للوصول إلى الخدمات الأساسية وظروف العمل غير المستقرة، كلها عوامل تؤدي أيضاً إلى تفاقم مخاطر الحماية الأخرى. هذه المخاطر تشمل مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش والاعتداء الجنسي، لا سيما بالنسبة للفتيات المراهقات والنساء، وانتشار أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الوبائية.

بسبب ارتفاع تدفقات النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وشبه الحضرية، يتعرض النازحون في كثير من الأحيان لظروف إيواء غير كافية وخطر الإخلاء. يعيش أكثر من ثلثي النازحين داخلياً في مساكن مستأجرة أو إطار ترتيبات الاستضافة، ومعظمهم يفتقر إلى اتفاقيات الإيجار - مما يعرضهم للزيادات التعسفية في الأسعار والمضايقات والعنف. أفاد 82 بالمائة من النازحين عن مواجهتهم لصعوبات بالغة في دفع الإيجار، لا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض التي تراجعت قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع تكلفة السلع الأساسية. قد أدى ذلك أيضاً إلى زيادة كبيرة في حالات الإخلاء، حيث تم الإبلاغ عن حوالي 32,000 حالة إخلاء بين يناير وسبتمبر 2022م، معظمها في محافظات البيضاء وعمران وذمار وإب وصعدة وصنعاء وأمانة العاصمة.

أشار مسح سمات الذي تم الانتهاء منه في عام 2022م إلى أن 2.2 مليون طفل في اليمن يعانون من سوء التغذية الحاد، من بينهم 540,000 طفل معرضون لخطر الوفاة المباشر والمضاعفات التي تهدد حياتهم بسبب سوء التغذية الحاد الوخيم. بالإضافة إلى ذلك، يعاني 1.15 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد المعتدل. مع الأخذ في الاعتبار بالأبحاث الحالية ووجود جميع الأسباب المباشرة والكامنة والأساسية لسوء التغذية، تشير التقديرات إلى أن سوء التغذية سيزداد بمقدار أربعة أضعاف خلال عام 2023م، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إصابة 540,000 طفل إضافي بسوء التغذية الحاد، إلا إذا تم توسيع نطاق خدمات التغذية.

نتيجة للصراع الممتد وشبكات وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المتهاكلة، سيكون حوالي 15.4 مليون شخص في عام 2023م بحاجة إلى المساعدات والخدمات الإنسانية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة. يجعل تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تلبية الاحتياجات الأساسية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة أمراً يمثل تحدياً متزايداً للمجتمعات والأسر الضعيفة، في حين أن حالات النزوح الجديدة إلى المناطق الحضرية أدت إلى إجهاد القدرة الحالية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة. تعاني المناطق المحيطة بخطوط المواجهة المحتدمة من احتياجات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة منذ سنوات، وخاصة محافظات الجوف والبيضاء والحديدة وحجة ومأرب وشبوة وتعز، التي يوجد فيها 5.1 مليون شخص (من بينهم 1.4 مليون نازح) لديهم حالياً احتياجات تتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة.

أدى الصراع المستمر والتدهور الاقتصادي إلى إعاقة الوصول إلى الخدمات الصحية بشدة. في عام 2023م، انخفض عدد الأشخاص الذين أشارت التقديرات إلى أنهم بحاجة إلى الخدمات الصحية (20.2 مليون شخص) بشكل طفيف عن عام 2022م (21.9 مليون شخص). في الوقت نفسه، يعيش حوالي 7.5 ملايين شخص - كثير منهم في مواقع النزوح - يعيشون في ظروف إيواء غير ملائمة وغالباً دون توفر الأدوات المنزلية الأساسية أو الوصول إلى الخدمات. سيكون أكثر من 8.6 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمدرسة بحاجة إلى مساعدات في مجال التعليم في عام 2023م. لا تزال احتياجات الحماية واسعة الانتشار في جميع أنحاء اليمن، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 17.7 مليون شخص بحاجة إلى خدمات الحماية في العام المقبل، بمن فيهم أكثر من 300,000 شخص من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

يواجه الأطفال النازحون داخلياً أيضاً مخاطر إضافية تتعلق بالحماية وانتهاكات الحقوق، بما في ذلك تشتت الأسر والتجنيد العسكري والاتجار بالأطفال. يتعرض المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة للوصم والعزل الاجتماعي، فضلاً عن زيادة مخاطر التخلي عنهم والانفصال عن أسرهم وعن مقدمي الرعاية أثناء النزوح.

تزداد مخاطر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار في المناطق المتضررة بسبب الصراع أو القرية من خطوط المواجهة، وفي المناطق التي زاد فيها الوصول إلى الأراضي. هذه المخاطر تحول دون عودة النازحين بشكل آمن إلى مناطقهم الأصلية، خاصة في محافظات الحديدة والجوف ولحج ومأرب وتعز.

من بين ما يُقدر بنحو 1.3 مليون شخص من العائدين منذ عام 2015م، يعيش 55 في المائة على الأقل من الذين شملهم التقييم في أماكن إيواء لا تستوفي المعايير المطلوبة أو أماكن إيواء متضررة و/أو ظروف إيواء غير ملائمة، أو أنهم غير قادرين على إعادة بناء منازلهم. بالنظر إلى أن العائدين غالباً ما يواجهون تحديات فورية تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات، مثل الإشغال الثانوي أو فقدان وثائق الملكية، فإن الحاجة إلى المساعدة القانونية للوصول إلى ممتلكاتهم لا تزال مرتفعة. يؤدي ذلك، إلى جانب تراجع التحويلات المالية وفقدان فرص كسب العيش وشبكات الدعم الأسري، فضلاً عن التعرض لمخاطر المتفجرات في مناطقهم الأصلية، إلى زيادة أوجه ضعف العائدين ويؤثر على احتمالات العودة والحلول الدائمة.

## الفئة السكانية 2: المهمشين

إجمالي عدد الأشخاص

3.2 مليون

تعاني فئة المهمشين، وهي من فئات الأقليات التي تعيش في الغالب خارج الهياكل الاجتماعية القبلية اليمنية، للتمييز الممنهج، والاستبعاد الاجتماعي، ومحدودية وصولهم إلى الخدمات العامة الأساسية. يتعرض المهمشين للنهب والحرمان الشديد والذي غالباً ما يتفاقم بسبب الهويات المتقاطعة، كما هو الحال بالنسبة للنساء والفتيات. طوال عام 2022م، استمر تعرض مجتمع المهمشين لهذه التحديات؛ وتظل الاحتياجات الإنسانية مرتفعة في عام 2023م.

يعيش ثلث النازحين في مواقع استضافة ويتعرضون بشكل خاص لمخاطر مثل السيول والانهييارات الأرضية ومخاطر الحرائق ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. ينتمي غالبية الأشخاص المقيمين في هذه المواقع إلى مجتمع المهمشين، والذين يتم استبعادهم بشكل منهجي من الوصول إلى أسواق الأراضي والسكن النظامية. أدى التنافس على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه واستخدامها في هذه المواقع وحولها إلى نزاعات بين النازحين والمجتمعات المضيفة، وأدى ذلك بدوره إلى إعاقة توفير خدمات المأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة وغير ذلك من المساعدات الإنسانية، الأمر الذي أفضى إلى نشوء تحديات تتعلق بالصحة والحماية.

الظروف المعيشية التي لا تستوفي المعايير المطلوبة في مواقع النزوح غير النظامية متداخلة ويعزز بعضها البعض - مما يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وسوء الأوضاع الصحية والتغذوية. على سبيل المثال، تؤدي ظروف النظافة السيئة مثل المراحيض المشتركة، إلى جانب محدودية أو عدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، إلى زيادة المخاطر الصحية المختلفة مثل ارتفاع معدلات الإصابة بالإسهال الحاد والأمراض الأخرى المنقولة بالمياه.

في مواجهة الهشاشة والاستغلال والنزوح المتعدد والافتقار إلى آليات شبكات الأمان الاجتماعي، غالباً ما يكون النازحون في اليمن أقل مقاومة للصدمات التي يواجهونها، مما يجعلهم عرضة للآثار المباشرة على صحتهم الجسدية والنفسية. من المرجح أن يعاني النازحون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب الافتقار إلى الأصول الزراعية والحيوانية ونضوب الموارد المالية وغيرها من الموارد ومحدودية الوصول إلى الفرص المدرة للدخل وخفض الدعم المجتمعي والاعتماد الكبير على المساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي توافد النازحين إلى زيادة الضغوط على أسواق العمل المحلية، ويمكن أن يؤدي إلى خفض الأجور، ويفرض ضغوطاً إضافية على البنية التحتية. في ضوء الظروف الاقتصادية السيئة في جميع أنحاء البلاد، يمكن أن تؤدي هذه الآثار إلى تأجيل التوترات مع السكان المحليين.

غالباً ما يعاني النازحون من محدودية الوصول إلى الخدمات، بسبب تعطل الخدمات أثناء نزوحهم وصعوبة الوصول إلى ديارهم الجديدة، لا سيما في مواقع النزوح. يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على الصحة الجسدية والنفسية. يمكن أن يتسبب النزوح أيضاً في حدوث أو تفاقم التعرض للصدمات وتدهور الصحة النفسية وغيرها من الشواغل المتعلقة بالحماية.

أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة في اليمن يواجهن أوضاعاً محفوفة بالمخاطر بسبب وقف الخدمات الأساسية والنزوح الناجم عن الصراع.<sup>37</sup>

تم وقف الخدمات الاجتماعية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن في عام 2015م بسبب الصراع.<sup>38</sup> يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة بشدة من محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، والتي غالباً ما يتعذر الوصول إليها ولا تتكيف بشكل كافٍ لتتلاءم مع احتياجاتهم. أيضاً، فإن الخدمات المتخصصة غير متوفرة إلى حد كبير، في ظل وجود حواجز تشمل التباعد المادي والافتقار إلى التوعية وفجوات القدرات والأضرار التي تلحق بالمرافق. وفقاً لدراسة حديثة تم إجراؤها من قبل منظمة هيومانيتي اند انكلوجن (الإنسانية والشمول)، لم يتبق سوى عدد ضئيل من المنظمات المحلية في اليمن لتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، مقارنة بأكثر من 300 منظمة قبل تصاعد الصراع.<sup>39</sup> في ظل استمرار تدهور الاقتصاد اليمني، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تهميشاً اقتصادياً متزايداً ويكافحون من أجل إيجاد فرص ملائمة لإدراج الدخل وكسب العيش. تساهم هذه الاتجاهات مجتمعة في استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة وتزيد من تعرضهم على سبيل المثال للفقر وسوء النتائج الصحية والتعليمية ومخاطر الحماية.

في الوقت نفسه، يفتقر الأشخاص ذوو الإعاقة عموماً إلى التمثيل للمناصرة من أجل حقوقهم واحتياجاتهم، ويظلون غير ممثلين بشكل كافٍ إلى حد كبير في محافل صنع القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية. هذا بدوره يؤدي إلى تفاقم محدودية وصولهم إلى المساعدات، إلى جانب التحديات الأخرى، بما في ذلك عدم وجود تدابير ملائمة ومنهجية لإمكانية الوصول في تصميم المساعدات وتقديمها.

الكثير من المهمشين لا يحملون وثائق هوية، مما يعيق وصولهم إلى سبل العيش والخدمات، من بين أمور أخرى. في الغالب، لا يحصل الأطفال في مجتمع المهمشين على تعليم منتظم؛ في حين أن حوالي 40 بالمائة من النساء المهمشات لم يلتحقن بالمدرسة على الإطلاق. الوصول إلى التعليم والتدريب محدود في ضوء الاستبعاد الاجتماعي من قبل المجتمع، الأمر الذي أدى إلى زيادة ترسيخ الحرمان واستمرار حلقة الفقر بين الأجيال.

في حين أن المهمشين استقروا في الغالب في المناطق المتضررة من الصراع مثل عدن وتعز والحديدة، وكذلك في ذمار، فإنهم معرضون بشكل خاص للنزوح بسبب التحيزات الاجتماعية القائمة منذ أمد طويل والتي تحد من دعم المجتمعات المضيفة، فإنه من المرجح أن يسعى المهمشين المعرضين للنزوح لالتماس المأوى في المساكن العشوائية، مثل الأراضي الزراعية أو في الأماكن العامة.

### الفئة السكانية 3: الأشخاص ذوو الإعاقة

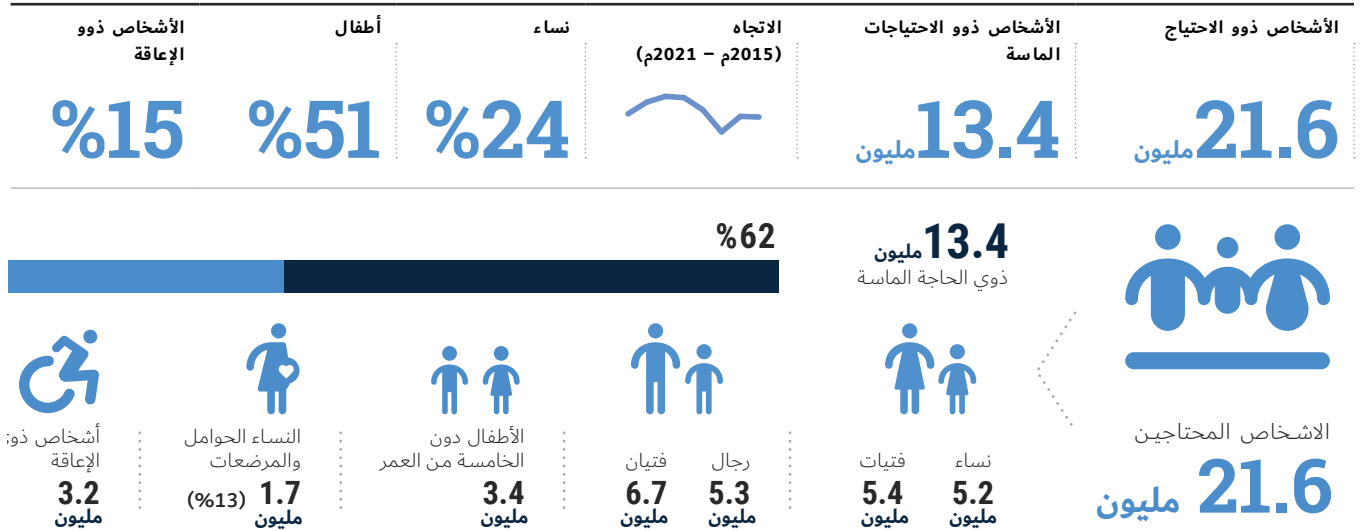


البيانات الحديثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة نادرة في اليمن، حيث لم يتم تحديث الإحصائيات الرسمية منذ ما قبل عام 2015م. تطبيق التقدير العالمي لمنظمة الصحة العالمية البالغ 15 في المائة ينتج عنه عدد للأشخاص يبلغ حوالي 4.9 ملايين شخص، على الرغم من العدد الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة هو بالتأكيد أعلى بكثير بسبب الآثار الناجمة عن الصراع، بما في ذلك انتشار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار والعبوات الناسفة.

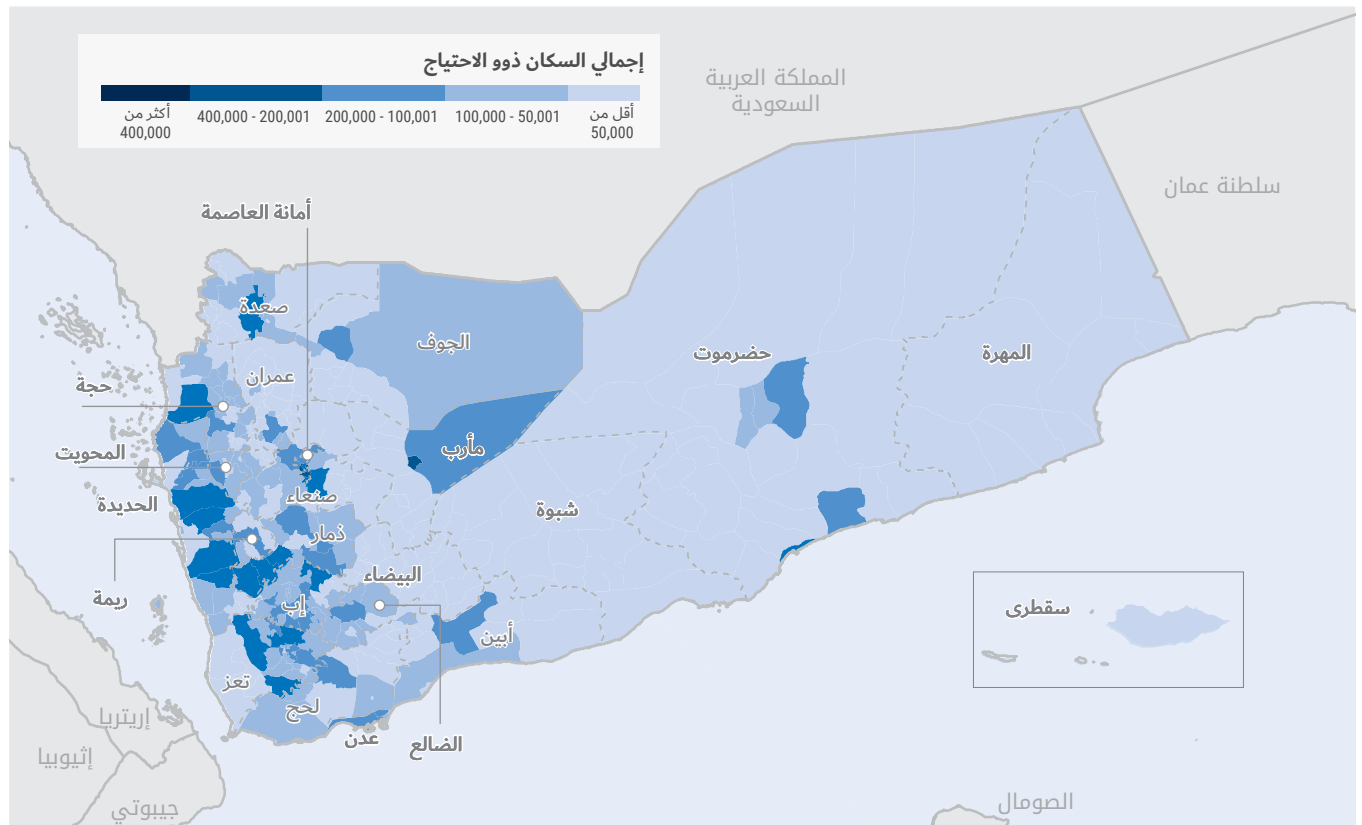
يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالصراع والكوارث الطبيعية؛ يتم التخلي عن الكثير منهم عندما تضطر الأسر إلى مغادرة منازلها بسبب القتال أو السيول، وغالباً ما يتعرضون لفقدان الهياكل الاجتماعية والأجهزة المساعدة وغيرها من أشكال الدعم الأساسية. يمكن أن تعمل عدم كفاية الخدمات على محدودية الأماكن التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الفرار إليها، وأن تعيق عودتهم بنفس القدر إذا لم تتم استعادة الخدمات. ينتشر الوصم والتمييز على نطاق واسع، وهما أكثر حدة بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات والنازحين وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة المهمشين. أفادت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2021م

## 5.1 عدد الأشخاص ذوو الاحتياج

### الأرقام الرئيسية (2023م)



### العدد التقديري للأشخاص ذوو الاحتياج



المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات في اليمن

## شدة الاحتياجات

الدرجة النهائية للوضع الإنساني	عدد تصنيفات الشدة						العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين	عدد المديريات المتضررة
	عدد السكان							
	تصنيف الشدة 3		تصنيف الشدة 4		تصنيف الشدة 5			
	#	%	#	%	#	%		
الشدة (2)	59,002	%0	14,230	%0	14,230	%0	87,462	5
الأزمة (3)	4,159,047	%19	3,595,394	%17	2,075,203	%10	9,829,643	202
الطوارئ(4)	3,896,926	%18	3,663,692	%17	3,986,022	%18	11,546,640	120
الكارثة (5)	100,434	%0	29,618	%0	45,162	%0	175,215	6
الاجمالي	8,215,409	%38	7,302,933	%34	6,120,617	%28	21,638,959	333

## شدة الاحتياجات

الأشخاص بالملايين: حسب حالة النزوح

الفئات الضعيفة	عدد الأشخاص المحتاجين	الحد الأدنى	الشدة	الأزمة	الطوارئ	الكارثة
النازحين داخلياً	3.1	0.6	0.8	1.0	0.9	1.2
أشخاص غير النازحين داخلياً (السكان)	18.5	4.4	5.5	7.2	6.4	5.0

## شدة الاحتياجات

نسبة الأشخاص: بحسب نوع الجنس والعمر

الفئة السكانية	حسب نوع الجنس والعمر (%)
	نساء   رجال   فتيات   فتيان
النازحين داخليا	26   25   25   24
أشخاص غير النازحين داخلياً	26   25   25   24



## عدد الأشخاص ذوو الاحتياج بحسب مرحلة الشدة والموقع

الأشخاص غير النازحين/النازحين

المحافظة	الفئة السكانية	إجمالي السكان	عدد الأشخاص في كل مرحلة من مراحل الشدة				
			الحد الأدنى	الشدة	الأزمة	الطوارئ	الكارثة
أبين	نازحين	62,009	6,731	23,834	6,230	5,725	19,490
أبين	مقيمين	602,723	102,802	206,061	82,813	85,713	142,251
الضالع	نازحين	180,548	24,195	25,981	45,942	41,482	42,946
الضالع	مقيمين	714,427	113,673	99,981	205,891	170,801	126,960
عدن	نازحين	95,224	20,136	16,900	22,214	22,328	13,647
عدن	مقيمين	1,057,419	266,078	204,112	236,654	264,081	135,484
البيضاء	نازحين	72,957	11,086	22,630	18,546	12,425	8,271
البيضاء	مقيمين	755,578	99,378	233,869	185,853	143,809	115,519
الحديدة	نازحين	562,957	68,238	89,656	149,990	124,309	130,765
الحديدة	مقيمين	2,681,235	357,161	404,424	640,286	598,358	681,829
الجوف	نازحين	172,728	11,940	7,211	48,046	43,776	61,754
الجوف	مقيمين	461,045	75,509	87,222	89,272	83,629	130,085
المهرة	نازحين	16,878	9,740	1,089	1,236	2,453	2,360
المهرة	مقيمين	183,994	68,979	27,284	42,012	29,187	24,404
المحويت	نازحين	40,481	6,385	6,595	12,042	10,063	5,397
المحويت	مقيمين	780,109	91,786	131,579	204,640	240,725	111,501
عمران	نازحين	274,601	59,095	57,106	55,496	53,083	49,821
عمران	مقيمين	990,153	209,553	166,429	213,934	231,259	171,865
ذمار	نازحين	196,242	38,992	38,903	35,781	30,955	51,611
ذمار	مقيمين	2,154,961	410,301	417,772	531,586	371,587	426,806
حضرموت	نازحين	42,555	7,750	8,395	11,152	7,918	7,340
حضرموت	مقيمين	1,642,108	339,542	315,300	444,794	286,457	282,421
حجة	نازحين	577,960	63,416	76,672	132,698	127,068	178,105
حجة	مقيمين	1,902,526	87,345	297,075	632,905	533,841	351,914
إب	نازحين	228,123	42,393	57,360	49,854	49,283	29,233
إب	مقيمين	3,066,295	637,369	678,649	636,983	677,699	437,779
لحج	نازحين	79,163	18,879	21,436	14,426	16,597	7,826
لحج	مقيمين	1,071,311	257,437	251,537	228,231	260,974	105,976
مأرب	نازحين	902,836	77,416	89,585	183,793	191,134	360,908
مأرب	مقيمين	175,483	46,398	28,502	43,447	30,652	44,933
ريمة	نازحين	59,700	6,324	8,999	22,220	15,104	7,053
ريمة	مقيمين	547,024	56,837	84,644	211,971	139,461	54,141
صعدة	نازحين	107,989	11,351	20,770	30,120	21,893	23,855
صعدة	مقيمين	929,400	114,289	215,798	258,739	203,393	169,218
صنعاء	نازحين	107,522	21,721	26,294	30,155	23,380	5,971
صنعاء	مقيمين	1,415,064	283,301	378,379	368,911	295,513	90,414
أمانة العاصمة	نازحين	250,335	12,042	89,165	50,723	39,885	58,520
أمانة العاصمة	مقيمين	3,408,035	208,762	457,310	1,016,211	1,054,427	733,403
شبووة	نازحين	47,316	9,272	17,106	7,590	6,011	7,337
شبووة	مقيمين	673,440	143,438	168,342	206,018	109,777	66,747
سقطرى	نازحين	158	27	23	59	28	21
سقطرى	مقيمين	73,948	15,954	13,101	30,744	9,927	4,221
تعز	نازحين	444,740	56,124	105,682	103,393	95,626	83,914
تعز	مقيمين	2,817,931	394,014	657,972	671,807	541,135	556,599
		إجمالي الأشخاص ذوو الاحتياج					
		21,638,959					

# الجزء الثاني: تحليل المخاطر ومراقبة الوضع والاحتياجات

الضالع، اليمن

مدرسة مؤقتة للأطفال النازحين في مديرية قعطبة في محافظة الضالع قبل تدخل المجلس النرويجي للاجئين بدعم من صندوق التمويل الإنساني في اليمن لبناء مساحات تعلم مؤقتة. 17 يوليو 2022م. تصوير: ملكة محمد/المجلس النرويجي للاجئين



## 1.2 تحليل المخاطر

### نطاق تحليل المخاطر وسيناريو التخطيط لعام 2023

إن تحليل المخاطر الخاص بوثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية يأخذ في الاعتبار التطورات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على احتياجات جميع الفئات السكانية طوال عام 2023 كما يأخذ في الاعتبار أيضاً دوافع الاحتياجات الإنسانية الموضحة في الفصل 1. ويمثل الصراع وانعدام الأمن وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية وتفشي الأمراض أبرز المخاطر والتأثيرات المحتملة على احتياجات السكان المعنيين. وقد تم إنتاج هذا التحليل باستخدام إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات والذي يوفر منهجية واضحة ومشتركة لتحديد وفهم وتحليل الاحتياجات الإنسانية.

يشير التحليل إلى أن التوقعات الإنسانية وسيناريو التخطيط لعام 2023م لا يزال قاتماً غير واضحاً لجميع الفئات السكانية في جميع أنحاء البلاد. كما تشير التوقعات إلى انخفاض العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين في عام 2023 إلى 21.6 مليون من 23.4 مليون شخص في عام 2022.

تُستخدم جداول تحليل المخاطر في هذا القسم لرسم مخطط الفئات الرئيسية للمخاطر مقابل احتمالية حدوثها وتأثيرها بناءً على مؤشرات رئيسية باستخدام مقياس من واحد إلى خمسة حيث يمثل الرقم خمسة أعلى مستوى من الاحتمالية والتأثير.



للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع:  
[www.inform-index.org](http://www.inform-index.org)

**INFORM**  
INDEX FOR RISK MANAGEMENT

يتم إنشاء درجة المخاطر المركبة بضرب الاحتمالية في درجات التأثير. تم النظر في التأثير "الأكثر احتمالاً" لهذا التحليل على الرغم من استمرار احتمال أن تكون شدة الأثر أكبر في حالة حدوث الخطر على نطاق أوسع.

### الصراع وانعدام الأمن

في ظل غياب الانفراج السياسي في المفاوضات بين الأطراف بعد انتهاء الهدنة في 2 / أكتوبر فإن التوترات المتزايدة والوضع الأمني الأكثر تقلباً يهددان بعودة أعمال العنف والصراع. ومن المرجح أن يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة مخاطر النزوح والحماية فضلاً عن تدهور أوضاع المدنيين.

من المتوقع نزوح 378,000 مدني إضافي في عام 2023م بسبب القتال والمخاطر الطبيعية وزيادة الضغط على المساكن الإيوائية غير الرسمية. وسترتفع تكاليف الإيجار مع زيادة الطلب مما يهدد أمن مساكن الناس ويؤدي إلى تدهور ظروف الإسكان للفئات الأكثر ضعفاً. كما ستؤدي عمليات النزوح الجديدة إلى زيادة الضغط على المجتمعات المضيفة وعلى القطاعات الأخرى مثل الصحة مع توقع زيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الصحية بنسبة 10 في المائة في عام 2023م.

قد تمتد آثار أي تصعيد في الأعمال القتالية على المدنيين إلى ما هو أبعد من الإصابات والنزوح مما يهدد بإلحاق الضرر بالمنازل والبنية التحتية المدنية الأخرى مثل المدارس والمستشفيات. كما سيتم تقييد الوصول إلى الخدمات الطبية وغيرها حيث من المتوقع أن يتم قطع الطرق الرئيسية وطرق النقل بسبب تغير خطوط المواجهات وتضرر البنية التحتية الحيوية أو تدميرها. كما سيتم إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وسيتعرض العاملون في المجال الإنساني أيضاً لمخاطر متزايدة ويواجهون عقبات وصول وعقبات أمنية إضافية. ومن المتوقع أن يؤدي استئناف العنف إلى تهديد فرص كسب العيش الحالية والمستقبلية وإعاقة أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام في المناطق القريبة من الخطوط الأمامية وأن يصبح عبء رئيسية أمام عودة آلاف النازحين إلى ديارهم. بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي تفكك الجهات المسلحة إلى مزيد من العنف ويزيد من خطر قيام الجماعات المسلحة غير الحكومية بملء الفراغات الأمنية المشكلة حديثاً.

لا تزال سائدة خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله. أما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، استمرت التهديدات الأمنية وغيرها من تهديدات العنف في التزايد طوال عام 2022م. وتشمل هذه التهديدات سرقة السيارات والاختطاف والعنف تجاه العاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة في ذات المجال. ترتبط هذه الحوادث في الغالب بالوضع الاقتصادي الصعب وفقدان سبل العيش فضلاً عن هشاشة الأنظمة الأمنية ووجود الجماعات المسلحة غير الحكومية. وفي ظل غياب إدخال التدابير اللازمة لتحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين فرص كسب العيش فمن المرجح أن يستمر هذا الوضع في عام 2023م.

ومن شأن البيئة السياسية والأمنية المتدهورة أن يكون لها أيضاً تأثيرات متعددة ومتنوعة على الاقتصاد مثل التنفير المحتمل للاستثمار الأجنبي والمحلي وضخ العملات الأجنبية وهو أمر مهم لتحقيق الاستقرار في قيمة الريال اليمني. سيكون لتلك البيئة أيضاً المزيد من الآثار المزعجة للاستقرار على مستوى المنطقة ككل ومخاطر تقويض آفاق السلام على المدى الطويل.

تتعرض الاستجابة الإنسانية للخطر بسبب القيود البيروقراطية الكبيرة وغيرها من العوائق التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية التي تفرضها السلطات بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والتدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية. وعلى الرغم من الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الإنساني لمعالجة هذه القيود والحفاظ على الحيز الإنساني إلا أن مثل هذه العوائق

## الصراع وانعدام الأمن

وصف المخاطر	درجة الاحتمالية	درجة الأثر	درجة المخاطر	المجموعات الأكثر تأثراً
التصعيد المستمر للأنماط والتأثيرات الجغرافية والسياسية	5	5	25	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار الأنماط والاتجاهات الإقليمية المزعجة للاستقرار	4.5	4.5	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار الصراع الديناميكي الذي طال أمده في عدد متزايد من جبهات الصراع النشطة في اليمن	4.5	4.5	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار التحديات التي تواجه الوصول الإنساني وتوفير مساحة لتقديم استجابة فعالة قائمة على المبادئ	4.5	4.5	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
انخفاض الوصول إلى خدمات التغذية المنقذة للأرواح وزيادة الوفيات المرتبطة بسوء التغذية	4.5	5	20	الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات



## القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

في حالة تجدد الأعمال العدائية فإن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع الوصول المحدود إلى آليات العدالة المحلية أو سبل الانتصاف الفعالة الأخرى ستستمر في حرمان الناس في اليمن من الحصول على حقوقهم.

من المرجح أن تؤدي الأزمة في اليمن التي تم تصنيفها على أنها الأسوأ عالمياً من حيث المساواة بين الجنسين (وفقاً لمؤشر مخاطر انفورم لعام 2022م) إلى تفاقم التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي وتزايد مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمعات. وهناك خطر كبير من استمرار فرض القيود والتقييدات على النساء والفتيات بشكل أكثر صرامة طوال عام 2023م بما في ذلك تطبيق متطلبات المحرم. إن تزايد فرض هذه القيود سائد بشكل خاص في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله. وبينما قام المجتمع الإنساني بمناصرة مكثفة ومتواصلة لإلغاء هذه المتطلبات على مدار العام إلا أنه وبحلول نهاية شهر نوفمبر لم تحرز هذه الجهود سوى نجاح محدود.

ومن المتوقع أن يؤدي الصراع الذي طال أمده والصعوبات الاقتصادية وانعدام الوصول على التعليم إلى تفاقم مخاطر الحماية الشديدة وانتهاكات الحقوق التي يواجهها الأطفال بما في ذلك الانفصال الأسري وتجنييد الأطفال وزواج الأطفال والأشكال الاستغلالية للعمالة والاتجار بالأطفال.

## القانون الدولي الإنساني / قانون حقوق الإنسان

من المرجح أن يستمر النازحون واللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون في مواجهة نقاط ضعف متزايدة وتحديات في الحصول على المساعدة وخدمات الحماية الضرورية. كما أنه من المرجح أن تؤدي ضغوط الموارد والخدمات على المجتمعات المضيفة إلى زيادة التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين لا سيما في ظل الوضع الاقتصادي المتردي. وبينما أدى الحد من القتال أثناء الهدنة إلى عودة بعض النازحين على نطاق صغير وكذلك إلى زيادة التعبير عن الرغبة في العودة إلا أن العودة ظلت محدودة طوال عام 2022م. اقترن ذلك بزيادة مقابلة في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات - الأمر الذي يعتبر مصدر قلق متزايد فيما يتعلق بالحماية في جميع أنحاء البلاد. كما أن الافتقار إلى إثبات الهوية القانونية يؤثر بشكل سلبي على قدرة الأجيال الحالية والمقبلة على الوصول إلى الخدمات الأساسية ويقوض الجهود المبذولة لحل قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات ويعيق أيضاً الوصول إلى مجموعة من حقوق الإنسان الأخرى. تؤدي هذه النتائج في نهاية المطاف إلى تقويض آفاق الحلول الدائمة حيث يتعذر على العائدين إثبات هويتهم أو ملكية الممتلكات إضافة إلى تحديات أخرى.

تشكل أيضاً حوادث الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالحماية وتشكل عبء أمام وصول المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن.

وصف المخاطر	درجة الاحتمالية	درجة الأثر	درجة المخاطر	الفئات الأكثر تأثراً
استمرار الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية	5	5	25	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني	5	5	25	لا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار انتهاكات حقوق المرأة والطفل	5	5	25	استمرار تأثر النساء والأطفال ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار تعرض الفئات المهمشة لانتهاكات الحقوق (النازحون واللاجئون والمهاجرون وما إلى ذلك).	5	5	25	لا تزال المجموعات المهمشة متأثرة بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
حرية التنقل لا تزال مقيدة	5	5	25	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج



## البيئة الاجتماعية والاقتصادية

لا تزال الآفاق الاقتصادية لليمن غير معروفة إلى حد كبير وتتوقف بشكل حاسم على مسار الصراع. ومن المرجح أن يستمر انخفاض سعر الصرف وربما في اتجاه أكثر وضوحاً مما كان عليه في السنوات السابقة. ومما لاشك فيه أن الانخفاض الكبير في التحويلات وصادرات النفط واحتياطات العملات الأجنبية إلى جانب الانقسام في الهياكل المالية الحكومية في البلاد ستشكل الدوافع الرئيسية لاستمرار انخفاض قيمة الريال اليمني. وسيكون لإدخال وضخ العملات الأجنبية في البنك المركزي اليمني في عدن تأثير كبير على استقرار العملة والأسعار كما حدث في عام 2018م.

فشلت المفاوضات بشأن دفع رواتب موظفي القطاع العام في جميع أنحاء البلاد في التوصل إلى اتفاق حتى الآن. إن عدم القدرة على دفع المرتبات بصورة منتظمة إلى جانب انخفاض التحويلات وارتفاع معدل البطالة والصدمات المناخية لها تأثير مدمر على سبل العيش وحالة الاقتصاد الكلي للسكان اليمنيين الضعفاء بالفعل. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية وعدم القدرة على تأمين الغذاء والمواد الأساسية.

يشير تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بالرغم من أن واقع انعدام الأمن الغذائي كان أقل حدة بشكل طفيف مما كان متوقعاً بصورة أولية لأواخر عام 2022م، مدفوعاً جزئياً بتأثيرات الهدنة التي استمرت لمدة ستة أشهر، غير أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً في اليمن. مع استمرار وجود أكثر من 17 مليون شخص والذين من المتوقع أن يواجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى) في عام 2023 تعد اليمن من بين أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم. وقد يؤدي أي تدهور أو صدمة مفاجئة إلى تغيير وانتكاسة في هذه المكاسب الهشة.

كانت الواردات من روسيا وأوكرانيا قبل الأزمة الأوكرانية تمثل ما يقرب من نصف واردات اليمن من القمح.<sup>40</sup> تستمر الأزمة في التأثير على الوضع الإنساني في اليمن في ظل الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية طوال عام 2022 وزيادة الضغط على سلاسل الامداد. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود أيضاً إلى زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية مما يجعل المواد الغذائية الأساسية لا يمكن تحمل أسعارها لعدد متزايد من اليمنيين. وفي حالة تصاعد القتال يمكن أن يتراجع الإنتاج الغذائي المحلي مع تناقص إمكانية الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة. كما قد تنخفض أعداد العاملين الزراعيين بشكل أكبر حيث ينخرط المزيد من الناس في القتال أو يتم إجبارهم على النزوح.

وفي الوقت نفسه انخفض تمويل الاستجابة الإنسانية في اليمن بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة بالتزامن مع وجود سياق تمويل عالمي مليء بالتحديات خلال عام 2022م. في عام 2019م تلقت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 87 في المائة فقط من التمويل المطلوب. في عام 2022م وبحلول بداية ديسمبر، تم تمويل 55 في المائة فقط من الخطة. ومن المرجح أن يستمر الاعتماد على المساعدات الإنسانية في اليمن في عام 2023م بينما في نفس الوقت ستكون المنظمات الإنسانية محدودة بشكل متزايد في قدرتها على تقديم المساعدة بسبب فجوات التمويل المستدام. وفي هذا السياق ستشكل الجهود الإنسانية لدعم سبل العيش وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود تحدياً كبيراً. ومن المحتمل أن يؤدي التقدم الاقتصادي البطيء والتمويل غير الكافي لبرامج التنمية طويلة المدى إلى مزيد من الانخفاض في قيمة الريال اليمني مما يؤدي إلى تفاقم الضعف الاقتصادي والاعتماد على آليات التكيف السلبية لا سيما في المناطق الريفية.

هذه الظروف الاقتصادية لها تأثيرات مختلفة بالنسبة لبعض الفئات حيث تتأثر النساء بشكل فريد بالاقتصاد الهش بسبب الأوضاع المالية غير المستقرة وحقوق الملكية غير الآمنة والروابط بين استراتيجيات المواجهة السلبية وزيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ستستمر العلاقات بين النازحين والمجتمعات المضيفة في التوتر بسبب زيادة التوترات حول تقاسم الموارد المحدودة.

يلجأ السكان الأكثر ضعفاً في اليمن - وفقاً لتقييم المواقع متعدد القطاعات لعام 2022م - إلى تقليل إنفاقهم على السلع الأساسية والمواد الغذائية وغالباً ما يختارون عدم دفع الاموال مقابل خدمات الصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والتعليم. كما يمكن أن يؤدي تدهور أسعار السوق وتضخمها إلى تبني الفئات الضعيفة من السكان لآليات تكيف سلبية بشكل متزايد ما يجعل الأمن الغذائي والتغذية تتأثر بشكل كبير. نظراً لمواجهة تحديات الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الصحية فمن المرجح أن تزداد أعداد حالات سوء التغذية مما يؤثر أيضاً على أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. وسيستمر هذا المسار المقلق في عام 2023 ما لم يتم موازنته بمستويات أكثر استدامة من المساعدات الإنسانية.

## البيئة الاجتماعية والاقتصادية

وصف المخاطر	درجة الاحتمالية	درجة الأثر	درجة المخاطر	الفئات الأكثر تأثراً
استمرار تدهور الاقتصاد الكلي (العالمي والمحلي)	5	5	25	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك وقد يرتفع عدد الأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار التحديات لدى البنك المركزي (الافتقار إلى رأس المال - السياسات النقدية المتباينة)	5	5	25	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
الإبقاء على قيود صارمة على الواردات والصادرات التجارية	4	5	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
استمرار الانخفاض في المساعدات والتحويلات الدولية	4	5	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياج
تدهور الوضع الصحي والتغذوي	4.5	5	20	الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات

## المخاطر الطبيعية والبيئية

لا تزال المخاطر الطبيعية في عام 2023م مرتفعة ومن المرجح أن تستمر اتجاهات السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن تزداد في تواترها وشدها. فقد أدت السيول الشديدة وحالات الجفاف على وجه الخصوص إلى تدمير المساكن الإيوائية والبنية التحتية وتقييد الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية وتسببت في نزوح السكان المنهكين بالفعل بسبب سنوات من الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي. وفي الأجزاء الجنوبية من البلاد يجلب موسم الأعاصير - من مايو إلى يونيو ومن أكتوبر إلى نوفمبر - هطول الأمطار الغزيرة والرياح العاتية والسيول على المناطق الساحلية. وقد كان موسم الرياح الموسمية - من يوليو إلى سبتمبر - في الأجزاء الشمالية والوسطى من اليمن السبب الرئيسي للسيول الجارفة خاصة في الفترات التي أعقبت الجفاف الطويل. في ظل عدم وجود هياكل كافية لتصريف المياه خاصة في المناطق شبه الحضرية حيث يكون النازحون أكثر عرضة للخطر وتشكل السيول السبب الرئيسي للنزوح للمرة الثانية والثالثة.

في عام 2023م، من المتوقع أن يؤدي أثر المخاطر الطبيعية والبيئية إلى جانب الصراع المستمر أو المتصاعد وتدهور الاقتصاد إلى زيادة نقاط الضعف والاحتياجات الإنسانية. كما أنه في المناطق المتأثرة بالمخاطر الطبيعية ستواجه الفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والأطفال والنازحين انعدام الأمن الغذائي وزيادة المخاطر الصحية وسوء التغذية الحاد.

من المرجح أن يتفاقم الوضع الإنساني المتردي بالفعل في عام 2022م بسبب مزيد من ظروف الجفاف القاسية في عام 2023. حيث تمتلك اليمن أدنى مستوى من المياه المتاحة للفرد على مستوى العالم وضالة منسوب المياه بسبب الظروف الجوية الجافة. وقد تفاقم هذا التحدي بسبب تغير المناخ في السنوات

الأخيرة وكذلك النمو السكاني السريع والتوسع في استخدام المياه الجوفية للزراعة. نتيجة لذلك فإن المياه الجوفية يتم استنفادها حالياً بشكل أسرع بكثير مما يمكن تجديده بسبب أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة. كما يؤثر تغير المناخ أيضاً سلباً على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حيث يهاجر بعض الناس بسبب رداءة جودة المياه. ونظراً لأن 90 في المائة من موارد المياه تستخدم في الأنشطة الزراعية في اليمن فقد يكون لتقليل الموارد المائية المتاحة آثار سلبية واسعة النطاق لهذه الأنشطة ومستويات المعيشة على نطاق أوسع.

في الماضي القريب، شهدت البلاد زيادة في شدة وتواتر السيول مما أدى مراراً وتكراراً إلى وقوع إصابات بشرية ونزوح وأضرار اقتصادية كبيرة. ومن المعروف أن تداعيات السيول تزيد بشكل كبير من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه والملايا مما يعرض صحة الأشخاص الأكثر ضعفاً للخطر. في عام 2022م، شعر السكان بالسيول الجارفة بشكل خاص في محافظات حجة والجوف والحديدة وعمران ومأرب وصنعاء وأمانة العاصمة. وبناءً على تحليل الاتجاهات في السنوات الأخيرة تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 500,000 مدني إضافي سيتم تهجيرهم بسبب السيول في عام 2023م. مع هطول الأمطار والسيول، تشكل مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام الأرضية أيضاً تهديداً متزايداً للمدنيين حيث يجب تعزيز أنشطة التأهب وبناء القدرة على الصمود لإعداد المجتمعات لموسم السيول المقبل وكذا تخفيف الآثار المترتبة عليه.

يشكل خزان صافر العائم - وهو عبارة عن ناقلة نفط قديمة ترسو قبالة ساحل البحر الأحمر اليمني - مخاطر بيئية كبيرة جداً. يعتبر هذا الخزان حالياً غير قابل للإصلاح وهو معرض لخطر الانكسار أو الانفجار أو التسرب في أي وقت. وقد يؤدي أي تأخر في تنفيذ الخطة التشغيلية المنسقة من قبل الأمم المتحدة

إغلاق مؤقت لموانئ الحديد والصليف وهما يعتبران ميناءان أساسيان لاستيراد المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح والغذاء لملايين الأشخاص المحتاجين. كما يمكن لحريق على متن خزان صافر العائم تغطية مناطق زراعية شاسعة بالسحاب مما سيتسبب في خسائر في المحاصيل وتعريض السكان المحليين للتلوث الضار.

إلى تحويل خزان صافر العائم إلى كارثة بيئية وإنسانية إقليمية في حالة تسرب ما يقرب من 1.1 مليون برميل من النفط المخزن في السفينة. يمكن أن يؤدي التسرب النفطي إلى تضائل قدرات الصيد وسبل العيش للملايين على طول السواحل وله آثار مدمرة على الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والحياة البحرية الأخرى. كما يمكن أن يؤدي ذلك التسرب إلى فرض

## المخاطر الطبيعية والبيئية

وصف المخاطر	درجة الاحتمالية	درجة الأثر	درجة المخاطر	الفئات الأكثر تأثراً
هطول الأمطار الموسمية يتسبب في حدوث سيول في مواقع متعددة	5	3	15	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا سيما السكان النازحون. لا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياجات
يهدم الجراد المحاصيل في مناطق زراعية رئيسية	5	3	15	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياجات
زيادة سوء التغذية في حالة انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض الناتجة عن المخاطر الطبيعية	5	4	20	الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات
خزان صافر العائم	غير معروف	5	25	الملايين من الناس يمكن أن تتضرر من ذلك

من المرجح أن تتفاقم آثار تراجع الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب التحديات المتعلقة بالدعم اللوجستي والإمدادات مثل ارتفاع أسعار الوقود أو عدم توفره مما قد يحد من الوصول إلى معدات الخدمات الأساسية ووجود الكهرباء لتوفير الضوء والتبريد. تعتمد معظم المرافق الصحية في اليمن على إمدادات الوقود التي توفرها منظمة الصحة العالمية. ومن المرجح أن يؤدي استمرار الزيادات في أسعار الوقود والمشهد غير المؤكد للتمويل الإنساني إلى تعريض تشغيل هذه المرافق لأخطر منذ بداية الصراع.

ستؤدي المخاطر الصحية المتعددة إلى جانب تدهور الوصول إلى الخدمات الصحية إلى تفاقم آثار انعدام الأمن الغذائي المتزايد ومحدودية خدمات النظافة والصرف الصحي لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال الذين لا يزالون عرضة لسوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها.

## تفشي الأمراض

تم تصنيف اليمن، وفقاً لمؤشر إنفورم للمخاطر الوبائية، بين الدول التي تم تقييمها على أنها تواجه "مخاطر عالية جداً" للإصابة بالأمراض المعدية مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة والظروف الإنسانية. ومن المرجح أن يستمر تأثير البلد بتفشي الأمراض في عام 2023 بسبب القيود المفروضة على نظام الرعاية الصحية. وقد يستمر تفشي الكوليرا والإسهال المائي الحاد بالإضافة إلى الحصبة خاصة في حالة زيادة الأعمال العدائية مما قد يمنع الناس من الوصول إلى مصادر المياه الكافية والمأمونة ويسبب النزوح إلى المساكن الإيوائية التي تعاني من ضعف الوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة والرعاية الصحية كذلك. كما ستؤدي ظروف الجفاف المستمرة أيضاً إلى زيادة ندرة المياه وستؤدي إلى تراكم العوامل الممرضة في المياه الراكدة ودفع الناس والماشية لاستخدام هذه الموارد الملوثة مما يزيد بشكل حاد من خطر الإصابة بالكوليرا / الإسهال المائي الحاد.

## تفشي الأمراض

وصف المخاطر	درجة الاحتمالية	درجة الأثر	درجة المخاطر	الفئات الأكثر تأثراً
استمرار العبء المتزايد على النظام الصحي الهش بسبب زيادة انتشار الأمراض	5	4	20	لا يزال جميع السكان متأثرون بذلك ولا يوجد أي تغيير في العدد المتوقع للأشخاص ذوي الاحتياجات
زيادة تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة في مناطق وشرائح سكانية جديدة	4	5	20	سيحتاج ما يصل إلى 1.6 مليون شخص إلى المساعدات الصحية نتيجة زيادة تفشي الأمراض في مناطق وشرائح سكانية جديدة.
تفاقم سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات	5	5	25	الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات

## 2.2 مراقبة الوضع والاحتياجات

بالمجموعات القطاعية طوال عام 2023م كجزء من إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات. وستقوم مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بتتبع ورصد النزوح وحركة السكان والمساهمة في مراجعة اتجاهات الاحتياجات. كما ستواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم تحديثات منتظمة بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن.

تراقب هذه المنظمات والآليات تطور الوضع الإنساني في اليمن وتقييم كيفية تطور الاحتياجات على نطاق واسع. كما أنها توفر مؤشراً شاملاً للاتجاهات وهي مفيدة في إطلاق المزيد من التقييمات التفصيلية للنظر في فئات فرعية محددة من السكان التي من المحتمل أن تكون الأكثر تضرراً.

بالنظر إلى الطبيعة متعددة الأوجه والشاملة للقطاعات وحجم الدوافع الرئيسية للأزمة الإنسانية في اليمن فقد حددت المجموعات القطاعية المؤشرات الرئيسية المشتركة بين القطاعات التي تعكس بدقة التغييرات في شدة الاحتياجات. وسيتم استخدام هذه المؤشرات للمراقبة المستمرة طوال دورة التخطيط للبرامج الإنسانية لعام 2023م. وسيوجه هذا التحليل القرارات المتعلقة بتصحيحات مسار التخطيط للاستجابة المحتملة حسب الحاجة.

كما سيواصل شركاء العمل الإنساني مراقبة اتجاهات النزوح وقيود الوصول وبيانات أثر الكوارث وتضخم العملة وبيانات أسعار الوقود إضافة إلى أمور أخرى على مدار العام لتقوم عليها عمليتي التأهب والاستجابة. ينشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من ملخصات المعلومات التفاعلية والمستجدات الإنسانية التي توفر بيانات للشركاء حول هذه الاتجاهات. كما ستشارك مجموعة متنوعة من مجموعات العمل الموضوعية في مراجعات منتظمة في المجالات الرئيسية.

واجه المجتمع الإنساني في عام 2022 تحديات كبيرة في الحصول على الموافقات اللازمة من السلطات لإجراء عمليات الرصد وتقييم الاحتياجات. وقد نجحت هذه الجهود في نهاية المطاف على الرغم من أنه ستكون هناك حاجة إلى جهود متواصلة ومتضافرة في عام 2023 للحفاظ على مساحة العمل الإنساني وإجراء التقييمات والمراقبة بشكل فعالة وفي الوقت المناسب وبطريقة قائمة على المبادئ.

إن تسهيل تقييم الاحتياجات على مستوى الدولة يساهم في فهم قائم على الأدلة لمدى وشدة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن. يدعم تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش وتقييم المواقع متعدد القطاعات والمراقبة الموحدة وتقييم الإغاثة والتحويلات وعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في الفريق القطري الإنساني ومستويات آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات القطاعية. إن هذه التقييمات تعمل على تعزيز الفهم المشترك لتأثيرات الأزمة وإسناد تخطيط الاستجابة التشغيلية وتوجيه تحديد متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2023م.

تعد مراقبة الوضع أمر بالغ الأهمية في اليمن. وستواصل آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات القطاعية المراقبة عن كثب للمخاطر الأكثر احتمالاً المحددة في القسم 2.1 بما في ذلك الصراع وانعدام الأمن ووضع الاقتصاد الكلي والأنماط والاتجاهات الإقليمية والهجمات على البنية التحتية الإنسانية وقابلية التعرض للسيول وانتشار الأمراض.

تلتزم آلية التنسيق المشتركة بين المجموعات القطاعية - بالإضافة إلى تقييم المواقع متعدد القطاعات، وتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، ومسوحات سمات، والتقييمات الأخرى الخاصة بالمجموعات القطاعية - بمراقبة سلسلة من مؤشرات الاحتياجات الشاملة والخاصة

م	المؤشرات	خط الأساس	المصدر
x01	عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنهم (قتلى أو جرحى) خلال الاثني عشر شهراً الماضية	2,508	مجموعة قطاع الحماية
x02	عدد حوادث العنف المسلح ذات الأثر المدني المباشر	1,572	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين
x03	عدد المناطق التي تضررت بشكل مباشر بالأعمال القتالية على خطوط المواجهة النشطة	45	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
x04	عدد المناطق / العُزل التي يصعب الوصول إليها	155/1,011	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
x05	انتشار الأمراض المنقولة بالمياه ونواقل الأمراض الأخرى	84 في المائة	مجموعة قطاع الصحة
x06	عدد الأشخاص في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها	17 مليون	مرحلة الأمن الغذائي المتكامل
x07	نسبة النازحين إلى عدد السكان المضيفين	13 في المائة	مجموعة البيانات السكانية
x08	النسبة المئوية للمناطق المأهولة بالسكان ذات القابلية العالية للتعرض للسيول	52.3 في المائة	مجموعة قطاع المأوى
x09	عدد الحوادث التي تؤثر على البنية التحتية المدنية	115	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين
x10	تضخم العملة	1,488 ريال يمني / دولار أمريكي	مبادرة مراقبة السوق اليمنية المشتركة
x11	انتشار سوء التغذية الحاد العالمي على أساس درجة الوزن مقابل الطول أقل من 2- و / أو الوزمة الثنائية بين الأطفال من 0 إلى 59 شهراً (وفي حالة عدم وجود بيانات، يتم استخدام من 6 - 59 شهراً)	11 في المائة	تقارير مسوحات سمات



## الجدول الزمني للأحداث



يناير 2022م	فبراير 2022م	مارس 2022م	أبريل 2022م
<p>المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومنسق الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في اليمن يعربان عن قلقهما إزاء تصاعد العنف.</p> <p>أطلق الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة 20 مليون دولار أمريكي للاستجابة للنزوح في محافظات مأرب والجوف وحضرموت.</p> <p>تزايدت الخسائر في صفوف المدنيين مع اشتداد القتال.</p>	<p>نقص التمويل يعرض برامج المساعدة الحيوية للخطر.</p> <p>وصلت المساعدات إلى 11.6 مليون شخص.</p> <p>زيارة منسق الشؤون الإنسانية لعدد من المحافظات.</p>	<p>تم التعهد بتقديم 1.3 مليار دولار أمريكي في مؤتمر التعهدات رفيع المستوى.</p> <p>الجوع الحاد بمستويات غير مسبوقة وسط فجوة تمويلية حادة.</p> <p>المبعوثة الخاصة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنجلينا جولي تزور اليمن.</p> <p>تم الانتهاء من خطة الأمم المتحدة لحل تهديد خزان صافر العائم.</p>	<p>إصدار وثيقة الاحتياجات الإنسانية والتي أظهرت تدهور الوضع الإنساني.</p> <p>تم إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية بهدف الحصول على 4.3 مليار دولار أمريكي لمساعدة 17.3 مليون شخص.</p> <p>اتفق أطراف الصراع على هدنة لمدة شهرين بقيادة الأمم المتحدة.</p> <p>خصص الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة 20 مليون دولار أمريكي للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي المتزايد.</p> <p>تم البدء بالاستجابة لمرض الحصبة والتي استهدفت ما يقرب من 1.4 مليون طفل.</p>



مايو 2022م	يونيو 2022م	يوليو 2022م	أغسطس 2022م
<p>تحسن الحيز الإنساني إلى حد ما بعد الهدنة.</p> <p>الهدنة تقلل من الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح، ولا تزال حصيلة ضحايا مخلفات الحرب القابلة للانفجار مرتفعة.</p> <p>33 مليون دولار تم التعهد بها خلال مؤتمر المانحين للتصدي لتهديد خزان صافر العائم، ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التمويل.</p>	<p>تواجه عملية الإغاثة نقصاً حاداً في التمويل، وقد تأثرت عملية تقديم المساعدات بشكل كبير.</p> <p>ألحقت الأمطار الغزيرة والسيول أضراراً على 6,800 أسرة في جميع أنحاء البلاد.</p> <p>تدفع النساء الثمن مع انحسار تمويل الصحة الإنجابية.</p> <p>حملة التمويل الجماعي لبدء عملية الطوارئ الأولية الخاصة بخزان صافر العائم.</p>	<p>تلحق السيول الشديدة الأضرار بمئات الآلاف في جميع أنحاء اليمن.</p> <p>بحث التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات على تعزيز الاستجابة الإنسانية في اليمن.</p> <p>فجوة التمويل تعيق قدرة وكالات الإغاثة على توسيع نطاق الاستجابة وسط تفاقم الاحتياجات.</p> <p>خصص صندوق التمويل الانساني في اليمن 44 مليون دولار أمريكي للاستجابة المنقذة للأرواح.</p>	<p>أدى الاقتصاد غير المستقر إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي المقلق بالفعل.</p> <p>اتفق أطراف الصراع على تجديد الهدنة.</p> <p>تقديم خطة الاستجابة الإدارية على المستوى القطري للتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات إلى منسق الإغاثة الطارئة</p>



سبتمبر 2022م	أكتوبر 2022م
<p>يهدد نقص التمويل جدوى برامج الاستجابة المنقذة للأرواح.</p> <p>تدمر السيول اليمن الهش بالفعل تاركة ما يقرب من 74,000 أسرة تعاني من الاحتياجات الإنسانية.</p> <p>يتلقى اليمن 20 مليون دولار أمريكي من أصل 100 مليون دولار أمريكي تم إطلاقها من الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة لتعزيز العمليات الإنسانية التي تعاني من نقص التمويل في 11 دولة في إفريقيا وآسيا والأمريكتين والشرق الأوسط.</p>	<p>أطراف الصراع يفشلون في التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة.</p> <p>جويس مسويا - مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة الطارئة تزور اليمن لتقييم الوضع الإنساني.</p>

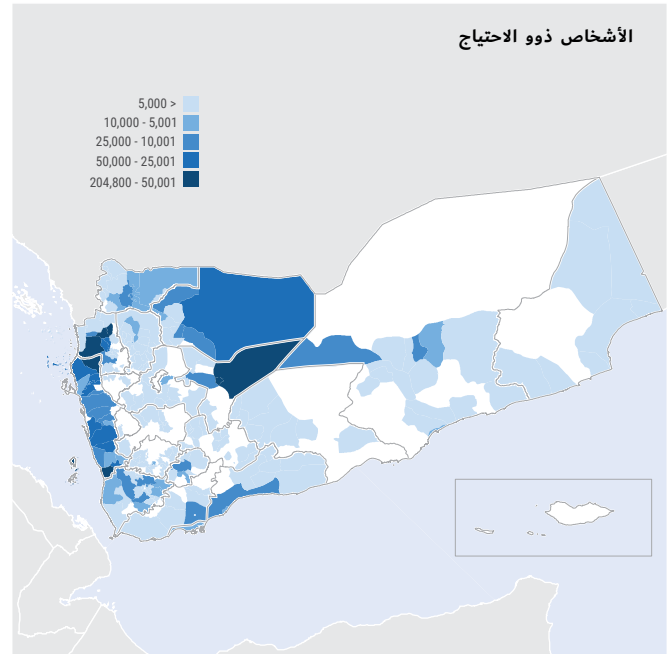
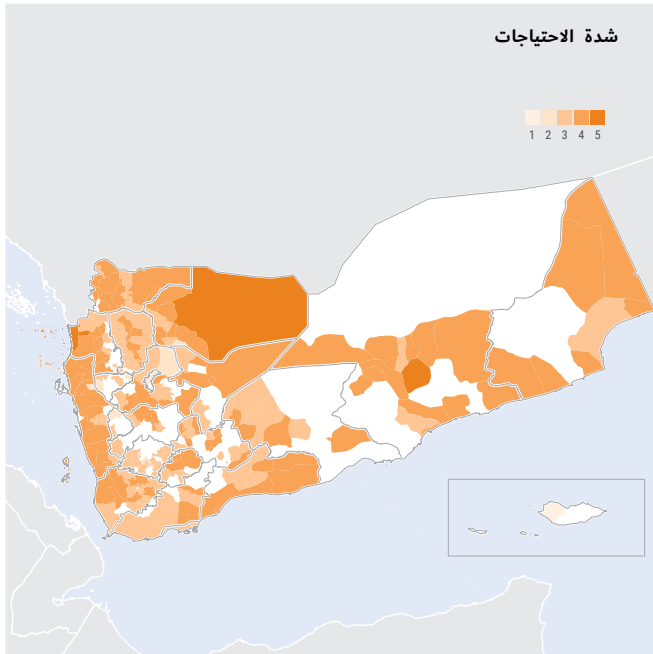
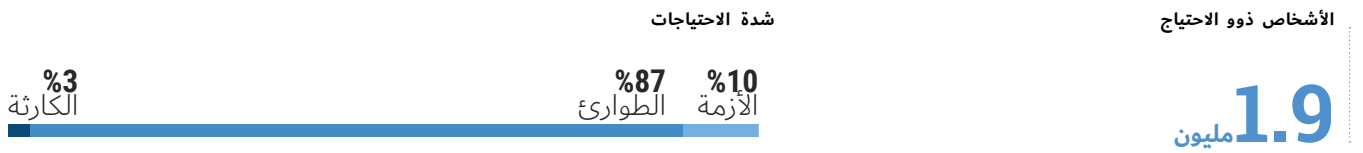
# الجزء الثالث: التحليل القطاعي

مأرب، اليمن

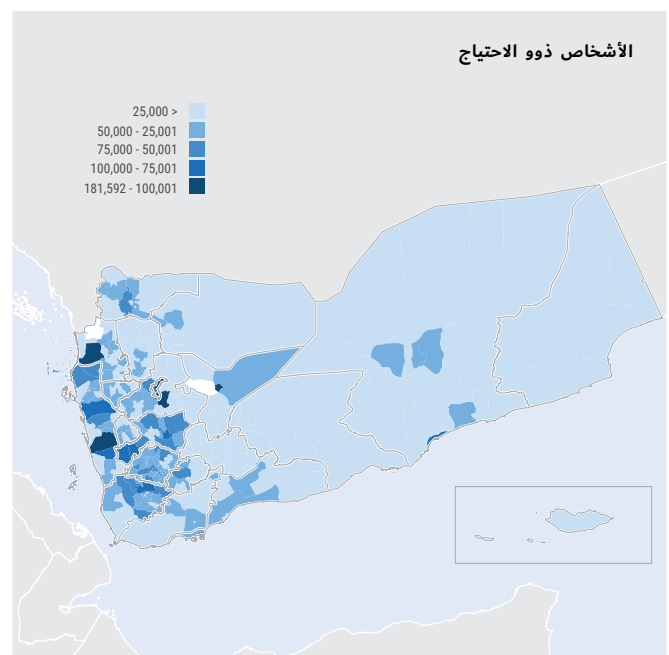
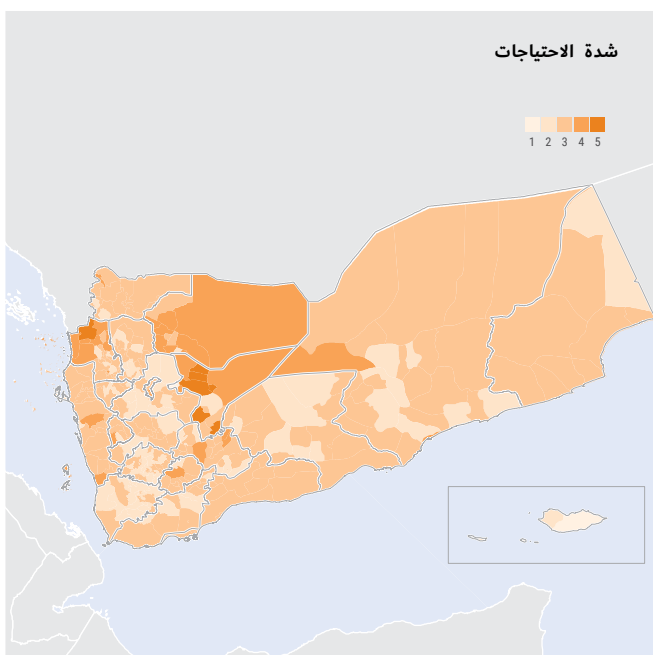
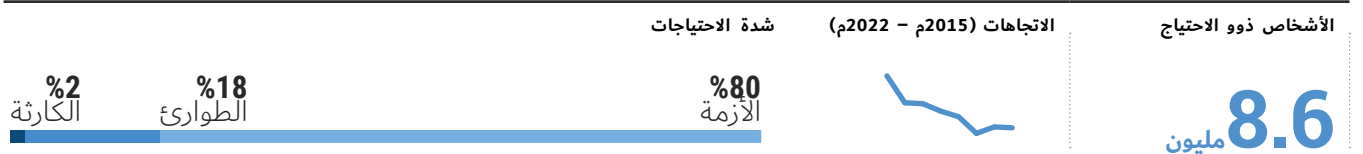
أسر نازحة تجمع مواد إعادة تأهيل المأوى التي وزعتها المنظمة الدولية للهجرة في موقع الميول للنازحين في مأرب في فبراير 2022م.  
صورة: إلهام العقابي/المنظمة الدولية للهجرة



## 3.1 تنسيق وإدارة المخيمات



## 3.2 التعليم



### 3.3 الأمن الغذائي والزراعة

الأشخاص ذوو الاحتياج

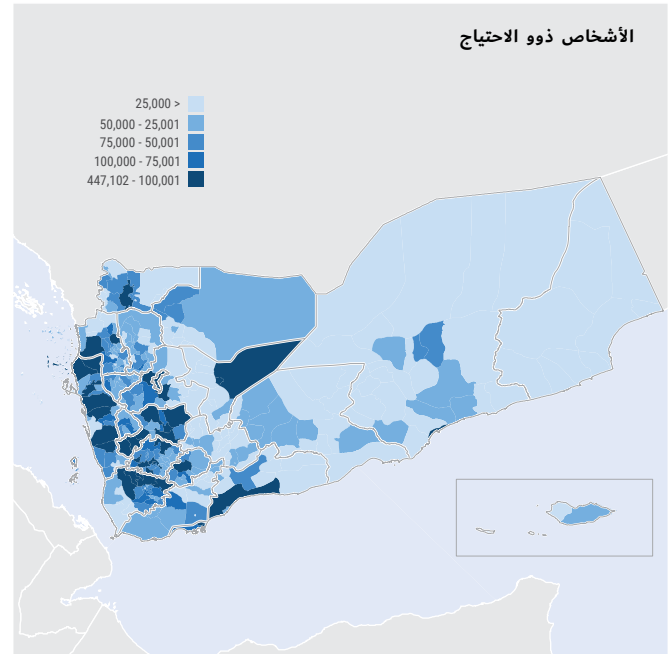
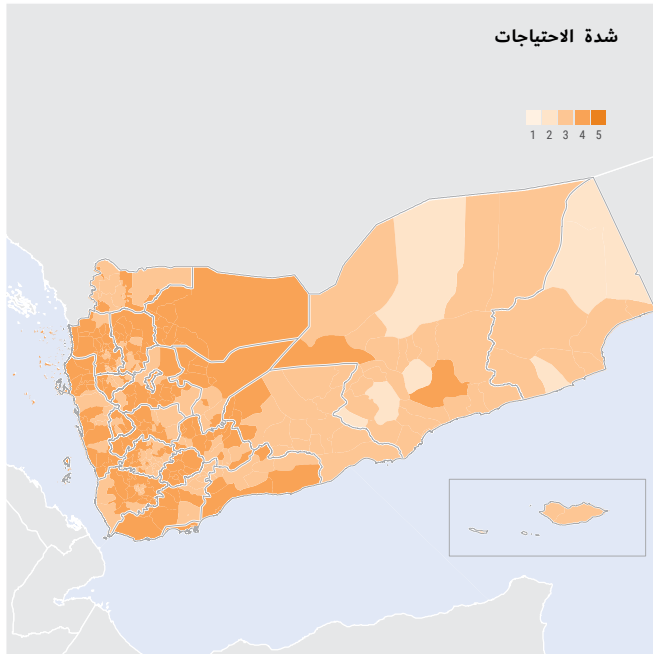
الاتجاهات (2015م - 2022م)

شدة الاحتياجات

17.3 مليون

32%  
الأزمة

68%  
الطوارئ



### 3.4 الصحة

الأشخاص ذوو الاحتياج

الاتجاهات (2015م - 2022م)

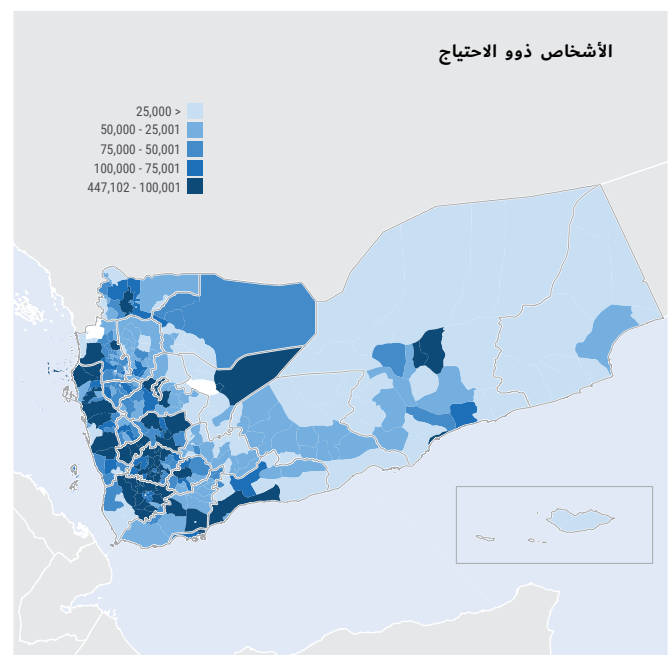
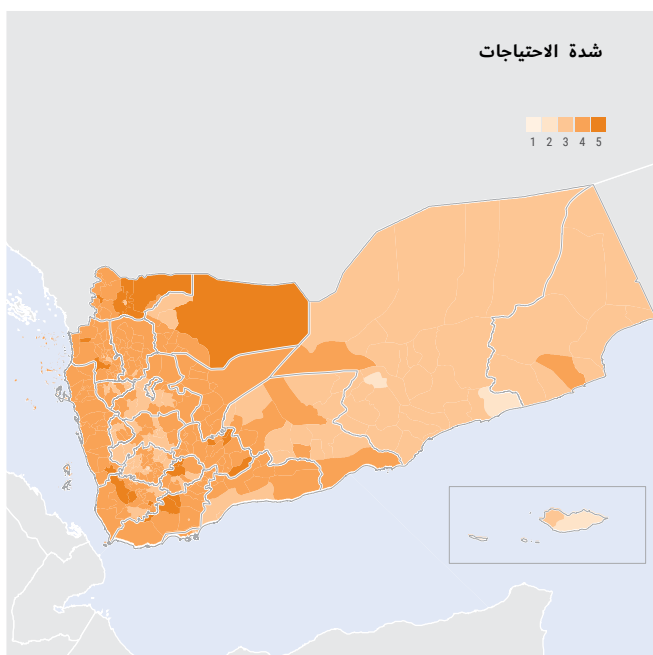
شدة الاحتياجات

20.3 مليون

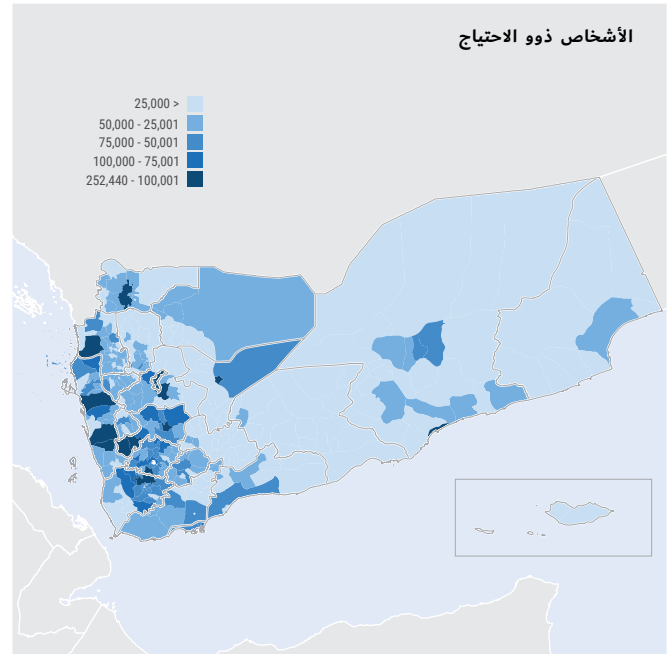
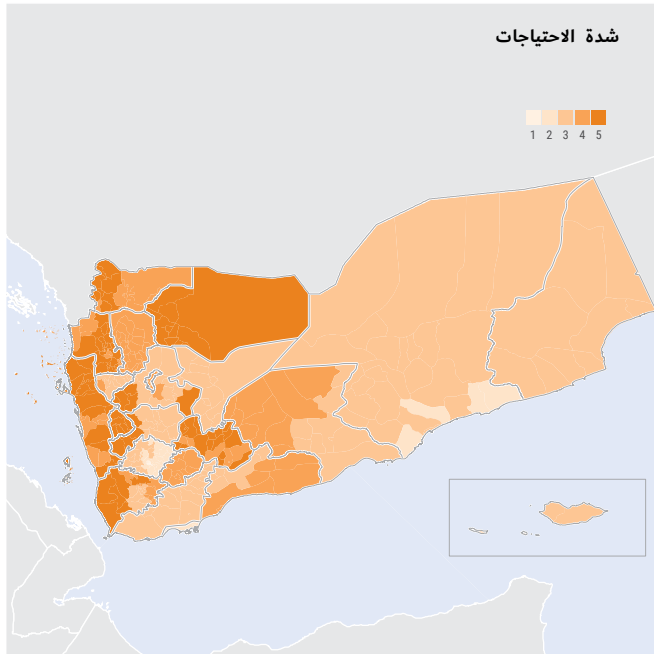
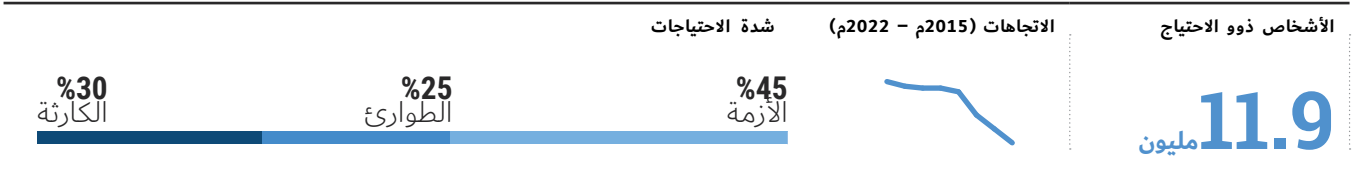
35%  
الأزمة

58%  
الطوارئ

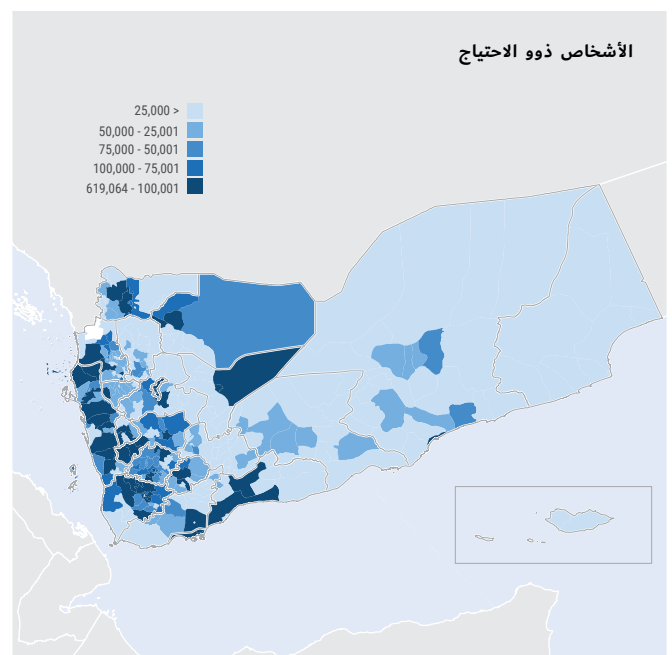
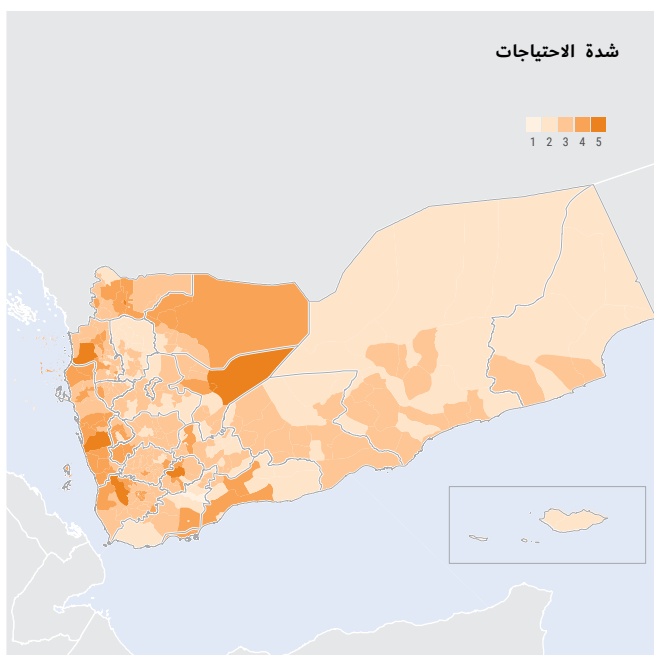
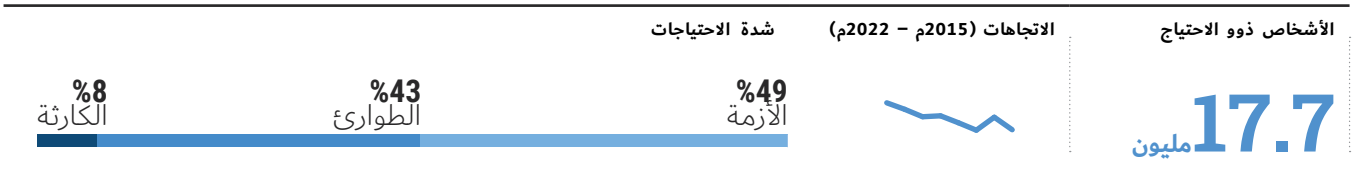
7%  
الكارثة



## 3.5 التغذية

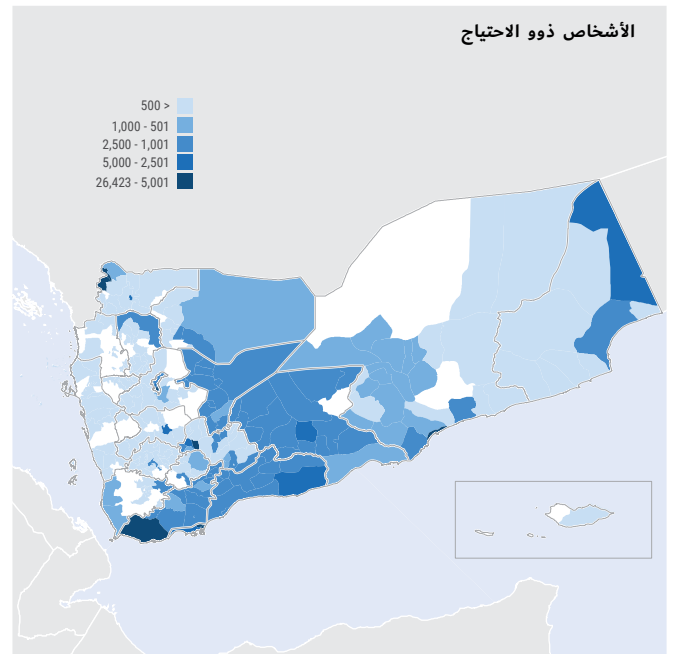
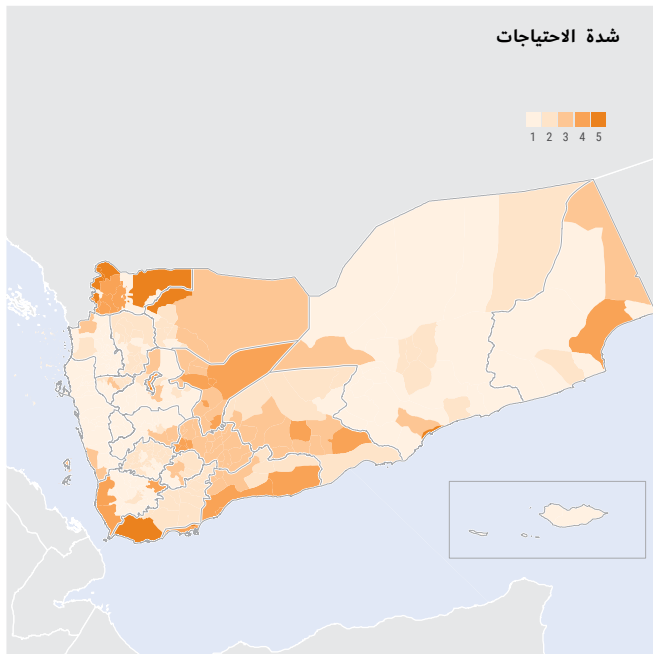
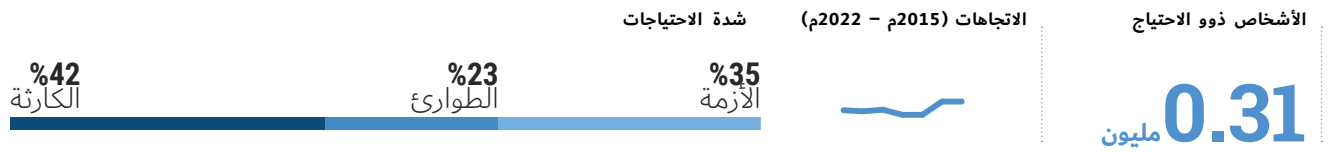


## 3.6 الحماية

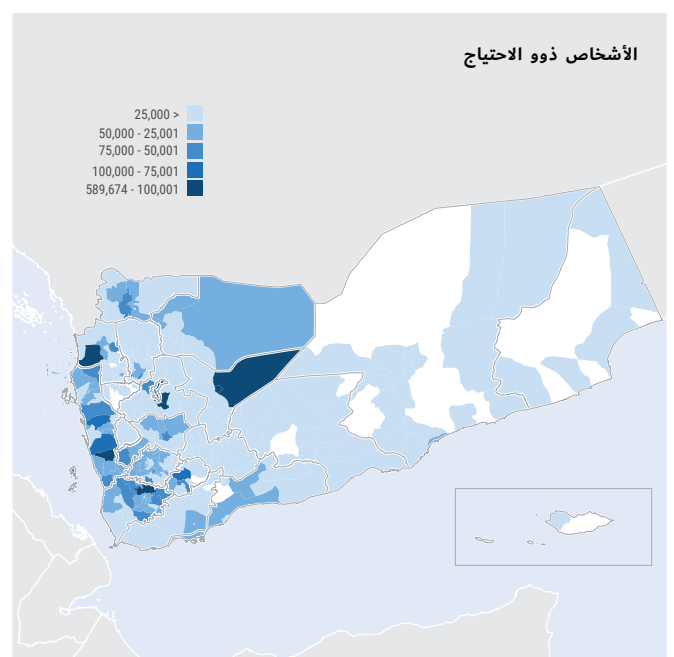
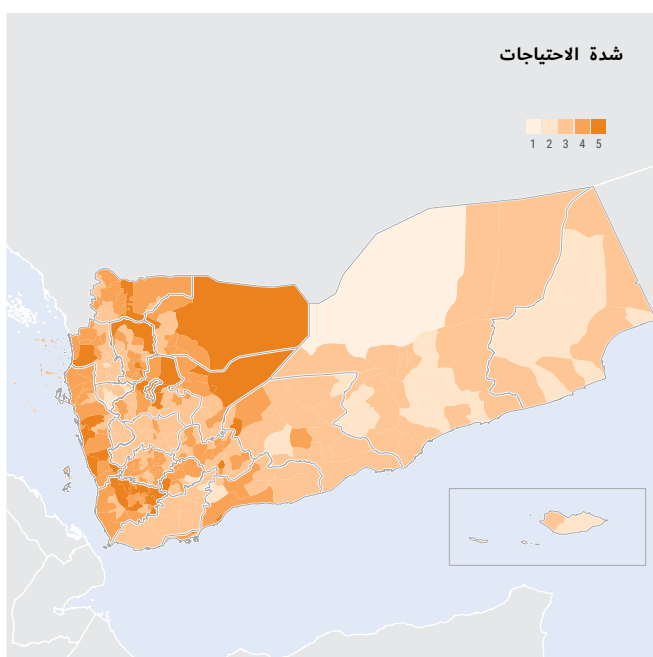
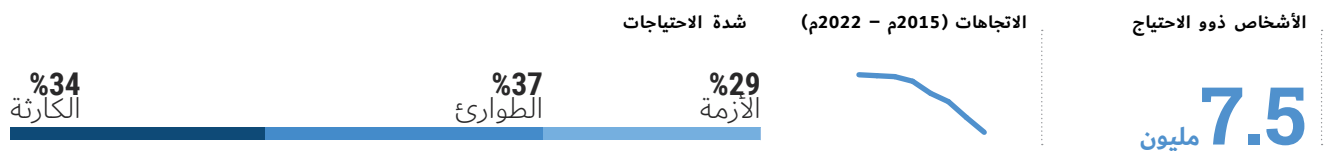




### 3.7 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين



### 3.8 المأوى والمواد غير الغذائية



### 3.9 المياه والصرف الصحي والنظافة

الأشخاص ذوو الاحتياج

الاتجاهات (2015م - 2022م)

شدة الاحتياجات

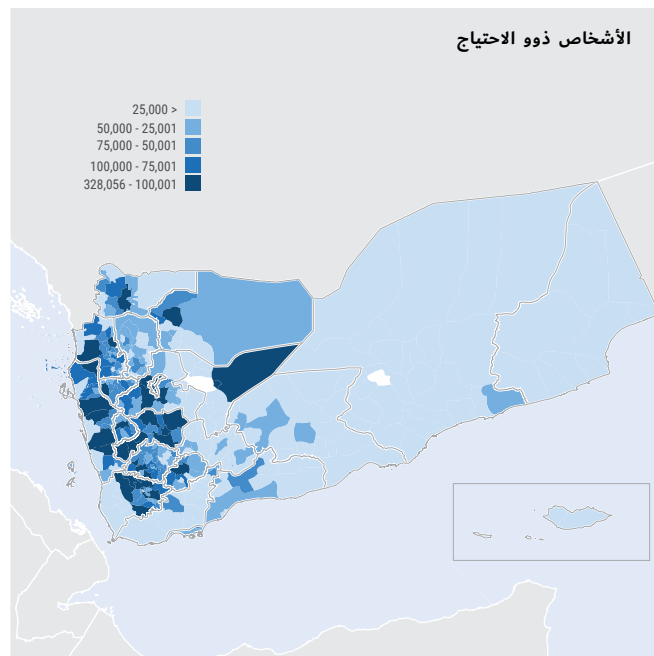
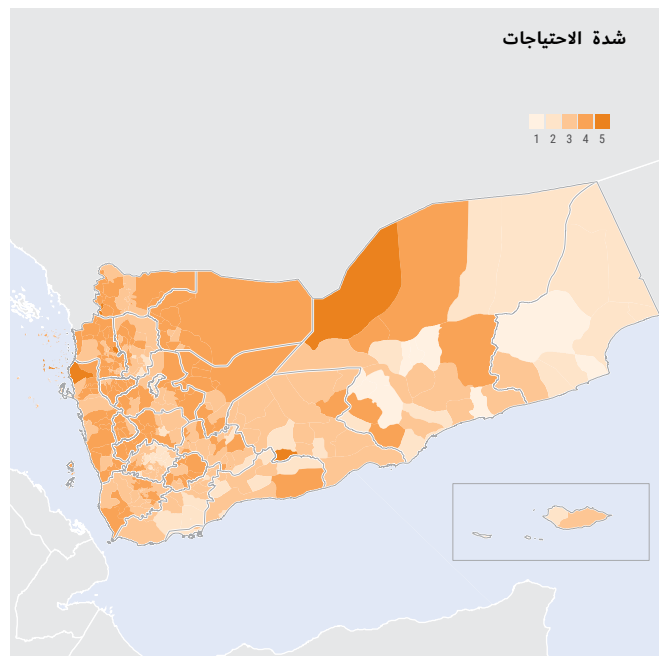
15.3 مليون



48%  
الأزمة

51%  
الطوارئ

1%  
الكارثة



## 1.3

## تنسيق وإدارة المخيمات



الأشخاص ذوو الاحتياج  
1.9 مليون

النساء  
23%

الأطفال  
55%

الأشخاص ذوو الإعاقة  
15%

## لمحة عامة

استقر ما يقدر بنحو 1.6 مليون من النازحين الأكثر ضعفاً في 2,431 موقع استضافة دون المستوى المطلوب منذ عام 2015م مع عدم كفاية أو عدم إمكانية الوصول إلى المساعدات والخدمات التي يمكن التنبؤ بها. تم الاستقرار في جميع هذه المواقع تقريباً بتوجه ذاتي و87 في المائة من هذه المواقع ليس لدى النازحين فيها أي اتفاقيات لاشغالها (المكوث فيها) مع ملاك الأراضي. علاوة على ذلك فإن هذه المواقع تقع في بيئات معرضة للمخاطر وغير كريمة وخطرة ومزدحمة تعرض النازحين للمضايقات من المجتمعات المضيفة وعمليات الإخلاء الجماعية ومحدودية حرية التنقل.

نتيجة لانخفاض حدة القتال في عام 2022م، كان هناك اتجاه تنازلي في عمليات النزوح الجديدة مقارنة بالسنوات السابقة مع زيادة بنسبة 5 في المائة فقط في عام 2022م. نتجت هذه الزيادة عن التحقق من بعض مواقع النزوح والتي كانت في السابق بعيدة المنال ومن الوافدين الجدد من الأشخاص الفارين من الصراع في الحديدة والجوف ومأرب بين ديسمبر 2021م وفبراير 2022م. ومع ذلك منذ بدء الهدنة في أبريل لاحظت المجموعة القطاعية لتنسيق وإدارة المخيمات وجود ما مقداره 1.5 في المائة من الانخفاض في إجمالي سكان المواقع.

وبحسب ما ورد فقد كانت عمليات العودة ضئيلة بالنسبة للنازحين في مواقع الاستضافة حيث تم تتبع حركة عودة صغيرة جداً من قبل شركاء تنسيق وإدارة المخيمات في مديرتي مجزر وصرواح في مأرب وفي مديرية حيس في الحديدة تزامنت مع تهدئة الصراع. ومع ذلك في ما يقرب من 90 في المائة من المواقع فإن النية الأكثر شيوعاً والمعلن عنها هي البقاء في الموقع للأشهر الثلاثة القادمة.

حتى نوفمبر 2022م، هناك 2,431 موقعاً في جميع أنحاء البلاد. ولقد عانى غالبية النازحين في هذه المواقع من النزوح المطول والمتكرر. تُظهر بيانات قطاع إدارة وتنسيق المخيمات أن غالبية المواقع القائمة تم الاستقرار فيها بين عامي 2015م و 2018م.

وما زالت عمليات الإخلاء والسيول تؤدي إلى النزوح للمرة الثانية. وبين عامي 2020م و2022م تم نقل ما لا يقل عن 3,800 أسرة من مواقع النزوح إلى المواقع القائمة والجديدة نتيجة للإخلاء الجماعي.

## السكان المتضررين

حتى سبتمبر 2022م، تم استضافة 1,638,668 شخصاً بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأمراض المزمنة وكبار السن والأسر التي تعولها النساء والأطفال وكذا الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والمهمشين وغيرهم من الفئات المهمشة في مواقع النزوح. ثمانية وثمانون في المائة من مواقع النزوح تستضيف ما لا يقل عن أربعة من هذه الفئات.

يفتقر العديد من النازحين في المواقع إلى الدخل المنتظم وشبكات الأمان الاجتماعي التي تمكنهم من الحصول على مساكن أفضل وأكثر أماناً. لا تزال المساكن الإيوائية المؤقتة والطائرة هي أنواع المأوى السائدة في 69 في المائة من المواقع. وقد وجد تحليل مخاطر السيول الهيدرولوجية أن 721 من مواقع النزوح تستضيف ما مجموعه 730,000 شخص معرضون لخطر السيول. تفتقر معظم المواقع أيضاً إلى التدابير الأساسية للتخفيف من مخاطر الحرائق. في عام 2022م، تضرر 44,000 شخص<sup>41</sup> ممن يعيشون في المواقع من السيول و923 شخصاً من حوادث الحرائق. كما يشكل نقص الإضاءة العديد من المخاطر خاصة على النساء والفتيات. يعتبر الحصول على الكهرباء والطاقة الشمسية في المواقع أقل من المتوسط الوطني حيث أن ثلثي النازحين في المواقع لا يحصلون على الكهرباء أو الطاقة الشمسية.

يعد الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة والخدمات الصحية غير كافٍ أو غير موجود في أكثر من 90 في المائة من المواقع مما يزيد من التعرض لتفشي الأمراض المعدية. ويزداد الأثر على الفئات الأشد ضعفاً بمن فيهم النساء الحوامل والمرضعات والأطفال وكبار السن.

ومع ذلك بدون تحسن الوضع الأمني وفرص كسب العيش المستدامة ودعم الإسكان لن يتمكن النازحون في المواقع من تحقيق حلول دائمة أو تحقيق القدرة على الصمود.

من المحتمل أن تؤثر الأمطار الغزيرة والسيول السنوية بالإضافة إلى قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات على آلاف الأسر في المواقع. كما لا يزال توافر الأرض المناسبة لتوفير مأوى أكثر أماناً محدوداً للغاية في العديد من المواقع في البلاد.

## المراقبة

تستخدم مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات 11 مؤشراً لتقدير 7 فئات من الاحتياجات وشدها في جميع المديرية البالغ عددها 333 مديريةية في اليمن. وقد أعطيت درجات/نقاط للشدة على 222 مديريةية من هذه المديرية في حين أن المديرية المتبقية لم يتم تسجيل أي سكان مواقع فيها.

يواجه المهمشون من النساء والفتيات والرجال والفتيان في مواقع النزوح صعوبات إضافية في الوصول إلى الخدمات الأساسية والقدرة على الصمود حيث يتعرضون عادة للتمييز والاستبعاد من المساعدات. وقد أظهر مسح تم إجراؤه مع السكان المهمشين في أربع محافظات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية أن 83 في المائة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ليس لديهم دخل كافٍ لتغطية احتياجاتهم الأساسية. وقد ذكر واحد من كل أربعة أشخاص من المهمشين الذين شملهم الاستطلاع أن التمييز يمثل عقبة أمام العثور على وظيفة.

## توقعات الاحتياجات

سيستمر النازحون في مواقع الاستضافة في طلب الحد الأدنى من الخدمات من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وتعتبر العودة المستدامة والطوعية للنازحين في مواقع الاستضافة ليست قابلة للنقاش بعد في معظم المواقع. وإذا تم تمديد الهدنة أو بدء عملية السلام فمن المرجح أن ينخفض النزوح الجديد بينما من المحتمل أن يتحسن الوضع الأمني في الأماكن الأصلية.

م	المؤشرات	المصدر
01	الأشخاص الذين يعيشون في مواقع النازحين وعدد المواقع غير المدعومة	القائمة الرئيسية التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات مجموعة بيانات السكان
02	الموقع الذي يوجد به مشاكل تتعلق بالإسكان والأراضي والملكية	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات مصفوفة تتبع الإخلاء التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
03	المواقع المعرضة للمخاطر البيئية	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات تقارير السيول التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات التحليل الوطني ريتش لمخاطر السيول في مواقع النزوح تقارير الحرائق التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
04	المواقع التي بها فجوات في تقديم الخدمات	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
05	المواقع التي تعاني من ظروف مأوى دون المستوى المطلوب	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
06	المواقع التي تستضيف الفئات ذات المخاطر العالية	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
07	المواقع التي لا يوجد فيها آلية لرفع الشكاوى وتقديم الملاحظات وليس فيها دعم المشاركة المجتمعية	تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات تقرير مؤشرات 2022م التابع لتنسيق وإدارة المخيمات

## 2.3 التعليم



الأشخاص ذوو الاحتياج  
**8.6 مليون**

المعلمون الذين يستلمون رواتبهم  
بشكل غير منتظم  
**155 ألف**

الفتيات  
**47%**

الأطفال ذوو الإعاقة  
**870 ألف**

### لمحة عامة

تفاقمّت صعوبة الوصول إلى التعليم مع دخول الصراع عامه الثامن في البلاد بسبب التدهور الاقتصادي والكوارث الطبيعية ونظام التعليم المجزأ، حيث لا يزال أكثر من 8.6 ملايين فتى وفتاة في سن الدراسة بحاجة إلى المساعدات التعليمية سواء داخل المدارس أو خارجها. بينما يوجد 5.9 ملايين فتى وفتاة في المدارس إلا أنهم لا يتلقون تعليمًا جيدًا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التطور المعرفي والعاطفي فضلاً عن الصحة النفسية لجميع الفتيان والفتيات في اليمن البالغ عددهم 10.76 مليون في سن الدراسة مصدر قلق. تأثر جميع الأطفال في اليمن بالوضع الراهن ومع ذلك فإن أكثرهم ضعفاً هم 1.5 مليون من النازحين و2.7 مليون طفل خارج المدرسة وما يقدر بنحو 870,495 فتاة وفتى من ذوي الإعاقة. في جميع أنحاء البلاد، تم تدمير 2,783 مدرسة أو تضررت جزئياً أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية، وهو ذلك الوضع الذي فاقمته السيول عام 2022م التي أثرت على أكثر من 368 مدرسة.

لقد أدى الصراع إلى تعطيل التعليم بشكل مستمر في جميع أنحاء البلاد وأدى تأثيره إلى تفاقم نظام التعليم المنهار بالفعل. إن التسرب المستمر للمدرسين الذين لا يتقاضون رواتبهم بشكل منتظم أو لم يحصلوا عليها لمدة سبع سنوات متتالية يزيد من إعاقة التعلم المنظم.

إن انعدام الأمن المالي داخل الأسر، وحالات النزوح المتعددة، والمدارس البعيدة، والسلامة والأمن بما في ذلك مخاطر المتفجرات، ونقص المعلمات (68 في المائة من الكادر التعليمي هم من الذكور)، ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتي يمكن الوصول إليها، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة أوجه الضعف. بالإضافة إلى ذلك تؤدي هذه العوامل إلى التسرب بين الفتيات واللجوء إلى الزواج المبكر في حين أن الأولاد أكثر عرضة للتجنيد في الجماعات المسلحة.

يجب إنشاء المدارس التي تقع بالقرب من المجتمعات الأكثر ضعفاً أو إعادة تأهيلها أو توسيعها. وتتأثر جودة التعلم سلباً بسبب عدم حصول ما يقرب من 155,312 معلماً على رواتب أو أي حوافز. بالإضافة إلى ذلك يحتاج المعلمون إلى التجهيز أو الدعم للحفاظ على بيئة تعليمية آمنة وشاملة ومنصفة وغير منقطعة للفتيات والفتيان في سن المدرسة.

### السكان المتضررين

يمثل السكان في سن المدرسة في اليمن (من 5 إلى 17 عاماً) ما يقرب من 33 في المائة من إجمالي السكان. ويعيش ثلثا الأطفال في سن المدرسة في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب الصراع أو غيره من العوائق.

أكثر من 2.7 مليون فتى وفتاة في سن الدراسة هم خارج المدرسة والكثير من الأطفال النازحون البالغ عددهم 1.5 مليون طفل نازح قد انقطع تعليمهم فجأة بسبب النزوح المتعدد. كما يضطر الفتيات والفتيان الذين يذهبون إلى المدارس في مناطق النزوح العالي إلى التأقلم مع الفصول الدراسية المكتظة والمعلمين المثقلين بالأعباء وغير المجهزين. وقد أظهرت التقييمات أن الفتيات والفتيان معرضون بشكل خاص لمخاطر الحماية ويتعرضون للتمييز خاصة إذا كانوا قد التمسوا اللجوء في مجتمع جديد.

أفاد 40 بالمائة من الأطفال من بين الأسر التي تمت مقابلتهم كجزء من تقييم المواقع متعدد القطاعات أنهم لا يذهبون إلى المدرسة. لقد كانت نسبة الأطفال غير الملحقين بالمدارس أعلى قليلاً بين مجتمعات النازحين حيث لم يذهب 42.5 في المائة من الأطفال النازحين إلى المدرسة.

يمثل الأطفال ذوو الإعاقة واحدة من أكثر الفئات ضعفاً ولديهم وصول محدود إلى الخدمات وهذه العوائق التي سبقت الصراع قد زادت من حالة ضعفهم بشكل كبير.

تمنح مجموعة قطاع التعليم الأولوية للفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً بالإضافة إلى المتعلمين الذين تجاوزوا السن والذين فاتتهم سنوات من الدراسة بسبب الصراع.

### تحليل الاحتياجات الإنسانية

تقدر مجموعة قطاع التعليم أن 8.6 ملايين من 10.76 مليون من الفتيات والفتيان في سن المدرسة (الذين تتراوح أعمارهم من 5 إلى 17 عاماً) بحاجة إلى المساعدات. ومن بين المحتاجين هناك ما يقرب من 1.7 مليون هم في حاجة ماسة. تمت الإشارة إلى شدة الاحتياجات التعليمية وتقديرها بناءً على بيانات التسجيل، والمدارس غير العاملة أو المتضررة، والسكان ممن هم في سن المدرسة، والأطفال النازحين وتوافر المعلمين الذين يتم دفع رواتبهم.



مخلفات الحرب القابلة للانفجار وتحولها إلى المناطق التي تم إزالة الألغام منها. استمر النزوح قبل التوسط في الهدنة حتى منتصف العام الدراسي مما أجبر الأطفال على الانقطاع عن الدراسة بسبب محدودية الوصول إلى المدارس المكتظة أو عدم توفر أماكن تعلم مؤقتة. ويعد الأطفال من ذوي الإعاقة من بين الفئات الأكثر ضعفاً التي تتعرض للتهميش وتواجه التمييز. أدى الصراع إلى زيادة الحواجز المادية والتواصلية والمعلوماتية بالإضافة إلى الحواجز السلوكية. كما لم يتم تلبية احتياجات ما يقرب من 870,494 طفلاً من ذوي الإعاقة للوصول إلى خدمات تعليمية شاملة أو متخصصة.

يؤدي عدم توفير فرص ومساحات التعلم أيضاً إلى حرمان المتعلمين من الوصول إلى خدمات تعليمية إضافية مثل التغذية المدرسية، والمساعدات الاجتماعية، والبيئة الأكثر أماناً، والتعلم المنظم، وزيادة القدرة على الصمود مما يعرضهم لخطر أكبر للتعرض للعنف الاجتماعي والمنزلي.

نشأت انخفاض الجودة ومحدودية فرص الحصول على التعليم في اليمن من العوائق الاجتماعية والاقتصادية والعوائق المتعلقة بالحماية. ولا تزال القضايا المذكورة أعلاه قضايا ذات أهمية في عام 2023م وتشكل مصدر قلق بشكل خاص للسكان الأكثر ضعفاً والنازحين داخلياً في سن الدراسة من الفتيان والفتيات بما في ذلك ذوي الإعاقة مما يعرضهم لخطر التعرض للتمييز وتهديدات الحماية بشكل متزايد.

### توقعات الاحتياجات

لا تزال المسائل الموضحة أعلاه ذات أهمية قصوى في عام 2022م. وهناك حاجة أيضاً إلى معالجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية وعوائق الحماية لتسهيل الوصول إلى التعليم بشكل أفضل لا سيما بالنسبة للفتيان والفتيات النازحين في سن المدرسة. وقد تسبب الصراع المستمر وكوفيد-19 وإغلاق المدارس في تسرب المزيد من الأطفال من المدرسة وهو أمر سيزيد من مخاطر الحماية الموضحة أعلاه.

### المراقبة

تستخدم المجموعة القطاعية خمسة مؤشرات لتقدير الاحتياجات التعليمية وشدها في جميع المديرية البالغ عددها 333 مديرية في اليمن.

زادت المدارس المزدحمة التي تعاني من نقص في الموارد وفيها بيئات تعلم مختلطة الأعمار والقدرات من الاحتياجات التعليمية. إن أولئك الذين نزحوا عدة مرات توقفوا عن التعليم ويحتاجون إلى بعض المواد التعليمية في شكل آليات استجابة سريعة لتمكينهم من البقاء على اتصال والحصول على الحد الأدنى من الإحساس بالحياة الطبيعية.

أفاد أولياء الأمور الذين شملهم الاستطلاع خلال تقييم المواقع متعدد القطاعات بالعديد من العوائق التي تحول دون توفير تعليم جيد لأطفالهم بما في ذلك عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم (90 في المائة) والنقل (66 في المائة). كما أفادت نسبة مماثلة (66 في المائة) أن أطفالهم كانوا يعملون لإعالة أسرهم إما من خلال عمالة الأطفال أو إشراك الأطفال في الأعمال المنزلية.

يعد توافر المعلمين المؤهلين مسألة في صميم عملية التدريس والتعلم. انسحب المعلمون من التدريس خلال ثماني سنوات من الصراع بحثاً عن مصادر أخرى للدخل أو وصلوا بالفعل إلى سن التقاعد ولم يتم استبدالهم بمعلمين من الذين تم تعيينهم حديثاً. ويواجه أولئك الذين لا يزالون ملتزمين بالتدريس فصول دراسية مكتظة وغير مجهزة بالإضافة إلى عدم توفر الكتب المدرسية والمواد التعليمية التكميلية. كما تظهر البيانات الحديثة أن غالبية المعلمين في 15 محافظة تلقوا الحد الأدنى من المخصصات منذ عام 2016م وهو ما يمثل 61 في المائة من أعضاء هيئة التدريس. علاوة على ذلك هناك 32 في المائة فقط من المعلمات الإناث مما يؤثر على وصول الفتيات إلى التعليم. كما أن المعلمين المتطوعين الذين يمثلون الفجوة يفتقرون إلى الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية المطلوبة، ويعتبر المدرسون عموماً غير مدربين تدريباً كافياً على الصحة النفسية، والدعم النفسي الاجتماعي، ومراعاة حساسية الصراع، والإدماع، والوقاية من المخاطر وهي أمور ضرورية في تلبية احتياجات الفتيات والفتيان المتأثرين بالصراع. بالنسبة لأولئك المعلمون الذين يتقاضون رواتبهم فغالباً ما تكون الرواتب ضئيلة ومتأخرة مما يثبط المعلمين عن الذهاب إلى المدارس بانتظام ويحرص المعلمين على البحث عن سبل عيش بديلة لتكملة دخلهم.

تتزايد حالات الضعف بسبب مخاطر الهجمات المسلحة والتجنيد في الجماعات المسلحة داخل المدارس والمخاوف العامة المتعلقة بالحماية ذات الصلة بالعنف. تعرقل سلامة الفتيات والفتيان وجود مخلفات الحرب القابلة للانفجار بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي يواجهها الأطفال في طريقهم من وإلى المدارس. وقد شكل هذا مصدر قلق بالغ خلال موسم الأمطار حيث تم إزاحة

م	المؤشرات	المصدر
01	نسبة الأطفال في سن المدرسة (الفتيات والفتيان) الملحقين بالتعليم النظامي وغير النظامي	وزارة التربية والتعليم/مجموعة قطاع التعليم
02	نسبة الأطفال غير الملحقين بالمدارس حسب نوع الجنس والمستوى المدرسي	وزارة التربية والتعليم/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/ تقييم المواقع متعدد القطاعات
03	نسبة الأطفال النازحين و/أو العائدين الذين هم في سن الدراسة	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية/ آلية الاستجابة السريعة
04	نسبة المدارس المغلقة/غير العاملة	وزارة التربية والتعليم/مجموعة قطاع التعليم
05	نسبة المعلمين (ذكور وإناث) الذين يستلمون رواتب/حوافز	وزارة التربية والتعليم

### 3.3 الأمن الغذائي والزراعة



#### لمحة عامة

على المواد الغذائية وغير الغذائية. كما ساهمت زيادة المساعدات الإنسانية، مقارنة بالافتراضات التي تم إجراؤها في فبراير 2022م، في تحقيق هذه المكاسب.

لا تزال اليمن على الرغم من التقدم المحرز واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم بسبب عدم الاستقرار الهيكلي الذي تفاقم بسبب العوامل التي يسببها الإنسان وتغير المناخ. إن تمديد الهدنة والالتزام بسلام طويل الأمد أمران حيويان لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.

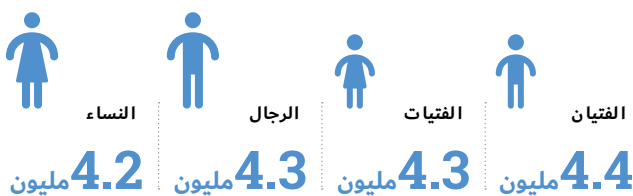
#### السكان المتضررين

منذ بداية الصراع زاد عدد الأشخاص في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والمرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بشكل كبير حيث بلغ 17 مليوناً بين أكتوبر وديسمبر 2022م وفي الوقت نفسه انخفض عدد الأشخاص في المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الشدة) بنسبة 36 في المائة ووقف عند 9 ملايين. نظراً لانزلاق غالبية اليمنيين إلى المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها فقد تدهورت سبل عيشهم وازداد اعتمادهم على المساعدات الغذائية. وأي صدمة طفيفة ينتج عنها تأثير مباشر على استهلاك الغذاء مثل انخفاض المساعدات الغذائية أو صدمات الاستيراد أو الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية ستعود بالضرر على معظم السكان.

حتى سبتمبر 2022م، يعاني 48% من السكان الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله و56% من سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية من عدم كفاية استهلاك الغذاء (مستوى مرتفع للغاية أكبر من أو يساوي 40%). يشير التحليل المحدث لانعدام الأمن الغذائي الحاد الخاص بالتصنيف المرحلي المتكامل الذي تم إجراؤه في سبتمبر 2022م واستناداً إلى 22 مجموعة بيانات سكانية تم التحقق من صحتها من قبل الأمم المتحدة إلى أن 17 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو ما فوقها) بين أكتوبر وديسمبر 2022م. ومن بين 333 مديرية في اليمن هناك 184 مديرية (55 في المائة) مصنفة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ) و 140 مديرية (42 في المائة) في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الأزمة). نسبة السكان في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو ما فوقها هي الأعلى في محافظات الحديدة ودمار وحجة ومأرب وصنعاء وصعدة وتعز. واستناداً إلى مجموعة البيانات السكانية المعتمدة من الأمم المتحدة لعام 2023م، تشير التقديرات إلى أن حوالي 17.3 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو ما فوقها) في عام 2023م.

يشير التحليل المحدث لانعدام الأمن الغذائي الحاد الخاص بالتصنيف المرحلي المتكامل إلى تحسن في توقعات الأمن الغذائي مقارنة بالتحليل السابق الذي تم إجراؤه في فبراير 2022م عندما قُدر أن أكثر من 19 مليون شخص (60 في المائة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي بما في ذلك 160,000 شخص مصنفيين في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الكارثة). تشمل الدوافع الرئيسية لذلك التحسن الهدنة التي دامت ستة أشهر والتي أدت إلى الحد من الأعمال العدائية وزيادة توافر الوقود وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز الوصول إلى السلع والخدمات والفرص الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك أدى هطول الأمطار فوق المعدل الطبيعي في النصف الثاني من عام 2022م إلى تحسين المياه والمراعي للماشية وكذلك إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية (العلف والبقوليات والخضروات والفواكه) مما وفر دخلاً قيماً لصغار المنتجين وتحسين الحصول

#### الأشخاص ذوو الاحتياج بحسب نوع الجنس والعمر



## تحليل الاحتياجات الإنسانية

تعد اليمن من بين البلدان التي لديها أكبر عدد من الأشخاص في المرحلة الثالثة وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ويظل الدافع الرئيسي لهذا الوضع المؤلم هو الصراع الذي يتسبب في نزوح السكان وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع وانخفاض الإنتاج الزراعي والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع وتعطيل سبل العيش. وفي الوقت نفسه فإن ظروف الاقتصاد الكلي المتدهورة، مع التضخم المتسارع وانخفاض قيمة العملة وانخفاض الدخل، تساهم أيضاً في انعدام الأمن الغذائي الذي يزيد من تعقيده القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وتعطل الخدمات العامة.

يؤدي الصراع إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي لدى الناس. فقبل الهدنة التي دامت ستة أشهر كانت المحافظات التي يعاني فيها جزء كبير من السكان من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 وما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) تتميز في الغالب بصراع نشط. حيث أدى الصراع في هذه المناطق إلى نزوح أعداد كبيرة من المدنيين وخسائر واسعة في الأرواح وسبل العيش وتحديات في سلاسل الإمداد الغذائي والوصول إلى الأسواق وزيادة التكلفة ومخاطر ممارسة الأعمال التجارية وتعطيل تقديم المساعدات الضرورية المنقذة للأرواح. علاوة على ذلك فقد تسبب الصراع أيضاً في انهيار غير مسبوق في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي. لقد كانت الهدنة أمر أساسي للحد بشكل كبير من الأعمال القتالية وتعزيز توافر الوقود (زادت الواردات عبر موانئ البحر الأحمر بنسبة 259 في المائة خلال الأرباع السنوية الثلاثة الأولى من عام 2022 مقارنة بعام 2021م) وتحسين الوصول الإنساني وتعزيز تنقل الموارد البشرية بحثاً عن فرص عمل أفضل وتحسين الوصول إلى السلع والخدمات بسبب سهولة النقل. وعلى الرغم من انتهاء الهدنة في بداية أكتوبر 2022م إلا أن الآثار الرئيسية لإمكانية التراجع عن التحسينات المذكورة أعلاه لم تظهر بعد. لا تزال الظروف المعيشية في جميع أنحاء البلاد هشة والعودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل الهدنة من شأنه أن يعرض هذه التحسينات للخطر. إن الحفاظ على الهدنة والالتزام بالسلام أمر حيوي لجهود الإغاثة والتنمية من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي.

إن الاعتماد على الواردات يجعل اليمن، الذي يتم استيراد 90 في المائة من طعامه، معرضاً بشدة للصدمات الخارجية بما في ذلك انخفاض التحويلات وارتفاع أسعار الغذاء الدولية، جزئياً بسبب الأزمة الأوكرانية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي فضلاً عن تقلبات أسعار العملة. وبين يناير وسبتمبر 2022م كان إجمالي الواردات الغذائية عبر مينائي الحديدة والصليف أعلى بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2021م بينما انخفضت بنسبة 44 في المائة في مينائي عدن والمكلا. ويلبي إنتاج الحبوب المحلي أقل من 20 في المائة من الطلب اليمني في حين أن الإنتاج المحلي من القمح يتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة.

لقد كان انخفاض القوة الشرائية بين الأسر في عام 2022م ناتجاً عن انخفاض قيمة العملة وزيادة أسعار المواد الغذائية والوقود وتأخر و/أو انخفاض مدفوعات الرواتب وانخفاض التحويلات مما أدى إلى تفاقم صعوبة وصول الناس إلى الغذاء. وقد ارتفعت تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء بنسبة 42 في المائة في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله وبنسبة 27 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

اليمنية مقارنة بعام 2021م. وبالمثل ارتفعت أسعار البترول والديزل بنسبة الضعف ونصفه مقارنة بعام 2021م في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية بينما زادت بنسبة 5 و 15 في المائة على التوالي في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله. كما أدت زيادة تكلفة ضخ المياه للري، بسبب نقص الديزل إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات، إلى إعاقة الإنتاج.

تؤدي الصدمات المناخية إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلاد، حيث شهدت اليمن في الفترة بين يناير ويونيو 2022م ظروف جفاف معتدلة إلى شديدة إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة مما أثر على جميع المناطق المزروعة. وفي الفترة بين يوليو وسبتمبر 2022م، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث سيول واسعة النطاق وكانت محافظات الحديدة والجوف وعمران وذمار وحجة ومأرب وتعز هي الأكثر تضرراً. وتشير التقارير الميدانية إلى أن عدد الأسر المتضررة وصل إلى ما يقرب من 74,000 أسرة بنهاية سبتمبر 2022م. يشجع الطقس البارد على انتشار الأمراض وخاصة فيما يتعلق بالخضار والفاكهة. كما أدت زيادة تكلفة ضخ المياه للري، بسبب نقص الديزل إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات - إلى إعاقة الإنتاج.

يؤثر انخفاض التحويلات على الاستيراد والتجارة وتبادل العملات على الرغم من أنه في عام 2022م استمرت التحويلات في التعافي من أثر كوفيد-19 ومع ذلك فإن الضعف المتأصل للتحويلات في مواجهة الصدمات لا يزال قائماً. وتشير مراقبة مسار التطورات المحلية في بلدان مصدر التحويلات الرئيسية مثل المملكة العربية السعودية إلى أن قيمة التحويلات إلى اليمن قد تنخفض على المدى المتوسط إلى الطويل. وأي انخفاض في التحويلات سيكون له انعكاسات على الواردات وتمويل التجارة وسعر الصرف.

وقد أدى انخفاض المساعدات الإنسانية في عام 2022م بسبب نقص التمويل والبيئة التشغيلية الصعبة إلى زيادة مستويات الضعف لمن يعتمدون عليها. وعلى الرغم من التحسن في النصف الثاني من عام 2022م، اضطرت شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى تعديل وتيرة التوزيعات لتناسب نطاق الموارد المتاحة مثل تقديم المساعدات مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر أو تقديم المساعدات كل شهر بحصص غذائية مخفضة.

## توقعات الاحتياجات

في عام 2023م، من المتوقع أن تظل شدة الاحتياجات على نفس المستوى لعام 2022م. من المرجح في حالة عدم تمديد الهدنة أن تزداد عمليات النزوح الجديدة أو المتكررة في جميع أنحاء البلاد. يستمر عدم الاستقرار الاقتصادي في اليمن، حيث يقدر أن 71 إلى 78 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في مفاومة انعدام الأمن الغذائي ومعدلات سوء التغذية والظروف المعيشية المزرية والمخاوف المتعلقة بالحماية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة في التخفيف من المخاطر يواجه 17 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو ما فوقها) من أكتوبر إلى ديسمبر 2022م.

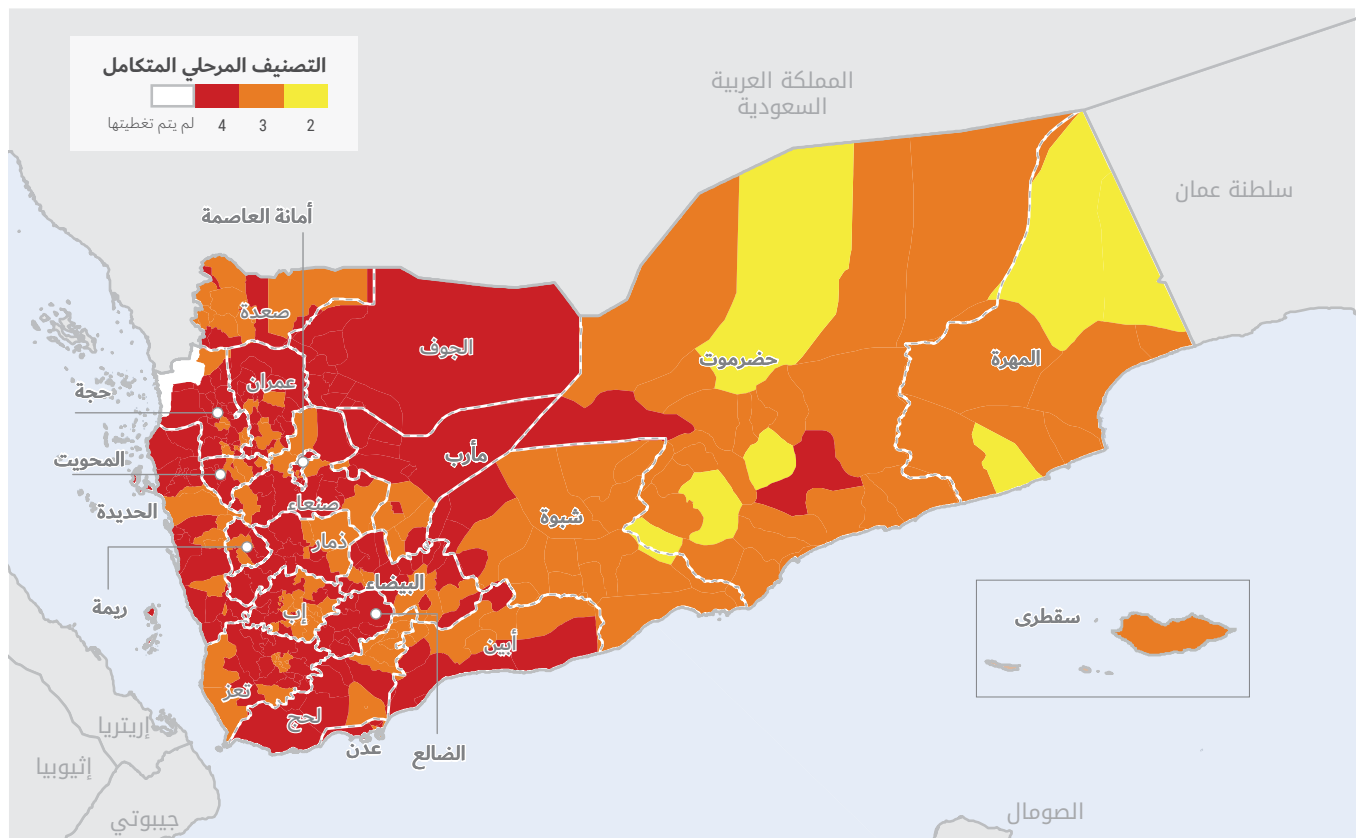
سيتتبع شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة العوامل والافتراضات الرئيسية لمخاطر انعدام الأمن الغذائي بما في ذلك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني، وتكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية والأسعار المرتبطة بها للسلع الغذائية الرئيسية ومدخلات سبل العيش، وحجم الواردات من السلع ولوازم المعيشة الأساسية وأسعار الوقود وتأثيرها على سلاسل التوريد، والإنتاج الزراعي. إن المراقبة الموحدة، بما في ذلك المكالمات عن بعد، سوف تحدد مؤشرات نتائج الأمن الغذائي وتسلط الضوء على تطور الاحتياجات. كما أن المعلومات التي يتم جمعها من خلال الشركاء ستساهم أيضاً في إعادة إعداد البرامج والاستهداف.

قد تؤثر السيول الموسمية والجراد واضطراب القطاع الزراعي بشكل سلبي على سبل العيش. في الوقت نفسه قد يستمر انخفاض التحويلات وارتفاع معدل البطالة والصدمات المناخية في تدهور حالة الاقتصاد الكلي مما يتسبب في ارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية وعدم القدرة على تأمين الغذاء وسبل العيش. علاوة على ذلك قد يؤدي التعافي الاقتصادي البطيء والتمويل غير الكافي للبرامج طويلة الأجل إلى مزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني وزيادة الضعف الاقتصادي واستخدام آليات التكيف السلبية. ومن المرجح أن تلعب المساعدة الإنسانية دوراً مهماً في التخفيف من معاناة الأشخاص الضعفاء وإحداث تحسن في الوضع العام للأمن الغذائي.

## المراقبة

سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بتقييم ومراقبة وصول الناس إلى برامج الأمن الغذائي من خلال جمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس والموقع أو المجتمع المحلي المحدد.

م	المؤشر	المصدر
01	مرحلة تصنيف في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي	تحديث انعدام الأمن الغذائي الحاد الخاص بالتصنيف المرحلي المتكامل لعام 2022م



المصدر: التصنيف المرحلي المتكامل

## 4.3 الصحة

الأشخاص ذوو الإعاقة	الأطفال	النساء	الأشخاص ذوو الاحتياجات
15%	51%	24%	20.3 مليون

### لمحة عامة

من المجيبين لنظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية أنهم اضطروا لدفع مبلغ مرتفع بشكل استثنائي في المتوسط 43,800 ريال يموني للحصول على الخدمة الطبية المطلوبة.

### السكان المتضررين

ظل عدد الأشخاص المحتاجين إلى الخدمات الصحية في عام 2023م كما هو تقريباً في 2022م أي ما يقارب 20.3 مليون بما في ذلك 12.9 مليون شخص في حاجة ماسة. هناك 226 مديرية (68 في المائة) من بين 333 مديرية في البلاد لديها احتياجات صحية شديدة وحادة (درجة الشدة 4 و 5).

يعتبر الأشخاص النازحون والأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بأمراض غير معدية بما في ذلك الصحة النفسية، والمشاكل النفسية والاجتماعية، والمجتمعات المهمشة، والمصابين المتضررين من الصراع بما في ذلك الناجين من الألغام هم أكثر الفئات ضعفاً التي تتطلب دعماً صحياً. في المناطق ذات الخطورة الشديدة، تحتاج 5.2 مليون امرأة إلى الدعم الصحي بما في ذلك 3.2 مليون امرأة بحاجة إلى الحصول على الدعم الطبي والإنجابي والصحي مع ما يقرب من 1.1 مليون امرأة حامل بحاجة إلى الرعاية التوليدية الطارئة.

كما أن أولئك الذين يعانون من الأمراض المزمنة/غير المعدية معرضون للخطر أيضاً بسبب نقص الأدوية في مستوى الرعاية الأولية فضلاً عن ارتفاع الأسعار بسبب التدهور الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة وقلة الدخل المتاح. ويعتبر المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء من ذوي الاحتياجات الصحية الخاصة، ونظراً لوضعهم ونقص الموارد وسبل الإحالة غير الكافية، معرضين للخطر بشكل خاص بسبب الافتقار السائد إلى الحصول على الرعاية الصحية. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها أن 65,000 مهاجر سيحتاجون إلى دعم صحي في عام 2023م.

انخفض عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات صحية في عام 2023م بمقدار 1.6 مليون مقارنة بعام 2022م. ولكن بالمقابل سيزداد استهداف المساعدات الصحية بمقدار 0.3 مليون حيث أن انهيار النظام الصحي والتدهور البيئي اللذان أديا إلى انعدام الأمن الغذائي وضعف الخدمات الأساسية قد أثرا بشكل كبير على الصحة في المجتمعات المضيفة وعلى حوالي 4.5 ملايين نازح.

كشف نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية الذي تم تحديثه في عام 2022م أن 49 في المائة من المرافق الصحية إما أنها تعمل جزئياً أو أنها لا تعمل على الإطلاق بسبب نقص الموظفين والتمويل والطاقة فضلاً عن نقص الأدوية والإمدادات والمعدات. وفي الوقت نفسه تضرر 11 في المائة من المرافق الصحية إما كلياً أو جزئياً وهي بحاجة إلى الإصلاح وإعادة التأهيل. وليس هناك أي مستشفى في ما يقرب من 117 مديرية من بين 333 مديرية (35 في المائة) مما يترك الناس دون رعاية صحية ثانوية. تعد نسبة العاملين في المجال الصحي إلى السكان منخفضة بنسبة 12 عاملاً فقط لكل 10,000 شخص، وهو نقص كبير في نظر معيار منظمة الصحة العالمية الذي يوصي بـ 20: 10,000. وهناك 37 في المائة من بين المستشفيات العاملة تفتقر إلى الأطباء المتخصصين. كما أن هناك نقص حاد في الأسرة المتاحة لمرضى الأمومة والمرضى الداخليين/المركدين (أقل من 6 لكل 10,000 شخص - نصف معيار منظمة الصحة العالمية) في 19 محافظة من أصل 22 محافظة في اليمن. ويحتاج أكثر من 42 في المائة من السكان إلى أكثر من ساعة واحدة للوصول إلى أقرب مستشفى عام يعمل بشكل كامل أو جزئي.<sup>42</sup>

المسافة الطويلة التي يقطعها المريض للوصول للمرافق الصحية وعدم توافر النوع المطلوب من الخدمة وعدم القدرة على تحمل التكاليف هي عقبات رئيسية أمام الأسر الضعيفة لتلقي مساعدات صحية جيدة. وقد أفاد حوالي 80 في المائة



## تحليل الاحتياجات الإنسانية

أعاق الصراع المستمر في اليمن والتدهور الاقتصادي وصول الناس إلى المرافق الصحية. ففي المناطق الريفية أدى ارتفاع تكلفة النقل وانعدام الأمن وعدم توفر الخدمات المطلوبة على نطاق واسع إلى تفاقم صعوبة وصول الناس إلى الخدمات. يعتبر الصراع المسلح هو ثالث سبب رئيسي للوفاة بعد مرض القلب التاجي. وتعتبر الإصابات مسؤولة عن 60 في المائة من وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة و 36 في المائة من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 سنة.

محدودية حصول النساء في سن الإنجاب ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات، أو تكاد تكون معدومة، على خدمات الصحة الإنجابية بما في ذلك رعاية ما قبل الولادة والولادة الآمنة والرعاية بعد الولادة وتنظيم الأسرة والرعاية الطارئة وقت الولادة ورعاية الأطفال حديثي الولادة. يؤثر ضعف التغطية ونقص الموظفين المتخصصين وعدم كفاية الإمدادات الطبية الأساسية ونقص الطبيبات لا سيما على مستوى مرافق الرعاية الصحية الأولية على ثلاثة أرباع وصول المرأة الريفية إلى خدمات صحة الأم.<sup>43</sup> إن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بلغ نسبة أعلى حيث يصل إلى 59 حالة وفاة لكل 1,000 من المواليد الأحياء مقارنة بمعدل وفيات الرضع البالغ 46 حالة وفاة لكل 1,000 من المواليد الأحياء.<sup>44</sup> تتمثل الدوافع الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الأمهات في اليمن في ضعف الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للأرواح وخدمات صحة الأطفال حديثي الولادة والاستفادة منها. ووفقاً للمسح الوطني لعام 2013م حول وضع الصحة الإنجابية وصحة الأطفال حديثي الولادة هناك 45 في المائة فقط من الولادات في اليمن تمت بمساعدة مقدمات رعاية ماهرات، بما في ذلك 30 في المائة منها حدثت في مرفق صحي.<sup>45</sup> هناك 60 في المائة فقط من النساء تلقين رعاية ما قبل الولادة مرة واحدة على الأقل خلال فترة الحمل، وتلقى عدد أقل بكثير (25 في المائة) هذه الرعاية أربع مرات على الأقل. كانت نسبة الأمهات اللاتي تلقين رعاية ما بعد الولادة في غضون يومين من الولادة 20 في المائة فقط وكان معدل انتشار موانع الحمل بين النساء المتزوجات 29 في المائة بينما كانت الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة 29 في المائة أيضاً. وبدون الحصول على الأدوية المنقذة للأرواح فإن هناك حوالي مليون امرأة من المقدر أن يلدن سنوياً معرضات للخطر بشكل خاص. وهناك مليون امرأة أخرى يرغبن في استخدام وسائل تنظيم الأسرة لتأجيل الحمل خلال فترة الأزمة هذه معرضات لخطر الحمل غير المرغوب فيه وما يترتب على ذلك من مخاطر على حياتهن ومواليدهن من حالات الحمل عالية الخطورة والإجهاض غير الآمن. كما يؤدي عدم الوصول إلى أدوية الصحة الإنجابية الأخرى بما في ذلك الوقاية من الأمراض المنقولة

جنسياً وعلاجها والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تفاقم معدلات الاعتلال والوفيات المتعلقة بالصحة الإنجابية لكل من النساء والرجال.

تدهورت تغطية التحصين حيث فقد 28 في المائة من الأطفال دون سن السنة الواحدة التطعيمات الروتينية. وقد أدى ذلك إلى تفشي العديد من الأمراض المعدية بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الدفتيريا والسعال الديكي والحصبة وشلل الأطفال في مختلف المحافظات. ارتفع عدد الأطفال الذين لم يتم تطعيمهم في اليمن في السنوات الثلاث الماضية مما يضع اليمن في المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يبلغ إجمالي عدد الأطفال الذين لديهم نقص في التطعيم 272,000 طفل (97,000 لم يتم تلقيحهم بالجرعة الثالثة للقاح الثلاثي و176,000 غير مُلقحين بناءً على تغطية الجرعة الأولى للقاح الثلاثي، الخناق والكزاز والسعال الديكي). ولا يزال الأطفال يعانون من أمراض الطفولة الشائعة بما في ذلك الالتهاب الرئوي والإسهال المائي الحاد.

بين يناير ويونيو 2022م، تم الإبلاغ عن 14,021 حالة يشتبه بإصابتها بمرض الإسهال المائي الحاد (يشتبه بإصابتها بالكوليرا) مع 11 حالة وفاة مرتبطة بها في 159 مديرية في 14 محافظة. خلال نفس الفترة، تم الإبلاغ رسمياً عن 11,832 حالة إصابة بكوفيد-19 مع 2,149 حالة وفاة مرتبطة بها. جميع الحالات المبلغ عنها تقريباً هي من المحافظات الجنوبية والشرقية باستثناء الحالات الأربع الأولى المبلغ عنها خلال عام 2020م في المحافظات الشمالية. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى عدم الإبلاغ عن حالات كوفيد-19 في المحافظات الشمالية.

لا تزال حالات شلل الأطفال المستمدة من اللقاح من النوع 2 تحدث حيث تم تأكيد 216 حالة في 19 محافظة بين يناير وأكتوبر 2022م، حوالي 84 في المائة في المناطق الشمالية.

إن قدرة العاملين في مجال الرعاية الصحية مستنفدة بشدة ومعدل التوافر غير عادل بسبب عدم كفاية الموارد والافتقار للإدارة السليمة الأمر الذي يتطلب التحسين والنظر في التدريب المتخصص المتوسط والطويل الأجل للتخصصات التي يصعب العثور عليها. ينبغي ضمان بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية (على المدى المتوسط والطويل) مع نموذج مدفوعات التعويض المالي المستدام للعاملين في الرعاية الصحية الأساسيين والتخصصات التي يصعب العثور عليها خاصة في المناطق الريفية أو المتأثرة بالصراع لضمان عدم انهيار النظام الصحي.

تحتاج المرافق الصحية إلى مخزون مستمر يمكن الاعتماد عليه من الأدوية والمعدات والوقود والمياه والأكسجين والإمدادات

ومن المتوقع أن تعاني العديد من النساء من ضغط الولادة بما في ذلك الناسور نتيجة للفقر والحمل المبكر وسوء التغذية فضلاً عن عدم الحصول على الرعاية التوليدية الطارئة.

كما أنه من المتوقع أن تستمر بعض حالات تفشي الأمراض (مثل كوفيد-19 وشلل الأطفال والحصبة وحمى الضنك والإسهال المائي الحاد) والاحتياجات الصحية في عام 2023م والتي تتفاقم بسبب انخفاض تغطية التحصين الحالية والتدرد في التطعيم وعدم رغبة الجهة المسؤولة الرئيسية في معالجة الأسباب الجذرية.

يمكن أن تتزايد الاحتياجات الصحية بسبب نقص مياه الشرب ونقص الإدارة السليمة للنفايات وزيادة أسعار الغذاء والدواء والوقود. وسيتأثر السكان النازحون في مواقع النازحين بشدة وسيستمر في المعاناة بسبب صعوبة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية وضعف النظام الصحي وتكلفة الخدمات في القطاع الخاص وتدهور الوضع الاقتصادي وعدم دفع الرواتب وانخفاض قيمة الريال اليمني. كما أن تأثير تغير المناخ على ندرة المياه وحالات الجفاف والسيول الشديدة تؤثر بشكل عام على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

### المراقبة

ستستخدم المجموعة القطاعية المؤشرات أدناه لمراقبة الدعم والمساعدات الصحية.

الطبية الأخرى مما يتطلب سلاسل إمداد موثوقة ودعمًا لوجستيًا. كما أن المرافق المتضررة والمغلقة تحتاج إلى إصلاح وصيانة وتجديد وإعادة تأهيل لاستعادة وظائفها. يؤدي التدهور الاقتصادي إلى تعميق الاحتياجات الصحية حيث يؤدي نقص الوقود وارتفاع أسعار الأطعمة والأدوية وتكلفة النقل ونفقات المعيشة خاصة في المناطق النائية إلى إجبار الناس على الاختيار بين إنفاق الأموال على النقل إلى المرافق الصحية أو الضروريات الأساسية مما يقلل بشكل فعال من فرص التعافي.

تعتبر المحافظات الأكثر تضرراً من حيث أوجه الضعف الصحية هي حجة ومأرب والحديدة وصعدة والضالع وتعز إلا أن الكوارث الطبيعية عرّضت المحافظات الأخرى إلى حالات ضعف إضافية.

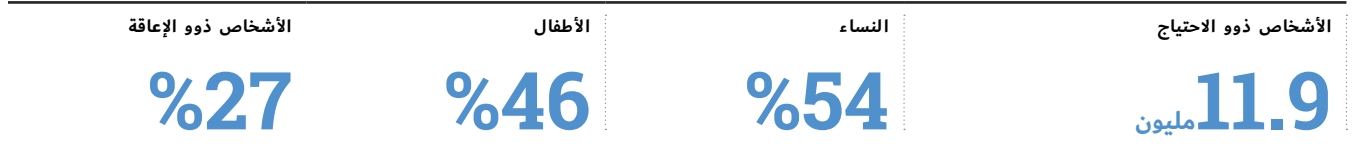
### توقعات الاحتياجات

في حالة ما إذا تصاعد الصراع فمن المرجح أن تؤدي عمليات النزوح الجديدة في جميع أنحاء البلاد إلى زيادة الناس المحتاجين بنسبة 10 في المائة في عام 2023م مع الأخذ في الاعتبار استمرار المخاطر الداخلية والخارجية الأخرى على النظام الصحي والقدرات الصحية. وسيستمر عدم الاستقرار الاقتصادي في تفاقم انعدام الأمن الغذائي ومعدلات سوء التغذية والظروف المعيشية المزرية ومخاوف الحماية مما يؤثر على عافية الناس. كما سيؤدي ذلك إلى زيادة أوجه الضعف الصحية في المديرية ذات الأولوية المسجلة بدرجة شدة 3 و4 و5.

م	المؤشرات	المصدر
1	عدد المرافق الصحية المدعومة (المستشفيات / المراكز الصحية / الوحدات الصحية)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
2	عدد الفرق المتنقلة العاملة	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3	إجمالي عدد استشارات المرضى في العيادات الخارجية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3. أ	عدد استشارات المرضى في العيادات الخارجية - المجتمع المضيف	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3. ب	عدد استشارات المرضى في العيادات الخارجية - النازحين	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3. ج	عدد استشارات المرضى في العيادات الخارجية - المهاجرون / اللاجئون / طالبو اللجوء	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3. د	عدد الاستشارات في العيادات الخارجية للأشخاص ذوي الإعاقة	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
3. هـ	عدد الاستشارات في العيادات الخارجية لكبار السن (فوق 65 عاماً)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
4	عدد الاستشارات الخاصة بالأمراض المعدية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
5	عدد حالات دخول المرضى الرقود (في العيادات الداخلية / المستشفى)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديرية 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء

م	المؤشرات	المصدر
6	عدد حالات الصدمات المرتبطة بالصراع التي تم تلقيها للدمع المنقذ للأرواح	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
7	عدد العمليات الجراحية (الكبرى والصغرى)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
8	عدد حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم توفير الرعاية السريرية لها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
9	عدد الحالات التي تم دعمها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
10	عدد زيارات الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
11	عدد زيارات الرعاية في مرحلة ما بعد الولادة	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
12	إجمالي عدد الولادات المدعومة التي تم مساعدتها على أيدي مقدمات رعاية ماهرات	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
12. أ	إجمالي عدد الولادات الطبيعية التي تم دعمها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
12. ب	عدد العمليات القيصرية التي تم دعمها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
13	عدد الاستشارات لمرضى السكر	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
14	عدد الاستشارات لمرضى ارتفاع ضغط الدم	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
15	عدد الاستشارات لمرضى أمراض القلب	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
16	عدد استشارات الصحة النفسية التي تم دعمها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
17	عدد المستفيدين من الدعم النفسي والاجتماعي	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
18	عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة والذين حصلوا على لقاح الثلاثي	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
19	عدد الأطفال الذين حصلوا على الجرعة الأولى ضد الحصبة والحصبة الألمانية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
20	عدد حالات سوء التغذية الحاد الوخيم بين الأطفال دون سن الخامسة الذين تم قبولهم في مراكز التغذية العلاجية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
21	عدد المرافق الصحية المزودة بالوقود (اجمالي اللترات / شهر)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
22	عدد المرافق الصحية المزودة بالمياه من قبل المركز الصحي (اجمالي اللترات / شهر)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
23	عدد العاملين المدربين في مجال الرعاية الصحية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
24	عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية المدعومين بزيادة مالية (حوافز)	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
25	عدد المرافق الصحية المدعومة بإمدادات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
26	عدد المرافق الصحية التي تم إعادة تأهيلها أو إصلاحها	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء
27	إجمالي عدد المستفيدين من الأدوية	نظام الإبلاغ الخاص ببرنامج المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 التابع لمجموعة قطاع الصحة - نظام إعداد التقارير الشهرية للشركاء

## 5.3 التغذية



### السكان المتضررين

عانى اليمن من أزمة طويلة الأمد في الحماية والصحة العامة دامت لأكثر من ثمان سنوات، فنتج عنها العديد من العوامل المسببة لسوء التغذية بين الأطفال والأمهات، ويشمل ذلك اضطراباً شديداً في النظام الصحي، مع تكرار تفشي الجوائح والأمراض مثل التهابات الجهاز التنفسي وأمراض الإسهال والحمى (مثل الملاريا). ومع ذلك، وكما ذكرت وزارة الصحة العامة والسكان في اليمن بأن سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة لا يزال السبب الرئيسي للوفيات والأمراض بين الأطفال اليمنيين.

يتأثر الافتقار إلى الخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والحصول على أغذية صحية ومتنوعة، بالتدهور الاقتصادي وحالات النزوح الجماعي والمتكرر وانعدام الأمن، لا سيما في المناطق المتضررة من الصراع والجبهات. إن مشكلة سوء التغذية المنتشرة في جميع أنحاء اليمن ومتعددة الأوجه والأسباب، ليست مقيدة بالحدود العرقية والجغرافية ولا بالحدود القائمة على الحالة، فتُحدّد الهشاشة من خلال السكان ومستويات سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الحاد.

تشير التقديرات إلى أن حوالي 1.3 من الأمهات يعانين من سوء التغذية الحاد في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة انتشار فقر الدم بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً 86 في المائة، وبين النساء الحوامل والمرضعات 71 في المائة. أظهر مسح سمات لعام 2021م أن 70 إلى 90 في المائة من الأطفال دون سن 5 سنوات في العديد من المناطق اليمنية يتبعون أنظمة غذائية لا تلبي الحد الأدنى من معايير النظام الغذائي المقبولة من حيث الجودة والكمية، حيث يحتاج ما لا يقل عن مليون طفل دون سن الخامسة و450,000 من الحوامل والمرضعات إلى مساعدات غذائية عاجلة، ولا يزال الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي تحدياً في العديد من المناطق في اليمن، إلى جانب النوبات المتكررة من الإسهال والحمى والتهابات الجهاز التنفسي بين الأطفال. ولا تزال الكوليرا مصدر قلق إضافي مستمر. لا ترتبط هذه الإصابات المعقدة من سوء التغذية بالعبء الكبير المستمر لسوء التغذية الحاد والمزمن فقط، ولكنها تؤسس أرضية لتدهور رفاحية ومستقبل كل من الأمهات والأطفال في اليمن.

### لمحة عامة

أثرت الأزمة التي طال أمدها في اليمن سلباً على تقديم الخدمات الأساسية المطلوبة للحفاظ على الصحة والتغذية المثلى للأمهات والأطفال الذين يعيشون في اليمن. يشير مسح سمات الذي تم الانتهاء منه في عام 2022م إلى أن 2.2 مليون طفل في اليمن يعانون من سوء التغذية الحاد، من بينهم 540,000 طفل معرضون بشكل مباشر لخطر الموت والمضاعفات المهددة للحياة بسبب سوء التغذية الحاد الشديد. بالإضافة إلى ذلك، يعاني 1.15 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد المتوسط، وبدون العلاج المناسب للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد، تظل احتمالات الوفاة مرتفعة بحدود 30 إلى 50 في المائة.

في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله، مقابل كل طفل يعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم، هناك خمسة أطفال إضافيين يعانون من سوء التغذية المتوسط، مما يشير إلى مجموعة من المشاكل الغذائية والصحية التي تسبب سوء التغذية الحاد. بالإضافة إلى ذلك، يفقد حوالي مليوني طفل يماني دون سن الخامسة إمكاناتهم المستقبلية بسبب سوء التغذية المزمن (التقزم)، ولن يستفيد هؤلاء الأطفال من أي استثمار يُوجه في تعليمهم ولن يحققوا إمكاناتهم الكاملة كبالغين هذا إذا بقوا على قيد الحياة حتى سن الرشد، حيث يرتفع معدل الوفيات بين الأطفال الذين يعانون من التقزم/تأخر النمو بمقدار ستة أضعاف مقارنة بالأطفال ذوي القياسات البشرية الطبيعية. تظهر نتائج مسح سمات لعام 2021م مستويات التقزم التي تتجاوز 15 إلى 20 في المائة في جميع أنحاء اليمن ومستويات التقزم التي تتجاوز 40 في المائة في جميع أنحاء البلاد، باستثناء عدن وشبوة ومدينة الحديدة ومرتفعات ومنخفضات أبين وحضرموت ومدينة تعز ومرتفعات لحج.

## تحليل الاحتياجات الإنسانية

بعد ثمان سنوات من الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في اليمن، لا يزال سوء التغذية أحد أبرز الأزمات الإنسانية والصحية العامة في البلاد، فهناك تداخل جغرافي واضح بين انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية في 100 مديرية على الأقل في جميع أنحاء اليمن. ويجب الحفاظ على القدرات الحالية لعلاج سوء التغذية الحاد بين الأمهات والأطفال والوقاية منه وتوسيع نطاقها في 134 مديرية من أصل 333 مديرية، بينما هناك حاجة إلى تقديم مساعدة متكاملة متعددة القطاعات في 100 مديرية للوقاية من الجوع والمجاعة، فبدون تقديم الخدمات الإنسانية عالية الجودة المطلوبة، لن يكون بقاء الأطفال معرضاً للخطر بسبب سوء التغذية الحاد فحسب، ولكن أيضاً سيتسبب في انتقال سوء التغذية الحاد والمزمّن بين الأجيال مما سيعرض مستقبل الأطفال والأمهات اليمنيين للخطر. يُظهر تحليل شدة الخطورة من مجموعة قطاع التغذية أن 183 مديرية في حاجة أكبر إلى الخدمات الوقائية والعلاجية للتغذية المنقذة للأرواح الإنسانية، منها 100 مديرية بحاجة إلى حلول متكاملة لمعالجة الجوع وسوء التغذية على حد سواء. وتتركز هذه الاحتياجات بشكل كبير في محافظات البيضاء، وتعز، والجوف، وحجة، والحديدة، وذمار، وصعدة، وريمة، وأمانة العاصمة.

الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد هم أكثر عرضة 12 مرة للوفاة من أقرانهم الذين يحصلون على تغذية جيدة. بدون العلاج المناسب وفي الوقت المناسب، يكون حوالي 190,000 إلى 316,000 من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد معرضين لخطر الموت، وما يصل إلى 3,000 حالة وفاة بين الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر. من بين إجمالي الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد، يعاني 54,000 طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات، مما يزيد من احتمالية الوفاة بنسبة 9 إلى 10 مرات. علاوة على ذلك، يعاني 1.63 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد المتوسط ومعرضين لخطر الإصابة بأمراض أخرى و/أو الإصابة بسوء التغذية الحاد الوخيم إلى جانب خطر الوفاة (خطر الوفاة بين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المتوسط أعلى بأربعة أضعاف مما هو عليه في الحالات الأخرى للأطفال الذين يتغذون بصورة جيدة).

في عام 2022م، كان هناك 19 مليون شخص - من إجمالي 31.8 مليون نسمة - يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 3.17 مليون طفل دون سن الخامسة، و2.28 مليون فتاة شابة، و 1.52 مليون امرأة حامل ومرضعة. من الواضح أن 59 في المائة من الأطفال اليمنيين دون سن الخامسة والمراهقات والأمهات الحوامل والمرضعات يعانون من سوء التغذية الحاد كما هو موضح في الجدول أدناه:

حالة الأمن الغذائي	المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل وما فوقها: انعدام أمن الغذاء	المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل وما فوقها: انعدام الأمن الغذائي الحاد	المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل: الأزمة	المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل: الطوارئ
إجمالي السكان	19	18.8	11.7	7.1
الأطفال دون سن الخامسة	3.17	3.14	1.95	1.19
الفتيات البالغات	2.28	2.26	1.4	0.85
الأمهات الحوامل والمرضعات	1.52	1.5	0.94	0.57

## توقعات الاحتياجات

مع أخذ الأدلة الحالية المستقاة من البحوث في الاعتبار ومع وجود جميع الأسباب المباشرة والكامنة والأساسية لسوء التغذية، سيزداد سوء التغذية بمقدار أربعة أضعاف خلال عام 2023م، مما يؤدي إلى زيادة بمقدار 540,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، ما لم يُوسع نطاق خدمات التغذية. فمع القدرة الحالية لعلاج سوء التغذية الحاد في اليمن، فإن حوالي 20 في المائة من الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم المصحوب بمضاعفات قد لا يحصلون على العلاج المنقذ للأرواح بسبب الصراع أو ضعف النظام الصحي. كما تتسبب تأثيرات تغير المناخ، مثل السيول والجفاف، في تهديدات إضافية من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم حالة سوء التغذية في اليمن.

بدون التنفيذ المناسب ونهج وقائي شامل يركز على الأم والطفل، مع التركيز على أول ألف يوم من حياة الطفل، ستستمر حلقة سوء التغذية والتقزم من جيل إلى آخر، بما يتماشى مع الزيادة المتوقعة بنسبة 2 في المائة في حالات سوء التغذية العالمي (يصل متوسط الزيادة السنوية في سوء التغذية العالمي ما بين 2 إلى 4 في المائة). ومع ذلك، ففي بعض المناطق مثل حجة والحديدة، يمكن أن تكون الزيادة أعلى (10 إلى 15 في المائة) خلال عامي 2022م و2023م بناءً على مراجعة بيانات مسح سمات للأعوام 2018م - 2021م.

يشير تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراؤه خلال الربع الأخير من عام 2022م إلى عدم وجود تحسن في حالة الأمن الغذائي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية.





#### الحديدة، اليمن

العاملة في المجال الصحي هناء تحمل الطفلة جوري في عمر 8 أشهر في المرفق الصحي الذي يدعمه اليونيسف في الحسنية في الحديدة، اليمن، سبتمبر 2022م. جوري تبلغ من الوزن 5.1 كيلوغرام، مما يعني أنه من اللازم أن يزيد وزنها بمقدار 3.5 كيلوغرامات لتكون بالوزن المتوسط للأطفال في عمرها. صورة: اليونيسف

تنفذه وزارة الصحة العامة والسكان، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، في المرافق الصحية الثانوية سوف يكمل فهم التغذية المتطورة في المواقع والمديريات والمحافظات المعنية. على مستوى المجتمع، سيتم إجراء مسوحات سماتر للتغذية في مناطق مختارة في المحافظات ذات الأولوية لتحديد مدى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال والنساء، وكذلك لجمع المعلومات حول العوامل المرتبطة بسوء التغذية الحاد. سيواصل فحص محيط منتصف أعلى الذراع (المواك) المدمج مع تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش، الذي يتم إجراؤه لفهم حالة التغذية في المديريات، استكمال التقييمات على مستوى المديرية وقد يكون مصدر بيانات التغذية الخاصة بالتصنيف المحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد في عام 2023م.

أخيراً، سيتم أيضاً إجراء مراقبة على المستوى الميداني من خلال زيارات الإشراف والمراقبة الداعمة لمراقبة البرنامج وإشراك المجتمع والجهات المعنية الأخرى لفهم الاحتياجات الناشئة والاستجابة لتحديات التنفيذ مسترشدة بالمؤشرات الموضحة في الجدول أدناه:

في حين لم يتم إجراء أي تحليل للتصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله، وبالتالي فإن التغيير الإيجابي في الأمن الغذائي لا يزال بعيد المنال. بدون الاستثمار طويل الأجل في حلول الصحة العامة المتكاملة والأمن الغذائي والتغذية والحماية، لن تتمكن من تجنب الحلقة المفرغة بين الأجيال والأسر من ناحية الجوع وسوء التغذية.

#### المراقبة

ستتبع مجموعة قطاع التغذية طرقاً مختلفة لمراقبة الاحتياجات الناشئة، حيث ستُجمع بيانات البرامج الروتينية عبر نظام معلومات التغذية لرصد قبول الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد وكذلك نتائج العلاج (بما في ذلك معدلات الشفاء، ومعدلات الوفيات، ومعدلات التخلف وعدم التعافي) على أساس شهري. ويسمح النظام بالمقارنة بين الأشهر والسنوات والمناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الذي

م	المؤشرات	الوصف	مصدر البيانات
01	سوء التغذية الحاد العالمي	انتشار سوء التغذية الحاد العالمي على أساس الوزن مقابل الطول وقياس محيط أعلى منتصف الذراع بين الأطفال من عمر 6 إلى 59 شهراً	تقارير مسح سمات
02	عدد الأولاد والبنات الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم دون مضاعفات وتم إدخالهم مؤخراً للعلاج في برنامج التغذية العلاجية في العيادات الخارجية	علاج سوء التغذية الحاد الوخيم بدون مضاعفات لدى الأطفال من سن 6-59 شهراً	تقارير شهرية من مواقع العلاج في العيادات الخارجية ومن الفرق المتنقلة
03	عدد الأطفال (البنين والبنات) الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم مع مضاعفات والذين تم إدخالهم حديثاً للعلاج في مراكز التغذية العلاجية	علاج سوء التغذية الحاد الوخيم مع مضاعفات عند الأطفال من عمر 0-59 شهراً	تقارير مراكز التغذية العلاجية الشهرية
04	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط الذين تم إدخالهم مؤخراً للعلاج في برنامج التغذية التكميلية المستهدفة	علاج سوء التغذية الحاد المتوسط عند الأطفال من عمر 6 إلى 59 شهراً	تقارير شهرية من برنامج التغذية التكميلية المستهدفة ومن الفرق المتنقلة
05	عدد النساء الحوامل والمرضعات الذين تم إدخالهم مؤخراً للعلاج في برنامج التغذية التكميلية المستهدفة	علاج سوء التغذية الحاد عند الحوامل والمرضعات	تقارير شهرية من برنامج التغذية التكميلية المستهدفة
06	عدد مقدمي الرعاية للرضع والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-23 شهراً الذين تم الوصول إليهم من خلال استشارات تغذية الرضع وصغار الأطفال	تقديم المشورة للأمهات / مقدمي الرعاية للأطفال الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين 0-23 شهراً	التقارير الشهرية من العيادات الخارجية والفرق المتنقلة وركن المشورة ومتطوعو المجتمع والتوعية
07	عدد الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهراً الذين يتلقون مسحوق المغذيات الدقيقة	مكملات المغذيات الدقيقة للفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهراً	التقارير الشهرية من العيادات الخارجية والفرق المتنقلة ومتطوعو المجتمع والتوعية
08	عدد الأطفال البنات والأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهراً الذين يتلقون مكملات فيتامين أ	مكملات فيتامين أ للفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 6-59 شهراً	التقارير الشهرية من العيادات الخارجية والفرق المتنقلة ومتطوعو المجتمع والتوعية
09	عدد الأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهراً المعرضين لخطر سوء التغذية الذين تم الوصول إليهم من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	الوقاية من سوء التغذية الحاد لدى الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهراً من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	التقارير الشهرية عن مواقع برامج توزيع الغذاء
10	عدد النساء الحوامل والمرضعات المعرضات لخطر سوء التغذية اللاتي تم الوصول إليهن مع برنامج التغذية التكميلية الشاملة	الوقاية من سوء التغذية الحاد عند النساء الحوامل والمرضعات من خلال برنامج التغذية التكميلية الشاملة	التقارير الشهرية من مواقع برنامج التغذية التكميلية الشاملة
11	عدد النساء الحوامل والمرضعات اللواتي يتلقين مكملات حمض الفوليك	مكملات الحديد - الفوليك للحوامل والمرضعات	قطاع الرعاية قبل الولادة في وزارة الصحة العامة والسكان والفرق المتنقلة ومتطوعو المجتمع والتوعية
12	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين تم فحصهم من خلال نظام مراقبة التغذية	الكشف عن سوء التغذية الحاد للأطفال دون سن الخامسة وإحالة حالات الهزال	النشرات / التقارير الشهرية من وزارة الصحة العامة والسكان / منظمة الصحة العالمية

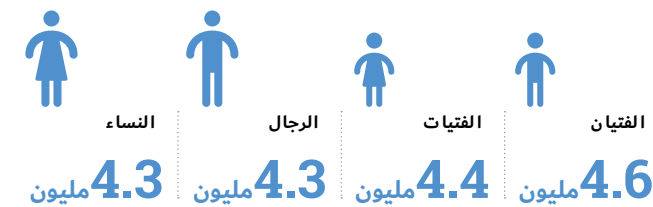
## 6.3 الحماية



### لمحة عامة

ترتفع آليات التكيف السلبية باستمرار، مثل زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمالة الأطفال، والتسول، والتسرب من المدرسة، والزواج المبكر والقسري، مما يزيد من إجهاد قدرات الأسر والمجتمعات على حماية الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة الأطفال والمراهقات والفتيان.

### الأشخاص ذوو الاحتياجات بحسب نوع الجنس والعمر



تشمل السمات المنتشرة للأزمة في اليمن الهجمات الجسدية المستهدفة والعشوائية على المدنيين وعلى البنية التحتية، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والتهجير القسري، والإخلاء القسري، ونقص التوثيق المدني، والتلوث الناجم من مخاطر المتفجرات. يؤدي تدمير المساكن والممتلكات وخسارتها، إلى جانب موجات النزوح الطويلة والمتعددة والظروف المعيشية المتدنية إلى تفاقم احتياجات الحماية. ولا تزال حقوق التوثيق المدني والإسكان والأراضي والممتلكات وحرية التنقل من أهم قضايا الحماية في جميع أنحاء البلاد.

يؤثر نقص/انعدام التوثيق المدني على 4 في المائة من الأشخاص المحتاجين في المجتمعات التي تم تقييمها وتنتشر هذه النسبة في 20 محافظة. وأكثر من 10 محافظات تضررت هي حجة والحديدة والجوف وتعز ومأرب وعمران وإب والضالع والبيضاء وذمار.

### السكان المتضررين

لا يزال اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون القادمون من البلدان المتضررة من الصراع من بين أكثر الفئات تضرراً، فهم يواجهون تهديدات على سلامتهم وكرامتهم كنتيجة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاحتجاز التعسفي والمطول والعمل القسري والعنف والقيود المفروضة على حريتهم في التنقل على أيدي السلطات أو شبكات التهريب / الاتجار. وتواجه مجموعات اللاجئين الأخرى التي تعيش في اليمن أيضاً مخاطر حماية جسيمة، بما في ذلك نقص التوثيق المدني والقيود المفروضة على حركتهم، والحواجز اللغوية، والاعتماد على المهربين، ونقص المعلومات. على طول الطريق، يفترق المهاجرون إلى المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى شحة المياه الصالحة للشرب وانعدام المأوى. تشمل مخاطر الحماية التي يُبلغ عنها المهاجرون مخاطر العنف المستهدف، والاتجار بالبشر، والتجنيد القسري، والعمل بدون أجر، والتحرّكات القسرية والترحيل، والاحتجاز، والإساءة الجسدية والنفسية بما في ذلك التعذيب والاعتصاب.

الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع وانعدام الأمن، أكثرهم في حالة نزوح مطول أو نزحوا عدة مرات، يواجهون مخاطر حماية متزايدة، حيث يواجه هؤلاء الأشخاص ضائقة نفسية اجتماعية بسبب الاضطراب في الروتين اليومي، والإخلاء القسري، وعدم القدرة على حياة الأراضي، وانهيار النسيج الاجتماعي والتماسك. في بعض الحالات، يتم فصل الأطفال عن أسرهم أو مقدمي الرعاية. كما يؤثر غياب أو تلف الوثائق

في المناطق المتضررة بشكل مباشر من الأعمال القتالية أو القرية من الخطوط الأمامية، لا يزال السكان المتضررون، بمن فيهم النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة واللاجئون والمهاجرون، يواجهون المعاناة وارتفاع معدلات الوفيات والإصابات، لا سيما في محافظات صعدة وتعز والبيضاء والجوف. وما زالت مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام تلحق الأضرار بالناس.

تؤدي الأمطار الغزيرة والسيول إلى تدهور ظروف المأوى للأشخاص الضعفاء، مما يعرضهم لمخاطر الحماية، بما في ذلك الافتقار إلى الخصوصية والاستغلال والإساءة.

إن تحقيق الحلول الدائمة أمر معقد بسبب الديناميكيات السياسية والقتال المستمر وانعدام الأمن بما في ذلك عدم التيقن والشكوك نتيجة انتهاء الهدنة (2 أبريل - 2 أكتوبر 2022م). في حين أن نوايا العودة عالية، بسبب الأثر الإيجابي للهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر، فإن العقبات الحالية التي تحول دون العودة تقوض احتمالات العودة المستدامة وإيجاد الحلول. تشير المراقبة الميدانية إلى أن أولئك الذين عادوا لم يتوصلوا إلى حل دائم لنزوحهم ويحتاجون إلى مزيد من الدعم. علاوة على ذلك، فإن السكان النازحين، غير القادرين أو غير الراغبين في العودة، يعتبرون الاندماج المحلي خياراً مفضلاً، حيث تتوفر فرص كسب العيش والسكن والتعليم والرعاية الصحية.

لا تزال النساء والفتيات من جميع الفئات العمرية يتأثرن تأثراً غير متناسب من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فغياب المؤسسات التي تضمن حقوق النساء والفتيات وسلامتهن يقوض حقهن في العيش بأمان وكرامة. كما أن الوصول إلى الحقوق والحريات الأساسية أكثر صعوبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، لا سيما في المناطق الريفية أو النائية، وكذلك النساء والفتيات اللائي يفتقرن إلى الوصول إلى الوثائق القانونية بسبب القوانين والإجراءات التمييزية. غالباً ما ينعكس النقص في التوثيق القانوني على أطفالهم، لا سيما أطفال الأقليات والأسر التي تعولها نساء، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع وتقويض حقوق الأجيال القادمة.

تضع أعراف النوع الاجتماعي غير المنصفة النساء والفتيات في مناصب التبعية وتستخدم لتبرير استخدام العنف ضدهن في جميع أنحاء البلاد. في حين أن حدة الصراع قد هدأت في جميع أنحاء البلاد، هناك خطر كبير من أن تتضاعف القيود المفروضة على النساء والفتيات، بسبب تطبيق مبدأ المحرم على نطاق واسع، خاصة في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، مع أشكال أخرى من تهديدات العنف في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في ظل وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. على الرغم من انتشار الأعراف الثقافية والاجتماعية المحافظة، لا يسلم الأولاد والرجال من العنف المبني على النوع الاجتماعي رغم أن الخدمات نادراً ما تستجيب بشكل ملائم لاحتياجاتهم.

### تحليل الاحتياجات الإنسانية

ظل الوضع الأمني في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2022م متقلباً، حيث تضرر المدنيون بشكل مباشر وغير مباشر من الهجمات الجسدية والاشتباكات و/أو استخدام المتفجرات. حتى خلال فترة الستة أشهر من الهدنة بقيادة الأمم المتحدة، كانت هناك تقارير مستمرة عن الأعمال القتالية في مناطق معينة على طول الخطوط الأمامية. حتى أكتوبر 2022م، تم الإبلاغ عن 1,137 حالة عنف في اليمن خلال العام من خلال مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين. وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد الضحايا المدنيين في جميع أنحاء البلاد بشكل عام على أساس شهري خلال العام الماضي. مع ذلك، شهدت بعض المناطق ارتفاعاً في عدد الضحايا المدنيين، وسُجل أكبر عدد من الضحايا المدنيين في صعدة (705)، تليها الحديدة (294)، وتغز (256)، ومأرب (107) وشبوة (104).

إن ضعف حرية التنقل بسبب انعدام الأمن و/أو نقص الوثائق القانونية له عواقب وخيمة على حياة وصحة وعافية النازحين والمجتمعات، فهو يحد من قدرتهم على البحث عن الأمان بعيداً عن آثار الصراع، ويحد من وصولهم إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، بينما يعيق قدرتهم على تأمين سبل عيش مستدامة. في بعض الحالات، يؤدي ذلك أيضاً إلى تشتت الأسر ويضع عقبات أمام لم شمل الأسرة. بشكل عام، من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الفقر والتهمةيش والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

المدينة أيضاً على وصول الأطفال إلى الخدمات الأساسية (مثل التعليم) وفرص سبل كسب العيش والاستفادة من الحلول.

عانت مجتمعات المهمشين، التي استقرت إلى حد كبير في المدن المتضررة من الصراع في عدن، وتغز، والحديدة، وكذلك في ذمار (مديرية جبل الشرق)، منذ فترة طويلة من التمييز والإقصاء الاجتماعي وصعوبة الحصول على الخدمات العامة، كما أن نبذ هذه المجتمعات يتفاقم عادة بسبب عدم وجود شهادات الميلاد والوثائق المدنية. تعيش مجتمعات المهمشين أيضاً في مساكن غير رسمية غير مناسبة ويتعرضون باستمرار لخطر الإخلاء. وغالباً ما تتعرض النساء، خاصة غير المتزوجات أو الأرامل أو المطلقات أو المسنات أو ذوات الإعاقة، لمزيد من التهميش بسبب جنسهن. كما يكون أطفال المهمشين في الغالب خارج المدرسة وكثيراً ما يُعثر عليهم وهم يتسولون في الشوارع. بشكل عام، أدى استبعاد المهمشين إلى ضعف حصولهم على الخدمات الأساسية والتعليم الرسمي وارتفاع معدلات الأمية، مما ساهم في دائرة الفقر.

يتعرض كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة للوصم والعزلة الاجتماعية، كما أنهم معرضون بشكل متزايد لخطر التخلف عن الركب والانفصال عن أسرهم ومقدمي الرعاية بسبب النزوح. كما يواجه الأطفال مخاطر شديدة في الحماية وانتهاكات لحقوقهم، بما في ذلك الفصل بين أفراد الأسرة وتجنيد الأطفال وزواج الأطفال وأشكال العمل الاستغلالية والاتجار بالأطفال نتيجة للصراع والصعوبات الاقتصادية وعدم الحصول على التعليم.

النساء والفتيات والرجال والفتيان الذين يتعرضون للتهديد المباشر واللحظي لحوادث مخلفات الحرب القابلة للانفجار والغارات الجوية والصواريخ والقصف وحوادث الأسلحة الصغيرة يعانون من الصدمات الجسدية والنفسية وكذلك تقييد حرية حركتهم والتهديدات المباشرة لحياتهم وأمنهم. يواجه الأشخاص المصابون وأسراهم، بما في ذلك الناجون من المتفجرات من مخلفات الحرب والحوادث الأخرى ذات الصلة بالصراع، احتياجات طارئة للدعم بسبب مساعدات الضحايا الشاملة المحدودة.

تستمر العودة التلقائية للنازحين، عاد معظمهم إلى محافظات عدن وتغز وشبوة ولحج وأمانة العاصمة. يُظهر تحليل الاتجاهات بعد الهدنة زيادة في عدد العائدين مقارنة بالفترات التي سبقت الهدنة. ويكافح العائدون من أجل إعادة بناء منازلهم، أو الحصول على الخدمات الأساسية أو إيجاد فرص لكسب العيش المستدامة، مما يتسبب في ظهور تحديات مع ارتفاع فرص النزوح الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعرض لمخلفات الحرب القابلة للانفجار يخلق عقبات إضافية لمن يحاولون العودة إلى مناطقهم الأصلية، حيث يواجه من استطاع العودة تحديات مباشرة في المسكن والأرض والممتلكات مثل السكن الثانوي أو ضياع وثائق الملكية أو الافتقار إلى ملكية العقارات. إذا لم تتم معالجة هذه القضايا، فقد تواجه هذه الأسر نزاعات مطولة حول مطالبات الأراضي والممتلكات أو تضطر إلى اللجوء إلى ترتيبات الاستضافة المكتظة أو المساكن الإيوائية غير الملائمة. في كثير من الحالات، تتخذ الأسر الأكثر ضعفاً اجتماعياً واقتصادياً – مثل الأسر التي تعيلها نساء أو الأسر الكبيرة – استراتيجيات تكيف سلبية.

شهدت الهدنة بوساطة الأمم المتحدة زيادة طردية في العودة التلقائية إلى مواطن النازحين الأصلية، حيث أشار 47 في المائة من النازحين إلى نيتهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية إذا تحسن الوضع. وتشمل العوامل المحددة المذكورة ما يلي: السلامة والأمن على المدى الطويل (51 في المائة)، الوصول إلى السكن الملائم أو إعادة تأهيل الممتلكات، بما في ذلك المساكن والأراضي والممتلكات (21 في المائة)، الحصول على الخدمات الأساسية (13 في المائة)، الوصول إلى فرص كسب العيش (28 في المائة)، وإزالة الألغام الأرضية/مخلفات الحرب القابلة للانفجار/ الذخائر غير المنفجرة (21 في المائة). يحتاج ما يقدر بـ 257,000 أسرة إلى حلول دائمة تتعلق بالمساعدة في المساكن والأراضي والممتلكات، بما في ذلك المساعدة على التعافي واستبدال وثائق المساكن والأراضي والممتلكات المفقودة أو التالفة. كما يحتاج هؤلاء الأشخاص إلى الدعم لتقديم مطالبات للمساكن والأراضي فيما يتعلق بالسكن الثانوي لمنازلهم وأراضيهم في مواطنهم الأصلية والوصول إلى الأرض المناسبة والسكن اللائق/المخزون السكني وأمن الحياة في أماكن الاندماج.

تُعد عمليات الإخلاء القسري مصدر قلق كبير فيما يتعلق بالحماية حيث تم تسجيل 31,807 شخصاً بين يناير وسبتمبر 2022م. غالبيتهم تم الإبلاغ عنهم في محافظات البيضاء وعمران وذمار وإب وصعدة وأمانة العاصمة.

تعرض مخلفات الحرب القابلة للانفجار حياة المدنيين للخطر، وتحد من حرية التنقل بأمان وكرامة، وتؤثر على الفرص الاقتصادية، وتزيد من انعدام الأمن الغذائي سوءاً، وتعيق إعادة تأهيل البنية التحتية العامة مثل المدارس أو الطرق، وتحد من إيصال المساعدات الإنسانية بأمان والوصول الآمن إلى الخدمات للأشخاص المحتاجين. تشكل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة أيضاً عقبة رئيسية أمام عودة آلاف النازحين إلى ديارهم، لا سيما في الحديدة والجوف ولحج ومأرب وتعز.

يتفاقم أثر الأزمة بسبب العوائق البيروقراطية، التي تحد من الوصول الإنساني، وتؤثر على الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية وتحد من وصول شركاء العمل الإنساني إليهم. ويحد شرط المحرم (شرط تنقل النساء والفتيات بموافقة و/أو بمرافق من الأقارب الذكور) من الوصول إلى الأشخاص المتضررين وذلك من خلال منع وصول العاملات في المجال الإنساني إلى مجموعات سكانية من مختلف الأجناس لضمان توفير استجابة قائمة على المبادئ وذات جودة ومناسبة لجميع الفئات السكانية، بما في ذلك السكان الإناث. لا يأخذ شرط المحرم في الاعتبار احتياجات الأسر التي تعيلها سيدات أو أفراد الأسرة من الدرجة الأولى الذين لا يستطيعون التخلي عن عملهم أو تعليمهم لمرافقة الموظفين خارج المكتب. كما أنه يحد ويفرض قيوداً شديدة على حرية التنقل فيما يتعلق بالسكان الإناث في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله، ويقوض بشكل أكبر وصولهم إلى المعلومات الآمنة والكرامة، والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية الحيوية.

يقوض نقص/فقدان الوثائق المدنية الناس من الحصول على حقوقهم الأساسية ويمنعهم من ذلك، ويؤدي إلى تفاقم الممارسات التمييزية، ويزيد من القيود المفروضة على حرية التنقل، وله آثار خطيرة على حق التمتع بالمساكن والأراضي والممتلكات والحقوق الأخرى، ويعيق آفاق العودة المستدامة والحلول، بما في ذلك الإدماج المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيود الحركة الناتجة عن عدم وجود وثائق مدنية تؤثر على قدرة الناس على الوصول إلى الخدمات الإنسانية الأساسية عبر المجموعات القطاعية، بما في ذلك احتياجاتهم الصحية والتعليمية والغذائية وسبل العيش.

أدت الهدنة بوساطة الأمم المتحدة إلى الحد من القتال، وأدت إلى عودة تلقائية على نطاق صغير، فضلاً عن زيادة نية العودة، إلى جانب زيادة طردية في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات مما يشكل مصدر قلق رئيسي متزايد في جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، فإن تخصيص الأراضي من قبل السلطات والإطار القانوني فيما يتعلق بالحصول على الأرض، وخاصة لمجموعات / قبائل معينة، يؤدي إلى تفاقم الممارسات التمييزية والتهميش والتوترات الاجتماعية ويقوض التماسك الاجتماعي.

قدرت مجموعة عمل المساكن والأراضي والممتلكات أن 1.4 مليون شخص يعيشون في حيازة غير آمنة، ويواجهون مشاكل المساكن والأراضي والممتلكات والتهديدات بالإخلاء، مما يتطلب دعماً للوفاء بحقوقهم في هذه المسائل، من بينهم 592,000 شخص في حاجة ماسة. ينبع انعدام أمن الحيازة من ترتيبات الحيازة غير المستقرة وعدم القدرة على تحمل تكاليف السكن، حيث يعيش أكثر من ثلثي 4.5 ملايين نازح في مساكن مستأجرة أو ترتيبات استضافة، معظمهم يفتقرون إلى عقود الإيجار مما يجعلهم عرضة لزيادة تعسفية في الأسعار وللمضايقات والعنف. أفاد 82 في المائة من النازحين عن مواجهة صعوبات في دفع الإيجار، مع عدم تمكن 76 في المائة منهم من دفع الإيجار لأكثر من ثلاثة أشهر. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عمليات الإخلاء، مما تسبب في كثير من الحالات إلى مصادرة ممتلكات الأسرة بما في ذلك الوثائق المدنية والمساكن والأراضي والممتلكات وسجن رب الأسرة، مما زاد بشدة من مخاطر الحماية للأسر الفقيرة غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بما في ذلك الإيجار.

يعيش ما تبقى من النازحين في واحد من 2,431 موقع استضافة ومراكز جماعية لا تتوفر فيها الخدمات بصورة جيدة، 75 في المائة منها على أراض خاصة و 13 في المائة فقط لديها اتفاقيات إسكان. وينتمي غالبية النازحين المقيمين في مواقع الاستضافة إلى مجتمع المهمشين، والذين تم استبعادهم بشكل منهجي من الوصول إلى أسواق الأراضي / الإسكان الرسمية. وأدى التنافس على الوصول إلى موارد الأراضي والمياه واستخدامها في المواقع وحولها إلى نزاعات ملحوظة بشأن المساكن والأراضي والممتلكات بين النازحين والمجتمعات المضيفة. وأعاقت هذه النزاعات توفير المأوى الدائم وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ظهور تحديات الصحة والحماية وإضعاف العلاقة الأساسية المحفوفة بالمخاطر بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

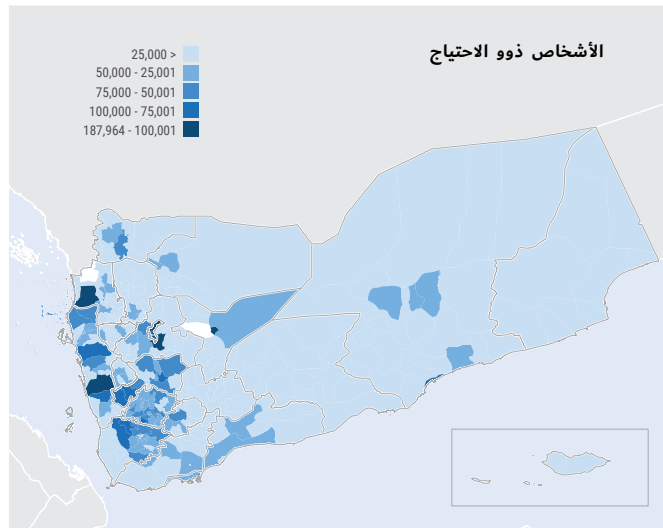
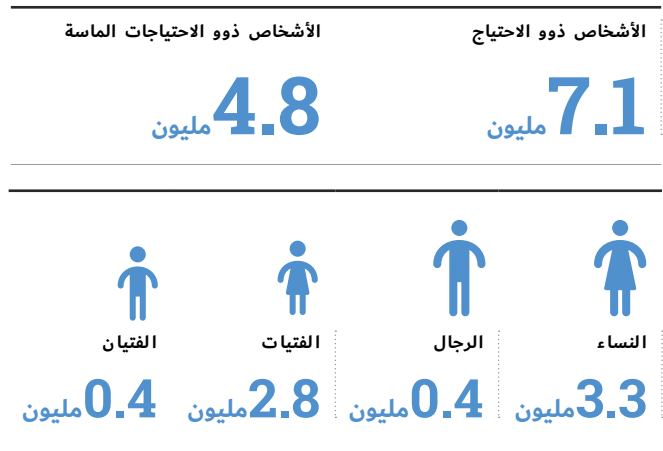


## مجال المسؤولية 1: حماية الطفل

لا يزال زواج الأطفال يشكل خطراً جسيماً على الحماية. وفقاً لدراسة اليونيسف حول الأعراف الاجتماعية والدوافع السلوكية المتعلقة بزواج الأطفال في اليمن، وافق 62 في المائة من الأشخاص الذين تم تقييمهم بشدة / إلى حد ما على أن اغتنام الفرصة للزواج الجيد هو أكثر أهمية من مواصلة تعليمهم، ووافق 82 في المائة إما بشدة أو إلى حد ما على أن أهم دور للمرأة هو رعاية المنزل والأطفال والأسرة.

يحد غياب نظام إدارة معلومات حماية الطفل المشترك بين الوكالات من موثوقية البيانات المتعلقة بالأطفال المعرضين لمخاطر الحماية في جميع أنحاء البلاد، وهو ما يمثل بدوره تحدياً يعكس بدقة الاحتياجات والثغرات في مجال مسؤولية حماية الطفل.

## مجال المسؤولية 2: العنف القائم على النوع الاجتماعي



## تحليل الاحتياجات

لا تزال حياة النساء والفتيات، وأحياناً حياة الفتيان والرجال في اليمن، عرضة لقيود وانتهاكات بسبب جنسهم. إن الفجوة الاجتماعية في اليمن بين الجنسين محصنة بالتمييز المنهجي والمؤسسي، فتواجه النساء والفتيات من جميع الأعمار، ومن مختلف الخلفيات الاجتماعية أو الثقافية أو الأصل، خطر التعرض الفعلي للعنف والتهميش والتمييز على أساس يومي والتعرض الفعلي له. ويزداد الوضع تفاقمًا بالنسبة

الأشخاص ذوو الاحتياجات الماسة

5.5 مليون

الأشخاص ذوو الاحتياجات

9.0 ملايين

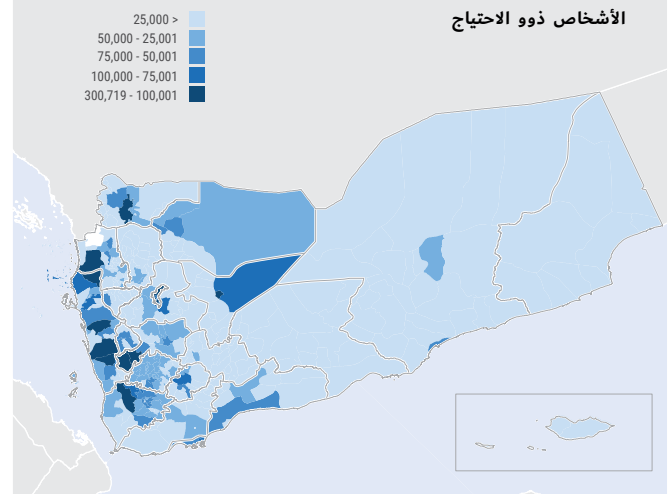
الفتيان

2.8 مليون

الفتيات

2.7 مليون

الأشخاص ذوو الاحتياجات



## تحليل الاحتياجات

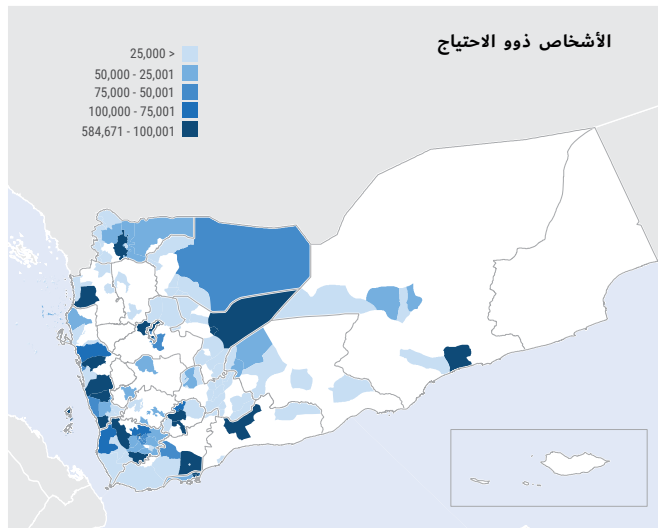
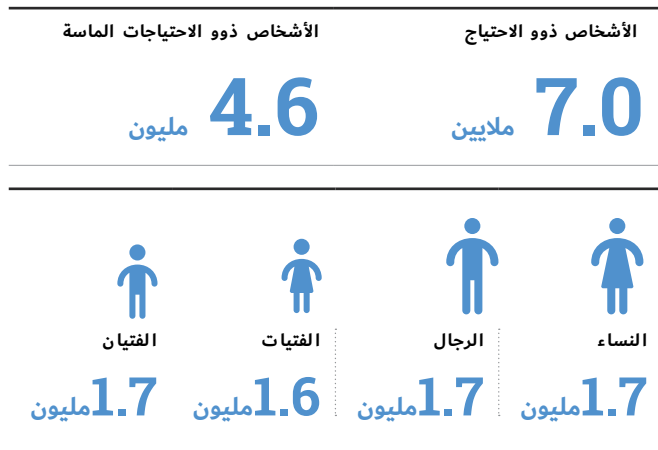
لا تزال مخاطر حماية الطفل بالنسبة للفتيان والفتيات شديدة، لا سيما في المناطق التي تكون فيها شدة الاحتياجات عالية ويكون فيها الصراع مستمراً. يضع الأطفال وأسرهم آليات تكيف سلبية تضر بالفتيان والفتيات مثل عمالة الأطفال والتسول وزواج الأطفال، مع تعرضهم للعنف والاستغلال الجنسيين وتجنيدهم الأطفال. يواجه الأولاد أشكال عمل يمكن تصنيفها على أنها عمالة الأطفال أو أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

تتزايد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، تم الإبلاغ عن 108 ضحية من الأطفال في جميع أنحاء اليمن في عام 2022 وفقاً لتقدير مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين الفصلي (يوليو - سبتمبر 2022م)، مما يمثل زيادة بنسبة 77 في المائة عن 61 ضحية من الأطفال تم الإبلاغ عنهم في الربع الثاني من عام 2022م. كان أكثر من ثلثي (69 في المائة) الضحايا من الأطفال بسبب مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك 41 ضحية من الأطفال تم الإبلاغ عنهم نتيجة لحوادث الذخائر غير المنفجرة و33 آخرين في انفجارات الألغام الأرضية. خلال الربع الثالث من عام 2022م، نتج عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار 39 ضحية من الأطفال. يتعرض الأطفال، من بينهم النازحون والعائدون، الذين ليسوا على دراية تامة ببيئتهم لحوادث الذخائر غير المنفجرة.

قبل السلطات في جميع أنحاء اليمن. وهذا في الواقع يتطلب من النساء والفتيات ذوات الإعاقة التكيف مع الخدمات الحالية القائمة، في حين أن الاستجابة الشاملة لا توفر سوى القليل من الفرص أو التشجيع. ومع ذلك، فإن التقييم الصحيح لاحتياجات أي امرأة و/أو فتاة معرضة لخطر جسيم، حيث يتم تقييد مشاركة العاملات في مجال الإغاثة بشكل متزايد في هذا المجال (بسبب المحرم).

تحتاج النساء والفتيات وغيرهم من المعرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن إلى دعم شامل من السلامة والصحة إلى المساعدة القانونية والتمكين الاقتصادي، شريطة توفير السلامة للجميع ولمقدمي الخدمات وللمستفيدين. لا تزال هناك حاجة إلى استمرار الوعي مع المجتمعات المحلية وقادتها من أجل تمكين الوصول الآمن إلى الخدمات ومنع حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات إلا بشكل ضئيل أو معدوم.

### مجال المسؤولية 3: الأعمال المتعلقة بالألغام



لأفراد الأقليات والمشردين والأسر التي تعولها نساء والأشخاص الذين يعانون من إعاقات. كما تتعرض احتياجات النساء والفتيات باستمرار لتحديات الثقافة والتقاليد، مما يقوض الاستجابات الملائمة والجيدة لاحتياجاتهن. يرفض صانعو القرار (الذين يهيمنون على الذكور بشكل كبير) احتياجات النساء والفتيات (وأصواتهن)، في حين أن الخدمات القليلة الموجودة تواجه تحديات مستمرة في عملياتها ومع ذلك تغمرها النساء والفتيات المحتاجات.

تكافح النساء والفتيات في مستويات مختلفة من الأزمات والحرب وانعدام الأمن الغذائي والفقر العام من أجل العافية. فهناك القليل من الراحة التي يتم توفيرها من خلال المساعدات، وأي حماية مجتمعية أو مملوكة للدولة، أصبحت بعيدة المنال أو غير فعالة مع كل حركة أو نزوح أو إعاقة. ويعيق التطور المهني أو الشخصي لإمكانيات النساء والفتيات، ويفرض تكاليف باهظة على حريتهن في التنقل ووصولهن الكريم إلى خدمات مثل الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. ويعتبر زواج الأطفال والزواج المبكر في بعض الأحيان آليات تكيف وتضرر نساء أخريات بدون قريب ذكر إلى الزواج لمساعدتهن في الحصول على الخدمات. ومع ذلك، حتى عندما لا يكون المحرم مطلوباً (في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية)، تظل الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء، واحتياجات النظافة الشخصية والتعليم، بدون إجابة واضحة بسبب أنظمة الحماية والبنية التحتية المدمرة، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر وظهور أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والحرمان من الوصول إلى الخدمات والفرص، والعنف المنزلي (عنف الشريك الحميم)، وزواج الأطفال، والزواج القسري.

تستمر احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في الازدياد ولكن يتم تلبيةها مع وصول محدود إلى الخدمات المتخصصة، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما يترك النساء والفتيات لوسائلهن الخاصة في معالجة الصدمات، والمخاطرة بالعزلة، والإساءة والاستغلال (الجنسي) أو غير ذلك. في الوقت نفسه، في ظل نقص الوصول الآمن إلى المعلومات، تظل النساء والفتيات في جهل بحقوقهن وقدرتهن على طلب المساعدة بأمان. يتم تثبيط طلب المساعدة للناجين/الناجيات من خلال إجراءات مثل تعليق توفير الإدارة السريرية للاغتصاب في بعض المجالات أو القيود المفروضة على توزيع مجموعة مواد ما بعد الاغتصاب و/أو مجموعة مواد حفظ الكرامة.

تواجه النساء والفتيات تحديات متساوية في الوصول إلى العدالة، مما يزيد من احتياجاتهن للمساعدة القانونية، لا سيما في قضايا الأحوال المدنية والتوثيق والميراث وحقوق الحضانة. غالباً ما تضع بيئة إلقاء اللوم على الضحايا النساء والفتيات في نزاع مع القانون، بما في ذلك الاحتجاز على أساس التمييز الذي يسمح به القانون الجنائي. في حين أن التعديلات على هذا القانون والقوانين والمعايير المماثلة هي إجراء وقائي ضروري، هناك حاجة إلى دعم قانوني يتماشى مع مبادئ السرية والتعافي وإعادة الإدماج الآمن لهؤلاء النساء في المجتمع.

تظل النساء والفتيات ذوات الإعاقة غير مرئيات بالنسبة لمقدمي الخدمات، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، حيث لا يتم تأمين الوصول الآمن وتقييمات الاحتياجات المستهدفة والقائمة على المبادئ من

## تحليل الاحتياجات

أدت مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة، إلى سقوط آلاف الضحايا المدنيين في اليمن منذ بداية الصراع. وتتزايد مخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار خلال موسم الأمطار، فمع هطول الأمطار الغزيرة والسيول تنجرف الذخائر وعلامات التحذير وينزح الناس إلى مناطق غير آمنة. ومع وجود موسمين ممطرين كل عام، فإن هذا الخطر ذات أهمية في اليمن.

منذ عام 2018م، وفقاً لبيانات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين (وهو مصدر مفتوح لم يتم التحقق منه) أسفرت مخلفات الحرب القابلة للانفجار عن سقوط 2,311 ضحية مدنية تم الإبلاغ عنها، منها 822 حالة وفاة. وانخفض عدد الضحايا المدنيين في عام 2020م، لكن الأرقام ارتفعت مرة أخرى في عام 2021م، حيث تم الإبلاغ عن 419 ضحية مدنية بسبب مخلفات الحرب القابلة للانفجار، بزيادة قدرها 18 في المائة عن العام السابق. علاوة على ذلك، مع الإبلاغ بالفعل عن 620 ضحية مدنية من مخلفات الحرب منذ يناير 2022م، سيكون المجموع السنوي هو الأعلى في سجلات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين. أما المتوسط الشهري لعدد الضحايا المدنيين من مخلفات الحرب القابلة للانفجار حتى أكتوبر 2022م وصل إلى 66 أي أعلى بنسبة 44% من المتوسط الشهري لعام 2021م البالغ 35%. كما تسببت حوادث الألغام الأرضية في أكبر عدد من ضحايا مخلفات الحرب القابلة للانفجار منذ بداية عام 2018م حيث وصلت إلى 1,286، وهو ما يمثل 56 في المائة من الإجمالي، تليها 506 ضحية من الذخائر غير المنفجرة و492 ضحية من العبوات الناسفة.

شهدت المحافظات ذات خطوط المواجهة النشطة عادةً أعلى عدد من الضحايا المدنيين من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، فمدينة الحديدة كانت باستمرار من بين أكبر عدد ضحايا مخلفات الحرب في البلاد، حيث بلغ إجمالي عدد ضحايا مخلفات الحرب القابلة للانفجار 985 منذ بداية عام 2018م. وشهدت تعز 385 ضحية من مخلفات الحرب القابلة للانفجار في نفس الفترة الزمنية، بينما شهدت الجوف والبيضاء والضالع أكثر من 100 ضحية من المدنيين من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

في مناطق خطوط المواجهة، معظم حوادث مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي تم الإبلاغ عنها هي بسبب الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية. وشهدت الحديدة وتعز والجوف والبيضاء أكبر عدد من الضحايا المدنيين المبلغ عنها نتيجة حوادث الألغام الأرضية، بينما تم تسجيل أعلى عدد من ضحايا القذائف غير المنفجرة في الحديدة وصعدة وصنعاء ومأرب. يبدو أن تهديد العبوات الناسفة أكثر انتشاراً في المناطق الحضرية مثل مدن عدن وتعز والمخا، وكذلك في يؤر التوتر في العديد من المحافظات الخاضعة لسيطرة أنصار الله.

منذ بداية عام 2022م، كانت المحافظات الخمس التي تضم أكبر عدد من ضحايا مخلفات الحرب القابلة للانفجار من المدنيين هي الحديدة، وتعز، وصعدة، ومأرب، والجوف، حيث شهدت الحديدة عدداً كبيراً للغاية، حيث تم الإبلاغ عن 685 ضحية من مخلفات الحرب من المدنيين منذ بداية عام 2018م و243 (35 في المائة) منذ انتقال خطوط المواجهة في المحافظة في نوفمبر 2021م. ويتجاوز عدد الضحايا المدنيين البالغ عددهم 200 الذين تم الإبلاغ عنهم حتى الآن

في الحديدة في عام 2022م العدد الإجمالي السنوي لعام 2021م البالغ 118 أي أكثر من الضعف منذ عام 2021م، عندما تم الإبلاغ عن 18 ضحية من المدنيين من مخلفات الحرب القابلة للانفجار. شهدت مأرب زيادة في عدد ضحايا مخلفات الحرب، حيث تم الإبلاغ عن 40 ضحية من مخلفات الحرب القابلة للانفجار حتى الآن في عام 2022م، وتم تسجيل 38 بالمائة من إجمالي 106 من ضحايا مخلفات الحرب القابلة للانفجار في المحافظة منذ بداية عام 2018م.

يكن التحدي الرئيسي في معالجة تهديد مخلفات الحرب القابلة للانفجار في صعوبة إجراء تقييم على مستوى البلد، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، من أجل تحديد المناطق الملونة وتحديد الأولويات بكفاءة للمناطق التي تحتاج إلى تطهيرها أولاً. لم يتم إجراء مسح منهجي في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله، بينما بدأ مسح أساسي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في نوفمبر 2021م، بدعم من جميع الشركاء المنفذين. ويستمر التغير المستمر لخطوط المواجهة في المناطق شديدة الخطورة، بما في ذلك خطوط المواجهة النشطة والسابقة والمناطق الحدودية، مما يهدد حياة الفتيات والفتيان والنساء والرجال وسبل عيشهم.

تتزايد مخاطر مخلفات الحرب القابلة للانفجار في المناطق التي تأثرت مؤخراً بالصراع وحيث يصبح الوصول إلى الأراضي متاحاً بشكل أكبر. كما تمنع هذه المخاطر العودة الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية. المسوحات غير الفنية والفنية إلى جانب إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المنفجرة مطلوبة للسماح بالوصول الإنساني لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح. وينبغي تثقيف الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وخاصة الأطفال بمخاطر الذخائر المنفجرة بالتوازي مع أنشطة تطهير الأراضي من المخاطر. محدودة دعم مساعدة الضحايا بسبب نقص التمويل والقدرات، بما في ذلك خدمات الحماية المتخصصة والإحالات إلى قطاع الصحة، والذي يتم توفيره بشكل أساسي من خلال شركاء مجموعة قطاع الحماية.

## توقعات الاحتياجات

في أجزاء عديدة من البلاد، لا سيما مناطق خطوط المواجهة، تستمر الأعمال القتالية النشطة في التسبب في سقوط ضحايا من المدنيين ونزوحهم. كما سيؤثر الافتقار إلى إثبات الهوية القانونية سلباً على قدرة الأجيال القادمة على الوصول إلى الخدمات الأساسية ويقوض جهود الناس لحل مشكلات الإسكان والأراضي والممتلكات، والوصول إلى الحقوق الأخرى التي تقوض في النهاية آفاق الحلول الدائمة. قد يصبح السكان النازحون، خاصة أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في العودة إلى مواطنهم الأصلية بسبب اعتبارات السلامة وغيرها من الاعتبارات، معرضين للخطر بشكل متزايد ويعتمدون على المساعدات الإنسانية.

ستستمر الأعمال القتالية المستمرة والصعوبات الاقتصادية وانهيار هيكل الدعم المجتمعي ونقص الخدمات في إلحاق خسائر فادحة بالأطفال. وستكون النساء والفتيات في مواجهة دائمة للتأثير غير المتناسب للأزمة، والأشكال المركبة من العنف عند تعرضهن لأشكال متداخلة من التمييز والاستبعاد الاجتماعي. وسيبقى التلوث بالذخائر المنفجرة خطراً كبيراً على السكان الذين يعيشون في المناطق التي شهدت أعمالاً قتالية، وعلى نحو متزايد للأفراد العائدين إلى مجتمعاتهم

في عام 2023، وبالتالي سيؤدي هذا التدفق إلى الضغط على المرافق والخدمات المتدهورة أصلاً في البلاد، مما يخلق توترات إضافية بين المجتمعات.

## المراقبة

تستخدم المجموعة القطاعية أحد عشر مؤشراً لتقدير الاحتياجات والشدة في جميع المديریات الـ 333 في اليمن:

وسيزل أكبر عائق للوصول إلى الإيصال الآمن للمساعدات الإنسانية والمساعدات للأشخاص المحتاجين. سيؤدي تزايد الضعف إلى مزيد من الإهمال للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وستصبح العوائق التي تحول دون تحقيق الحلول الدائمة أكثر دقة ويصعب معالجتها.

نظراً للوضع في القرن الأفريقي إلى جانب حقيقة أن غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين ينحدرون من بلدان متأثرة بالصراع، فمن المتوقع أن يمر عدد كبير من الأفراد العابرين لليمن أو يقيمون فيه

م	المؤشرات	المصدر
01	نسبة النازحين إلى السكان المضيفين	مصنوفة تتبع النزوح / مجموعة عمل الحماية
02	عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنه (قتلى أو جرحى)	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
03	عدد خدمات الحماية المتاحة للنازحين والمتضررين في كل مديرية	مجموعة بيانات التقارير من مجموعة قطاع الحماية 2022م
04	عدد الأفراد الضعفاء ذوي احتياجات الحماية الخاصة في كل مديرية	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
05	عدد الأفراد الذين ليس لديهم وثائق مدنية صالحة وغير قادرين على الحصول عليها	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
06	عدد الأسر التي لديها مسكن / مأوى تضرر أو تدمر بسبب العنف أو الصراع أو الأخطار الطبيعية	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
07	عدد الأسر التي أبلغت عن حوادث تهديدات بالإخلاء	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
08	نسبة نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى	رسم خرائط الخدمة، من يفعل ماذا ومتى؟ وأين؟
09	عدد النساء والرجال والفتيات الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الذخائر المنفجرة على مستوى المجتمع (البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين بشأن مخاطر المتفجرات فقط مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس)
10	نسبة الفتيات / الفتيان المنخرطين في عمالة الأطفال الخطرة (البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	اليونيسف قاعدة بيانات مجال المسؤولية بمجموعة الحماية تقييم المواقع متعدد القطاعات مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م
11	نسبة الأطفال المعرضين لخطر متزايد من التعرض للعنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال نتيجة ترك المدارس	قاعدة بيانات مجال المسؤولية بمجموعة قطاع الحماية تقييم المواقع متعدد القطاعات اليونيسف ومجموعة قطاع التعليم مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م

7.3

## القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين



## لمحة عامة

في المائة) وحضرموت (21 في المائة) ومخيم خرز في محافظة لحج (16 في المائة) - المخيم الوحيد في اليمن الذي يستضيف حوالي 9,400 لاجئ صومالي. في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، يعيش 93 في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في محافظة صنعاء ومنطقة العاصمة. وبشكل عام، فإن 34 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من النساء و23 في المائة من الأطفال.

معظم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المتجهين في طريقهم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج هم من الرعايا الإثيوبيين، ويتألفون إلى حد كبير من الشباب الذكور وبنسبة 22 في المائة من النساء و10 في المائة من الأطفال. في حين أن الوافدين لا يزالون أقل مما كان عليه في بداية جائحة فيروس كورونا، ولكنهم زادوا بشكل كبير في عام 2022م، حيث وصل العدد إلى 27,693 شخصاً. من المتوقع حدوث زيادة في عدد الوافدين في عام 2023م، حيث من المتوقع وصول 62,629 شخصاً بحلول نهاية عام 2023م.

## تحليل الاحتياجات الإنسانية

المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يمثلون بعض الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً في اليمن لديهم احتمالات محدودة للاعتماد على أنفسهم ويواجهون تحديات كبيرة للوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، فهم يتعرضون لمستويات عالية من الوصم والتمييز ويتم استبعادهم بشكل عام من أنظمة الدعم المحلية وآليات الحماية المجتمعية.

من غير المعروف بالضبط عدد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعبرون اليمن. ومع ذلك، تشير مراقبة الحماية إلى أن المجموعات السكانية المختلطة تواجه مخاطر جسيمة أثناء التنقل، بما في ذلك أثر الصراع ووجود شبكات التهريب والاتجار بالبشر، كما تشيع الإصابات الناجمة عن الحوادث المرتبطة بالصراع، فضلاً عن الإجراءات المفردة في الحدود ضد الأشخاص الذين يحاولون الخروج من اليمن في المناطق

لا تزال أزمة اليمن طوال عام 2022م تتمثل في أزمة حماية مجملها. فنتيجة لاستمرار الصراع وانعدام الأمن الغذائي والانهيار الاقتصادي وأزمة الصحة العامة المستمرة التي تقف على خلفية ضعف سيادة القانون واستبعاد النساء وقلة سبل الانصاف، لا تزال تشكل مخاطر خطيرة لكل من اليمنيين وغير اليمنيين. كما يؤدي التعصب المتزايد ضد وجود هؤلاء إلى تكرار انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين وتقلص مساحة اللجوء. ففي عام 2023م، سيحتاج ما يقدر بـ 308,218 مهاجراً ولاجئاً وطالب لجوء من النساء والفتيات والرجال إلى الحماية وخدمات المساعدة الإنسانية، وهذا يشمل 209,505 مهاجراً وما يصل إلى 100,000 لاجئ وطالب لجوء.

## السكان المتضررين

لطالما كانت اليمن وجهة عبور وممر رئيسي إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من القرن الأفريقي.

اليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي صادقت على اتفاقية 1951 مع استمرار السلطات في التعهد باحترامها لالتزامات حماية ومساعدة طالبي اللجوء واللاجئين. ومع ذلك، فقد أصبح هذا موقفاً إعلانياً بشكل متزايد، مع تقييد الوصول إلى الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء والتسجيل لدى السلطات أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حتى 30 سبتمبر 2022م، تم تسجيل 98,713 طالب لجوء ولاجئ في اليمن، وجميعهم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. يأتي هؤلاء السكان بشكل رئيسي من الصومال (71 في المائة)، مع أعداد أصغر - لكنها متزايدة - من إثيوبيا (19 في المائة) وإريتريا والعراق وسوريا. في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، يتركز اللاجئون بشكل كبير في عدن (57



في القطاع غير الرسمي، حيث يتنافس السكان اليمنيون، الذين يعانون من الفقر المدقع بسبب الصراع الذي طال أمده، والعدد المحدود من الوظائف المتاحة، مما أدى إلى ظهور استراتيجيات تكيف ضارة، بما في ذلك الديون والتسول وعمالة الأطفال وممارسة الجنس من أجل البقاء. في مخيم خرز، لا يزال حوالي 9,805 من طالبي اللجوء واللاجئين يعتمدون على المساعدات الغذائية الإنسانية. وعندما لا يتم تلبية الاحتياجات الغذائية تزيد آليات التكيف الضارة، مثل التسول وسحب الأطفال من المدارس العاملة في المخيم.

يعيش غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء في أماكن إقامة غير ملائمة في أماكن مكتظة دون الوصول إلى المياه أو الصرف الصحي، لا سيما في المناطق الحضرية، ويتقاسمون المكان مع النازحين. وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف استئجار مسكن يعرضهم لتهديدات متزايدة بالإخلاء. على الرغم من أن اللاجئين وطالبي اللجوء يمكنهم من حيث المبدأ الوصول إلى خدمات الصحة العامة والتعليم، إلا أنهم ما زالوا يعانون من المواقف التمييزية والحواجز القانونية، خاصة إذا لم يكن لديهم وثائق شخصية أو عند استخدام شهادات هوية أو لجوء منتهية الصلاحية. يعتمد أكثر من 13,000 لاجئ وطالب لجوء من الفئات الأشد ضعفاً على المساعدات النقدية بشكل كلي كشبكة أمان.

لا يتم الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة تعكس العدد الفعلي. ومع ذلك، تم تحديد أكثر من 1,000 امرأة وفتاة لاجئة ومهاجرة بحاجة إلى خدمات الحماية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. يلزم إجراء تقييم شامل للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، من اللاجئين والمهاجرين، لتحديد المساعدة المتخصصة التي قد يحتاجونها، بما في ذلك تعزيز الترتيبات والتسجيل للعودة إلى وطنهم، وضمان مصالحهم الفضلى.

أفاق التوصل إلى حلول الدائمة محدود للغاية. إن الافتقار إلى الطرق الآمنة والقيود الكبيرة على الحركة داخل اليمن، إلى جانب الوضع الاقتصادي الصعب وعدم الاستقرار في كل من اليمن وبلدان المنشأ، يمنع العديد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الذين يسعون للحصول على المساعدة للعودة إلى ديارهم من القيام بذلك. استؤنفت بعض حالات العودة الطوعية إلى إثيوبيا والصومال، بتيسير من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في عام 2022، لكن الأعداد لا تزال منخفضة. فالجهود تتعرقل بسبب الديناميكيات السياسية المعقدة، والتحديات اللوجستية ومحدودية التمويل.

الحدودية، مما أدى إلى إصابات بالأعيرة النارية وقذائف الهاون ونيران المدفعية. إن الممارسات الاستغلالية للمهربين وتجار البشر، والقيود المفروضة على حرية التنقل وتغيير خطوط المواجهة، تترك المهاجرين عالقين، وتمنعهم من التقدم في رحلاتهم وترغمهم على الاعتماد كلياً على الخدمات الإنسانية. أبلغت المهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء، بما في ذلك الأطفال، عن تعرضهن لمستويات عالية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعمل القسري وسوء المعاملة، وأن لديهن القليل من الخيارات الآمنة للحصول على خدمات رعاية الصحة الإنجابية الأساسية أو الدعم النفسي وغيره بسبب الافتقار إلى الوضع القانوني في البلاد.

الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية غير قادرين على تسجيل طلباتهم للجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو السلطات بسبب تعليق تسجيل الجدد في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله منذ عام 2016م، وهذا يعرضهم لخطر الاعتقال أو الاحتجاز أو النقل القسري من مناطق سيطرة أنصار الله إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، مع استبعادهم من الخدمات المتاحة لطلابي اللجوء واللاجئين في البلاد. ولا تزال ظروف الاحتجاز دون المعايير الدنيا، حيث تم الإبلاغ عن نقل ما يصل إلى 500 شخص قسرياً من المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية كل أسبوع. ونظراً لطبيعة الأزمة الممتدة وتأثير جائحة فيروس كورونا على تقديم الخدمات، فقد تم تجزئة هياكل الدعم المجتمعي إلى الحد الذي لا يستطيع فيه غير اليمنيين الاعتماد على مساعدات المجتمعات المضيفة التي دعمتهم منذ فترة طويلة. وهكذا يجد المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء أنفسهم في كثير من الأحيان غير قادرين على الحصول على الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى أو المال.

بالنسبة لأولئك القادرين على التسجيل كطالب لجوء أو لاجئين، تقدم المفوضية وشركاؤها بعض المساعدة والخدمات التي تستهدف في المقام الأول الفئات الأكثر ضعفاً. ومع ذلك، نظراً لمحدودية التمويل والقيود البيروقراطية وقيود الوصول التي تؤثر على التسليم، فهي أقل من المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات الفعلية.

أثر انهيار الاقتصاد والخدمات العامة، الذي تفاقم بسبب الآثار طويلة المدى لوباء فيروس كورونا ووجود حواجز قانونية أمام التوظيف العام، بشدة على قدرة اللاجئين على الاعتماد على الذات. ومع انخفاض دخل الأسرة، الذي يأتي غالباً من العمل

في بلدان المنشأ. في الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في عدد الوافدين الجدد، وبالتالي من المرجح أن تستمر الحاجة على طوال عام 2023.

في عام 2023، تزداد الاحتياجات في أبين وعدن ومأرب وصعدة وصنعاء والمناطق الحضرية الرئيسية المضيفة في عدن ولحج والمكلا وصنعاء، وكذلك في مخيم خرز.

## المراقبة

سيستمر شركاء المجموعة المتعددة القطاعات للاجئين والمهاجرين في مراقبة وضع اللاجئين والمهاجرين وتكييف البرامج بناءً على آليات ردود الفعل المجتمعية والنهج التشاركية والاتصال المباشر والتقييمات الرسمية وتحليل الموقف. وسيُعطي القطاع الأولوية لأربعة مؤشرات مجمعة تتعلق بالوصول إلى الخدمات ومخاطر الحماية والحلول الدائمة. سيتم جمع البيانات والمعلومات من خلال مراقبة الحماية وبيانات التسجيل ومراقبة ما بعد التوزيع ورسم خرائط الخدمة وآليات استلام ملاحظات المجتمع وتحليل الوصول. و نظراً لطبيعة التنقل العالية لتحركات السكان المختلطة، فإن المراقبة سوف تستخدم المقابلات مع المقيمين الرئيسيين، والنقاشات المحورية، وجمع المعلومات بالملاحظة، والمقابلات الجماعية، والأدوات المناسبة الأخرى.

بالنسبة للاجئين، فإن فرص إعادة التوطين نادرة، حيث أن عدداً قليلاً جداً من دول إعادة التوطين يقبل لاجئين من اليمن، وحتى الآن، لم يكن أي بلد على استعداد للسفر إلى اليمن في مهمة اختيار. على هذا النحو، يمكن فقط تقديم الطلبات إلى البلدان التي تقبل اللاجئين على أساس ملف أو القادرة على إجراء المقابلات عن بُعد.

## توقعات الاحتياجات

في السياق الحالي لانخفاض الموارد بشكل كبير في أعقاب أزمة أوكرانيا والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والغذاء، يواجه المهاجرون واللاجئون مستويات متزايدة من العداء وكرهية الأجانب الموجهة ضد وجود الأجانب في البلاد، لا سيما عندما ينحدرون من الشرق و من القرن الأفريقي.

من المتوقع أن تزداد حدة المخاطر والاحتياجات التي تواجه السكان في عام 2023. وستظل الاحتياجات الماسة التي يواجهها السكان اليمنيون مماثلة لاحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، ولكن من المرجح أن يكون مستوى الضعف أكبر بالنسبة لهؤلاء السكان بسبب افتقارهم إلى الإدماج ومواجهتهم للتمييز على نطاق واسع.

ازداد طلب المهاجرين واللاجئين للعودة الآمنة إلى ديارهم طوعياً في عام 2022 على الرغم من التحديات المستمرة والناشئة

م	المؤشرات	المصدر
01	نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين القادرين على الوصول بأمان إلى الخدمات الحيوية (المياه والصرف الصحي والنظافة والغذاء والمأوى) وتحقيق مستوى معيشي أساسي.	قاعدة بيانات الشركاء حول الخدمات المقدمة، قاعدة بيانات معلومات نشاط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومراقبة الحماية، والتقييمات التشاركية ونتائج نقاش المجموعات المحورية
02	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين واجهوا حاجة من احتياجات الحماية أو أكثر أو عانوا الضعف منذ بداية العام	تقارير مراقبة الحماية، الاستشارات الفردية وتقييمات احتياجات الحماية، قاعدة بيانات تسجيل اللاجئين
03	عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين القادرين على تحقيق حل دائم (العودة أو إعادة التوطين في حالة اللاجئين).	إحصاءات إعادة التوطين، قاعدة بيانات العودة الإنسانية الطوعية، قاعدة بيانات العودة التلقائية المدعومة.
04	عدد الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية القادرين على الوصول إلى إجراءات اللجوء من خلال التسجيل لدى السلطات أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (نظام بروجرس)

## 8.3 المأوى/المواد غير الغذائية

الأشخاص ذوو الاحتياجات

7.5 مليون

النساء

1.8 مليون

الأطفال

3.8 مليون

الأشخاص ذوو الإعاقة

1.1 مليون

### لمحة عامة

يقدر قطاع المأوى والمواد غير الغذائية أن 7.5 ملايين شخص في اليمن يقيمون في ظروف مأوى غير ملائمة، غالبا بدون أدوات منزلية أساسية، بنسبة زيادة 2 في المائة منذ عام 2022م. من بينهم، أكثر من 5.3 ملايين شخص في حاجة ماسة. الزيادة للاحتياجات يعود في المقام الأول إلى النزوح الأخير الناجم عن الصراع لنحو 234,000 شخص، تأثير تغير المناخ، الذي أثر على ما يقرب من 517,00 شخص في عام 2022م، بالإضافة إلى طبيعة الأزمة التي طال أمدها، والتي أثرت على أكثر من 4 ملايين شخص نزحوا لأكثر من عام.

ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات المأوى إلى 6 ملايين. تنبع قضايا ملائمة المأوى من مجموعة من الأسباب الجذرية، بما في ذلك الحماية غير الكافية بسبب العناصر الطبيعية الطارئة للمأوى، عدم القدرة على تحمل تكاليف الإصلاحات بسبب عدم كفاية الدخل، وفقدان أو عدم كفاية ضمان الحياة ووثائق الملكية. كشف تقييم حديث أن ما لا يقل عن 56 في المائة من مخيمات النازحين في حالة سيئة، بحاجة إلى الإصلاح أو الاستبدال. أدى عدم استدامة ترتيب الأسرة المضيفة المطولة للأزمة وزيادة أسعار الإيجارات إلى لجوء المزيد من الأسر إلى البحث عن مأوى في أماكن شبيهة بالمخيمات (1.6 مليون نازح في 2,431 موقعا).

علاوة على ذلك، فإن العيش في ظروف مأوى غير ملائمة أو خطرة يؤثر على سلامة الناس وكرامتهم، ويعيق الاعتماد على الذات. مثل هذه الظروف، عند اقترانها بالازدحام، تزيد بشكل كبير من إمكانية التعرض لمخاطر الحماية وتعزز انتشار أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الوبائية. هناك عدد أكبر بكثير من الأشخاص المتضررين من الصراع، وخاصة العائدين، لديهم احتياجات مأوى تتطلب حولا طويلة الأجل. نقص التمويل الكبير في عام 2022م أدى إلى محدودية إحراز تقدم في حلول المأوى الدائمة.

ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المواد غير الغذائية

لـ 4.1 مليون، ومن المتوقع أن يرتفع إذا استمر تدهور الأوضاع الاقتصادية للأسر. بالتالي، لا يمكن الحصول على المواد الأساسية حيث تقل القوة الشرائية للأسر بمرور الوقت. المواد غير الغذائية الموسمية مطلوبة أيضا لحماية الأسر التي تعاني من ظروف الشتاء القاسية.

### السكان المتضررين

لا يزال النازحون يواجهون عددا لا يحصى من التحديات، حيث يبلغ متوسط نزوح الأسرة ثماني سنوات وما لا يقل عن 25 في المائة نزحوا مرتين أو أكثر. من بين 4.5 ملايين نازح، يعيش أكثر من ثلثهم في مساكن للإيجار أو ترتيبات استضافة. في دراسة حديثة، أفاد 82 في المائة من النازحين بوجود صعوبات بالغة في دفع الإيجار. حوالي 76 في المائة لم يدفعوا الإيجار لأكثر من ثلاثة أشهر، مما يزيد من مخاطر الإخلاء، لا سيما في الأسر ذات الدخل المنخفض التي تقلصت قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية (مثل الإيجار) بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة تكلفة المواد الأساسية. يقيم الثلث الآخر من النازحين في مخيمات غير رسمية و أماكن عشوائية، معرضين لمخاطر مثل السيول، الانهيارات الأرضية ومخاطر الحرائق والالغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. والجدير بالذكر أن 83 في المائة من الأشخاص النازحين الذين تمت مقابلتهم حددوا توفير المأوى \المواد غير الغذائية كأولوية احتياجاتهم.

تشير أحدث الأرقام إلى أن هناك حوالي 1.3 مليون عائد. يعيش ما لا يقل عن 55 في المائة من العائدين الذين تمت مقابلتهم في ظروف متدنية ومتضررة. ظروف المأوى غير الملائمة أو غير قادرين على إعادة بناء منازلهم، حيث صرح ما يقرب من 84 في المائة منهم بعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية. غالبا ما يواجه أولئك الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية تحديات فورية تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات، مثل مهنة إضافية أو وثائق ملكية مفقودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود مخاطر المتفجرات والتعرض لها في مناطق العائدين

المائة في مكان النزوح الحالي بسبب عدم وضوح وضع البلد وأسباب أخرى. تشمل عوامل العودة الرئيسية التي عبر عنها النازحون 51 في المائة من السلامة والامن على المدى الطويل، 21 في المائة من الحصول على السكن اللائق أو إعادة تأهيل الممتلكات، 13 بالمائة الحصول على الخدمات الأساسية، 28 بالمائة الوصول إلى فرص كسب العيش و21 بالمائة إزالة الألغام الأرضية\مخلفات الحرب القابلة للانفجار\الذخائر غير المنفجرة. من الضروري تحقيق زيادة كبيرة في التمويل لتلبية الحاجة الملحة لإيجاد حلول دائمة وتقليل ضعف العائدين والسكان في حالة النزوح المطول. ومن المهم أيضاً تعزيز "تشجير" استجابة المأوى والمساكن الإيوائية، واتخاذ المزيد من إجراءات التخفيف لتقليل العواقب البيئية المحتملة والحفاظ على جودة واستدامة الاستجابة وتحسينها.

لا يزال الحصول على الأدوات المنزلية الأساسية بأسعار معقولة، وهو شرط أساسي للحد الأدنى من مستوى المعيشة، يمثل تحدياً، حيث أفاد حوالي 81 في المائة من السكان المتضررين أنهم يفتقرون إلى الحد الأدنى من الأدوات المنزلية ويلجأ 38 في المائة إلى خفض الانفاق على الأدوات المنزلية الأساسية. تستمر فصول الشتاء القاسية في تهديد حياة وسلامة السكان المتضررين، ولا سيما لـ 91,000 أسرة و التي تواجه درجات حرارة منخفضة خلال فصل الشتاء في 59 مديرية. تؤدي مثل هذه الظروف القاسية إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من الصراع بسبب الانخفاض الكبير في القدرة الاقتصادية للأسرة على تحمل تكاليف مستلزمات الشتاء الأساسية.

تتضمن آثار حالة الطوارئ المناخية، ارتفاعات في تواتر وحجم الظواهر الجوية القارسة، مثل السيول والجفاف ودرجات الحرارة الشتوية القاسية وموجات الحر وحوادث الحرائق. أثرت الأمطار الغزيرة والسيول في عام 2022م على 517,000 شخص يعيشون في 175 مديرية و18 محافظة في البلاد. تسببت السيول في نزوح الأسر وتدمير الممتلكات ودمرت البنية التحتية، الخدمات، الزراعة والثروة الحيوانية. وبالمثل، تسبب الجفاف في النزوح بشكل رئيسي إلى المراكز الحضرية، وبالنسبة لبعض الأسر النازحة، فقد عرضهم لعمليات النزوح لاحقاً. كما يحد الجفاف من توافر المواد المحلية المستخدمة في حلول المأوى. يمثل الافتقار إلى التخطيط للمخيمات بسبب الطبيعة العشوائية لمواقع النزوح في البلاد تحديات هائلة، لاسيما بالنسبة للسكان المتضررين من السيول والجفاف.

في جميع الفئات السكانية، النساء والأطفال (وخاصة النساء

والأضرار التي تلحق بالمنازل تشكل عقبات أخرى، مما يؤثر على احتمالات العودة أو الاستدامة هناك.

غالباً ما تكون المجتمعات المضيفة مثقلة بالأعباء، خاصة في المناطق التي تستضيف نازحين أكثر من السكان المقيمين. يعيش حوالي 36 في المائة من أسر المجتمع المضيف في مخيمات مدمرة و\ أو غير ملائمة، حيث يلزم الإصلاح وإعادة التأهيل جنباً إلى جنب مع استجابة متعددة القطاعات لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية وتوفرها.

## تحليل الاحتياجات الإنسانية

ما يقدر بنحو 7.5 مليون شخص، أكثر من 1.8 مليون امرأة و1.9 مليون رجل و1.9 مليون فتاة و1.9 مليون فتى، بما في ذلك 0.6 مليون مسن و1.1 مليون شخص من ذوي الإعاقة، يحتاجون إلى المأوى والمساعدات غير الغذائية في عام 2023م. وتتركز الاحتياجات في محافظات الحديدة و تعز ومأرب.

لا يزال الصراع المسلح هو الدافع الرئيسي للنزوح، على الرغم من انخفاضه في عام 2022م، لا سيما اثناء الهدنة، بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2021م. أكد تقييم حديث أن 77 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم قد نزحوا بسبب الصراع. بالإضافة إلى ذلك، 55 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم ليس لديهم مصدر دخل و35 في المائة يكسبون أقل من 45 دولار في الشهر. الاعتماد الكبير على مصادر الدخل غير الآمنة، حيث يلجأ 53 في المائة إلى العمل اليومي أو المؤقت ذي الاجر المنخفض. يؤثر الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد بشكل سلبي على سبل العيش ويؤدي إلى عدم قدرة الأسر على دفع الإيجار. كما ان وضع النازحين في المواقع يزداد سوءاً، مع الحاجة الفورية إلى صيانة المأوى وتحسين وضعه. تشير السجلات أن 22 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم تلقوا اخطاراً بالإخلاء في الأشهر الستة الماضية، منها 5 في المائة مكتوبة و92 في المائة شفوية، مع منح 37 في المائة أقل من شهر لإخلاء المبنى. ويمثل الوضع أيضاً تحدياً للمجتمعات المضيفة، حيث تتعرض قدرات سبل العيش إلى أكثر من طاقتها وسط تنافس متزايد على الموارد، مما أدى إلى توترات، وفي بعض الحالات، عمليات إخلاء.

أظهرت نتائج تقييم حديث أن ما يقل عن 19 بالمائة من منازل النازحين في مناطقهم الأصلية مدمرة، 32 في المائة متضررة، 37 في المائة غير معروف حالتها، و2 في المائة تم اشغالها. بشكل عام، يعتزم 47 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم العودة إلى مواطنهم الأصلية إذا تحسن الوضع، وكان 1 في المائة من النازحين مستعدين للعودة على الفور وسيبقى 42 في

الداخلية في الارتفاع، الى جانب الافتقار الى الخصوصية لكل من الرجال والنساء، مما قد يؤدي الى مزيد من الإحباط والعنف داخل الأسرة. قد تستمر العلاقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة في التوتر بسبب زيادة التوتر حول تقاسم الموارد المحدودة. ومن المتوقع أن تتسبب الأحوال الجوية القاسية في فصل الشتاء في المزيد من المصاعب.

في كلا السيناريوهين وبما يتماشى مع خطة الطوارئ، يحتاج خط الامداد المشترك لمجموعة المأوى والمواد غير الغذائية إلى امدادات طوارئ كافية من مجموعات مأوى الطوارئ والمواد غير الغذائية. سيظل توفير الإيجار والدعم لفصل الشتاء بمثابة مساعدة حيوية لإنقاذ الأرواح، في حين ينبغي التركيز بشكل أكبر على تحسين ظروف المأوى (الصيانة والتحسين)، وتوفير المخيمات الانتقالية، وإعادة تأهيل المنازل وإعادة بنائها.

ستظل حلول المأوى الدائمة لمن هم في مناطق النزوح والعودة محدودة بسبب حجم تدمير المساكن وقضايا الإسكان والأراضي والملكية ونقص التمويل. إذا لم يتم التعامل مع هذه التحديات، فقد ينتهي الأمر بالأسر العائدة في مواقع مزدحمة لأنهم لا يملكون الوسائل اللازمة للحفاظ على حياتهم وإعادة بناء منازلهم.

### المراقبة

سيقوم قطاع المأوى والمواد غير الغذائية على المستويين الوطني والمحلي بمراقبة التقدم والثغرات في استجابات المأوى والمواد غير الغذائية باستخدام خارطة عمل المنظمات (من يعمل ماذا ومتى وماذا وأين وكيف) وأدوات مراقبة ما بعد التوزيع. بالإضافة الى ذلك، سيراقب القطاع تنفيذ استراتيجية متعددة السنوات وسيحتفظ بمصفوفة نشاط محدثة وتحليلات للثغرات لتوجيه تنفيذ عملية الاستجابة. سيقوم فريق إدارة المعلومات في القطاع بتقديم الدعم الفني لإدارة المعلومات والاحتفاظ بسجل لجميع الأنشطة.

الحوامل والمرضعات والأسر التي تعولها نساء والقصر غير المصحوبين بذويهم)، كبار السن (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون رعاية أنفسهم)، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة او الحالات الطبية الخطيرة، ومجموعات الأقليات، ويتحمل الأشخاص المعرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي او الناجون منه أسوأ عواقب ظروف المعيشة المتدنية، لاسيما في الأماكن المزدحمة التي تفتقر الى الخصوصية والقدرة المحدودة على الحركة. وهذا يزيد من تعرضهم لخطر تبني آليات تكيف ضارة حيث قد يضطرون الى تحمل ديون إضافية، حيث أن 66 في المائة من النازحين الذين تمت مقابلتهم أنفقوا مدخراتهم بالكامل او لجأوا الى ترتيبات معيشية غير مناسبة لتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية. لا تزال قضايا الحماية المتعلقة بالتوثيق المدني وقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات عقبات رئيسية في جميع أنحاء البلاد تحول دون وصول اليمنيين الى المساعدات الإنسانية. ما لا يقل عن 60 في المائة من النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة الذين تمت مقابلتهم ليس لديهم وثائق مدنية رسمية. يجب أيضا معالجة القضايا المتعلقة بالسكن والأرض والملكية لضمان أمن الحيازة والوفاء بالمزيد من التمتع بحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات لدعم حلول المأوى على المدى المتوسط والطويل.

### توقعات الاحتياجات

من المتوقع ان تظل شدة الحاجة إلى دعم المأوى مستمرة حتى عام 2023م، مع عودة بعض النازحين الى أماكنهم الأصلية مما يستلزم زيادة الدعم لحلول المأوى الدائم.

إذا تصاعد الصراع، فقد يؤدي الوضع الى زيادة النزوح، مما يجبر الكثيرين على الفرار من منازلهم وبالتالي زيادة الضغط القائم على المخيمات غير الرسمية. سيستمر النازحون في العيش في ظروف معيشية دون المستوى، مع وصول محدود الى السكن الملائم. سترتفع تكاليف الإيجار مع زيادة الطلب. بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، ستتهور ظروف الإسكان حيث سيضطرون الى البحث عن بدائل جديدة منخفضة التكلفة أو اللجوء الى العيش في مساكن عشوائية. ستستمر قدرة الأسرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في التدهور. ستستمر الضغوط الأسرية



م	المؤشرات	المصدر
01	نسبة النازحين حسب المديرية إلى إجمالي عدد السكان	مجموعة بيانات السكان التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2023م
02	نسبة المناطق المأهولة المعرضة بشدة للسيول	تحليل مدى تأثير السيول الخاص بمجموعة قطاع المأوى (بدعم من ريتش)
03	وجود ظروف الشتاء القاسية 3.أ. النسبة المئوية للمناطق المأهولة التي تساوي فيها ليالي الشتاء أو تقل عن 10 درجات مئوية 3.ب. مديريات مأهولة بالسكان بمتوسط ارتفاع عالي	تحليل فصل الشتاء الخاص بمجموعة قطاع المأوى 2022م\2023م
04	نسبة الأسر التي لديها مأوى غير ملائم	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
05	نسبة المساكن المتضررة أو المدمرة جزئياً	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية\أداة مراقبة الحماية 2022م، بيانات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين لمجموعة قطاع الحماية 2018 – 2022، مناقشات خبراء المأوى
06	النسبة المئوية للأسر التي تعاني من مشاكل تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية\أداة مراقبة الحماية 2022م، مراقبة مواقع مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
07	نسبة الأسر التي ليس لديها كمية كافية من المواد غير الغذائية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
08	النسبة المئوية للأسر التي لا يمكنها الوصول إلى المأوى وسوق المواد غير الغذائية	تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021
09	النسبة المئوية للأسر المحتاجة إلى دعم لتوفير الإيجار	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021
10	النسبة المئوية للنساء والفتيات والرجال والفتيان وذوي الاحتياجات الخاصة في المساكن المزدحمة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021
11	نسبة الأسر المحرومة من سبل العيش	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021

## 9.3 المياه والصرف الصحي والنظافة



الأشخاص ذوو الاحتياجات

15.3 مليون

النساء

24%

الأطفال

52%

الأشخاص ذوو الإعاقة

15%

### لمحة عامة

لا يزال الوضع الإنساني في اليمن حرجا مع التراجع الاقتصادي الذي أثر بدوره على تراجع جودة وتغطية الماء، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. نظام وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في كافة أنحاء البلد عانى من الضرر وبطء التطوير، ينتج عن ذلك احتياج 15.4 مليون للمساعدة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في 2023. ضعف الوصول لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أجبرت الاسر الضعيفة على استخدام مصادر مياه غير محمية وغير آمنة. بالرغم من هدنة الستة أشهر، فلقد تسبب الصراع المسلح طويل الأمد إلى ان العديد من اليمنيين بالحاجة الماسة للمساعدة وأدى الى تدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية والبنية التحتية، بما فيها الذين في منشآت الرعاية الصحية والمدارس، وأدى إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد والنسيج الاجتماعي للبلاد.

احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحالية لا يمكن التعامل معها فقط من قبل الجهات المعنية في المجال الإنساني بسبب محدودية الموارد المائية وتأثير تغير المناخ. بالرغم من وصول الدعم الدائم للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى 3 مليون شخص في سبتمبر 2022. لا يزال عدد كبير من الأشخاص بحاجة إلى دعم المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. أحد الأسباب الرئيسية ان خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المناطق الحضرية والريفية لا يمكن تحسينها بشكل كبير من خلال العمل الإنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بسبب نقص التمويل لأنشطة الاستجابة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المرنة بالإضافة إلى القيود التقنية والبيئية. بالإضافة لذلك، معظم إجراءات استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المنقذة للأرواح تتطلب تكاليف متكررة للحفاظ على الحد الأدنى من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مثل نقل المياه بالشاحنات، دعم الوقود، صيانة مراحيض الطوارئ في مواقع النزوح، التوزيع الدوري

لمواد المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير الغذائية والتخلص من النفايات الصلبة. ووفقا لمبادرة مراقبة السوق المشتركة. سعر سلة الحد الأدنى من نفقات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ارتفع بنسبة 11 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله ونسبة 19 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة منذ بداية 2022. ضعف الملكية، والقيادة والقدرات في تحسين الخدمات بين مقدمي الخدمات والوكالات الحكومية قد يكون سببا آخر لعدم إمكانية التقليل من الاحتياجات الإنسانية.

### السكان المتضررين

بسبب تدفق السكان النازحين إلى المناطق الحضرية والمجاورة، تزايد الطلب على المياه بما يتجاوز قدرة خدمة المياه، مما أجبر الكثيرين على الاعتماد على خدمات نقل المياه الخاصة بالشاحنات. يشكل تغير المناخ أيضا تحديات كبيرة خاصة لأولئك الذين يعتمدون على حصاد مياه الامطار حيث جفت الخزانات بسبب عدم كفاية هطول الامطار في بعض المحافظات، مما يترك المجتمع المتضرر دون خيارات أخرى، ويضطر لاستخدام مصادر المياه غير المحمية. تواجه المديرية المجاورة للخطوط الأمامية للصراع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية منذ سنوات، بالأخص محافظات الجوف، البيضاء، الحديدة، حجة، مأرب، شبوة وتعز، حيث تم تحديد احتياج 5.1 مليون شخص و1.4 مليون نازح للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

غالبا ما يعاني الأشخاص في مواقع النزوح غير الرسمية من ظروف سيئة للغاية فيما يخص المياه والصرف الصحي، مما يجعلهم أكثر ضعفا. يواجه النازحون حديثا طوارئ في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، في حين تواجه النساء والفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، بالإضافة إلى الاسر التي تعيلها سيدات، المزيد من القيود ومخاطر الحماية المختلفة فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

في 351 موقعا (29 في المائة) على المياه غير الآمنة، مثل المياه السطحية والآبار غير المحمية، بما في ذلك التوصيلات غير القانونية، في حين ان نقل المياه المؤقت بالشاحنات هو المصدر الوحيد لمياه الشرب الآمنة في 384 موقعا، حيث يتم استضافة 318,000 شخص (32 في المائة). الوصول الى الصرف الصحي الآمن في مواقع النزوح محدود للغاية، حيث يمارس 172,000 شخص قضاء حاجتهم في العراء في 295 موقعا (25 في المائة)، بينما يتم استخدام المراحيض غير الآمنة بين 259,000 شخص في 270 موقعا (22 في المائة). تعمل حاليا مراحيض للتدفقات والحفر في 636 موقعا (53 في المائة)، تخدم 640,000 شخص، وتحتاج أيضا الى صيانة دورية اما عن طريق تنسيق وإدارة المخيمات او شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة، وهو تحدي كبير للشركاء في ظل الوضع الحالي الذي يعاني من نقص التمويل. تظهر بيانات تنسيق وإدارة المخيمات عدم وجود ترتيبات للتخلص من النفايات في 936 موقعا (78 في المائة)، تؤثر على 737,000 شخص. سوء إدارة النفايات وسوء الصرف، خاصة في وقت السيول المفاجئة، في مواقع النزوح سببا جذريا محتملا لتفشي الامراض والحوادث الجسدية والوفيات او الامراض المرتبطة بالمياه الملوثة. توضح هذه الأرقام بوضوح احتياجات استجابة المياه والصرف الصحي والنظافة الملحة في معظم مواقع النزوح، بما في ذلك الدعم المتكرر للحفاظ على الحد الأدنى من معايير خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية حتى يتم اعتماد حل دائم إضافي.

من بين 100 مديرية مدرجة في القائمة المختصرة للبرنامج المتكامل للحد من مخاطر المجاعة، تقع 93 مديرية تحت الحاجة الشديدة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 3 و4 و5. في هذه المديريات، المجتمعات الضعيفة بحاجة الى دعم متعدد القطاعات، تغطي احتياجات الامن الغذائي والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة. و وفقا لمجموعة الصحة، تم الإبلاغ عن أكثر من حالة كوليرا مشتبه بها في 127 مديرية، حيث تقع 103 مديرية (81 في المائة) ضمن شدة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية 3 و4 و5. كما ان تحسين مرافق وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مرافق الرعاية الصحية يعتبر من الاحتياجات العاجلة المنقذة للأرواح في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة.

يجعل الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور تلبية احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة تحديا متزايدا للمجتمعات والاسر الضعيفة في الوصول الى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة والعادلة. النساء والفتيات، والاسر التي يعيها أطفال، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والفئات المهمشة، مثل المهمشين، يواجهون حواجز وتمييز

في المناطق الريفية، يجب على النساء والفتيات المشي لأكثر من 30 دقيقة لجلب مياه الشرب، في بعض الأحيان تضطر الى القيام برحلة غير آمنة، مما قد يعرضهن لمخاطر متزايدة من اشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومخاطر الحماية الأخرى في الطريق الى او عند نقاط المياه المزدحمة. قد يؤدي الغياب الطويل للنساء أو الفتيات عن جمع المياه الى زيادة التوتر داخل الاسرة. عدم القدرة على الوصول الى المعلومات او عدم توفرها بسبب البعد او الأعراف الاجتماعية القمعية التي تمنع النساء والفتيات من الوصول الى المعلومات بأمان، فإن وعي النساء والفتيات حول مخاطر الحماية ضئيل، مما يؤدي إلى زيادة في عدد الحوادث التي قد تكون بعضها مميتة. عندما تكون هذه الرحلات مجازفة، تصبح النساء والفتيات معتمدات على وجود محرم، في الحصول على احتياجاتهن الأساسية بكرامة.

تواجه النساء والفتيات أيضا تحديات في معالجة صحتهم الشهرية والنظافة في مواقع النزوح المكتظة، حيث لا يتمتعن بالخصوصية الكافية أو الوصول الى محطات غسل الايدي الملائمة للإناث والصابون لتنظيف أنفسهن او الوصول إلى حاويات النفايات الصلبة للتخلص من مواد الدورة الشهرية. قد يتسبب ذلك في ذهابهن الى الغابات او الازقة للعثور على أماكن سرية لتغييرها، مما يخلق مخاوف تتعلق بالسلامة. ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن هم مجموعات سكانية ضعيفة أخرى تواجه تحديات إضافية في تلبية احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الخاصة بهم. يمثل الوصول الى خدمات ومعلومات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحديا بسبب الحواجز المادية والمعلومات التي يتعذر الوصول إليها حول كيفية الوصول الى الدعم او مشاركة الشكوى. قد يؤدي الوصم والتمييز اللذان يواجهان داخل المجتمعات أيضا الى تعريض الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لخطر أكبر، حيث قد يتمتعون عن المشاركة الكاملة في مجتمعاتهم أو يفتقرون الى المعلومات حول الاستعداد للطوارئ.

## تحليل الاحتياجات الانسانية

الاضطرابات وسوء جودة الخدمات في مواقع النزوح لها عواقب سلبية على الصحة البدنية والعقلية والحماية، ولاسيما على النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى. بسبب نقص التمويل، اضطر العديد من شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الى التوقف عن نقل المياه بالشاحنات على الرغم من عدم وجود حل دائم او استراتيجية خروج من عملية نقل المياه بالشاحنات.

بحسب بيانات قطاع تنسيق و إدارة المخيمات الذي يغطي 1,201 موقع نزوح في اليمن، يعتمد حوالي 280,000 شخص

## توقعات الاحتياجات

من المتوقع ان تظل شدة احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة كما هي أو حتى تزداد سوءا إذا تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي بشكل أكبر ما لم يتم تنفيذ تدابير التخفيف الاستباقية بشأن إدارة موارد المياه بشكل عاجل. كما توضح بيانات مبادرة مراقبة السوق المشتركة، فإن أسعار السلع الأساسية آخذة في الازدياد مما يزيد العبء المالي على السكان للوصول الى الخدمات ويشكل أيضا تحديا لمقدمي الخدمات للحفاظ على الخدمات. في أسوأ السيناريوهات، قد يتم تعليق خدمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في مواقع النزوح للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى الخدمة للمجتمعات المضيفة كما حدث في بعض المناطق. قد يؤدي تدهور جودة الخدمة والتغطية الى زيادة الامراض المنقولة بالمياه وسوء التغذية في المجتمعات ومواقع النزوح، مما سيزيد من حدة الاحتياجات متعددة القطاعات.

يؤثر تغير المناخ أيضا سلبا على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، حيث يهاجر بعض الناس بسبب جودة المياه والسيول الموسمية التي تؤثر على آلاف السكان في البلاد. إذا كان تغير المناخ لا يسمح بإعادة التغذية الفعالة للمياه الجوفية في بعض المناطق بسبب أنماط هطول الامطار غير المنتظمة، قد لا تتمكن بعض الآبار الموجودة من الاستمرارية في امداد السكان بالمياه اعتمادا على حالة طبقات المياه الجوفية والتكوين الهيدروجيولوجي. منذ ان تم استخدام 90 في المائة من الموارد المائية للأنشطة الزراعية في اليمن، قد يؤدي تقليص الموارد المائية المتاحة ليس فقط الى تدهور المستوى المعيشي للسكان ولكن أيضا الى تدهور الأنشطة الاقتصادية والزراعية ككل. لذلك، تعد الإدارة المستدامة لموارد المياه أساسية ليس فقط لجدول أعمال التنمية للبلد ولكن أيضا من الشواغل الإنسانية الحادة.

مختلفين ومحدودية الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة. وستظل آليات المواجهة المبلغ عنها التي اعتمدها السكان المتضررون تقوض بشدة الجهود القطاعية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه على هذا النحو، هناك حاجة ماسة إلى تعميم مراعاة المنظور لنوع الجنس والحماية والدعم الشامل للمياه والصرف الصحي والنظافة في حالة الطوارئ التي طال أمدها مثل اليمن.

تقييمات احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة واستطلاعات تقييم الاحتياجات على مستوى الدولة لها حدودها الخاصة لتحديد احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المتعلقة بالحماية والادماج بين النساء، الفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة، بسبب تحديات الوصول والقيود الأخرى. تشير التقديرات إلى أن حوالي 6.9 ملايين امرأة وفتاة وفتى و1.4 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في حاجة ماسة الى دعم المياه والصرف الصحي والنظافة المنقذ للأرواح. ومع ذلك، تشير المشاورات مع النساء والفتيات التي أجراها بعض الشركاء في المجال الإنساني إلى أن النساء والفتيات يبحثن عن وسائل بديلة للوصول إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة بشكل كاف. في بعض المناطق الحضرية، تم الإبلاغ عن حالات لنساء وفتيات يجمعن المياه من أجهزة تكييف الهواء في المباني العامة. وفي أوقات أخرى، يتعرضون لخطر الاستغلال والانتهاك الجنسي خلال الرحلة الطويلة، أو القيام بذلك أثناء الليل عند الوصول إلى الحمامات\غرف الغسيل. عدم وجود مراحيض بما في ذلك المراحيض الآمنة التي تفصل بين الجنسين في المخيمات يحرم من القيام بعملية النظافة الشخصية بكرامة، بسبب التقاليد وخاصة المتعلقة بالحيز. علاوة على ذلك، فإن الفتيات اللائي يقمن برحلات طويلة للوصول إلى أماكن المياه من المرجح ان يتغيبن عن المدرسة، مع وجود تأثيرات بهذا الحد على مستقبلهن.

## المراقبة

يستخدم القطاع 4 مؤشرات لتقدير احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة وشدتها في جميع المديريات الـ 333 في اليمن

م	المؤشرات	المصدر
01	النسبة المئوية للأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تنسيق وإدارة المخيمات، تقييم المواقع متعدد القطاعات.
02	النسبة المئوية للأسر حسب الوقت (بالدقائق) التي تستغرقها لجلب المياه (ذهابا وإيابا) سيرا على الأقدام والاصطفاف والوقت اللازم لجلب المياه)	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تقييم المواقع متعدد القطاعات، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش.
03	النسبة المئوية للأسر التي يتوفر بها الماء والصابون في مرافق غسل اليدين	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تقييم المواقع متعدد القطاعات.
04	النسبة المئوية للأسر التي تستخدم مرافق الصرف الصحي - حسب نوع مرفق الصرف الصحي المستخدم	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تنسيق وإدارة المخيمات، تقييم المواقع متعدد القطاعات، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش.

## آلية الاستجابة السريعة

### لمحة عامة

عند مقارنة 12 شهرا من عام 2021م بالأشهر التسعة الأولى من عام 2022م، من الواضح أن آلية الاستجابة السريعة قد أدت إلى انخفاض كبير في أنماط النزوح في عام 2022م، مع انخفاض بنسبة 45 في المائة في النزوح المرتبط بالصراع وزيادة بنسبة 193 في المائة في كوارث تغير المناخ.

### تحليل الاحتياجات الانسانية

تتوسع الاحتياجات الإنسانية في اليمن بسبب الطبيعة المطولة للصراع، ولا تزال زيادة تواتر الكوارث الطبيعية تؤدي الى نزوح جديد. منذ عام 2015م، لا يزال 4.5 مليون شخص، 14 في المائة من السكان، نازحين. ما يقرب من نصف الذين نزحوا هم من النساء والفتيات. كثيرا ما تتعرض النساء والفتيات النازحات لانعدام الخصوصية، مخاطر السلامة، وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يجعلهن أكثر عرضة للإساءة والعنف. وفقا لنتائج المراقبة خلال عام 2022م، تلبي حزمة آلية الاستجابة السريعة العينية والنقدية مجموعة من المتطلبات الأساسية. في عام 2022م، قدم شركاء آلية الاستجابة السريعة الدعم إلى 54,670 أسرة، 24 في المائة منها كانت تعولها نساء. بالإضافة إلى ذلك، يعيش 72 في المائة ممن تلقوا المساعدة في مناطق يصعب الوصول إليها.

يتم صرف الموارد المالية من قبل الأشخاص المتضررين في الانفاق على الغذاء الأساسي للبقاء على قيد الحياة والمياه والنظافة والنقل والصحة وغيرها من المواد. تضطر الأسر أن تستخدم استراتيجيات التأقلم غير الصحية، مثل تناول طعام منخفض الجودة، وتقليل وجبات الطعام، وتأجيل متطلبات الرعاية الصحية الأساسية والعيش بدون الضروريات اليومية الأساسية. وهذا يزيد من مخاطر انعدام الامن الغذائي، والتعرض لمخاطر الأمن والحماية، وانتشار الأمراض المعدية.

### توقعات الاحتياجات

وفقا للاتجاهات الحالية وإعداد سيناريو الطوارئ، يتوقع شركاء آلية الاستجابة السريعة أن يتم نزوح 31,500 شخص في المتوسط كل شهر. من أجل التحقق من المدخلات من ثلاث مصادر، سيجمع الشركاء بيانات النزوح باستخدام نماذج تسجيل الأسرة الموحدة وتتبع حالات الإنذار، بما في ذلك من السلطات المحلية، ومصفوفة تتبع النزوح، والمديلين الرئيسيين للمعلومات وشبكات المديلين الرئيسيين للمعلومات. يعتمد تقدير الاحتياجات على بيانات تسجيل آلية الاستجابة السريعة واتجاهات النزوح والسيناريوهات الأكثر احتمالا المستمدة من تحليل الصراع وخطط الطوارئ التي تدعمها جهات العمل الإنساني.

استنادا الى البيانات التاريخية لآلية الاستجابة السريعة واتجاهات النزوح، سيتم نزوح ما يقدر بنحو 378,000 شخص في عام 2023م، تمثل النساء 23 في المائة من النازحين ويمثل كبار السن 2 في المائة.

سيتم تحميل بيانات الأسرة إلى قاعدة بيانات آلية الاستجابة السريعة عبر الانترنت حيث يمكن للمنظمات الإنسانية الحصول عليها.

في اليمن، نزح 4.5 ملايين شخص منذ عام 2015م. بسبب الصراع المستمر وانتشار الكوارث الطبيعية مثل السيول، اضطر 382,690 شخصاً إلى مغادرة منازلهم في عام 2022م بحثاً عن الأمان والمأوى في مناطق أخرى. تستمر الطبيعة المطولة والمتكررة للصراع في دفع المدنيين للنزوح، مما يزيد من وجود أوجه الضعف لدى الناس. غالبا ما تكون الأسر النازحة غير قادرة على تأمين الوصول إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومستلزمات النظافة والأدوات المنزلية الأساسية.

تحتاج الأسر النازحة حديثا التي تنتقل بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية، في المواقع الجماعية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها أو تقطعت بهم السبل على خطوط المواجهة الأمامية أو بالقرب منها، إلى الحد الأدنى من حزمة المساعدات الفورية والمنقذة للأرواح. بناء على الدروس المستفادة من الصراع الطويل في اليمن والاستجابة الإنسانية للآزمة، أصبح دليلا على أن المساعدات العاجلة المنقذة للأرواح ضرورية لتلبية احتياجات الأسر النازحة حديثا من أجل سد الفجوة بين النزوح المفاجئ وتفعيل التدخلات القائمة على المجموعات القطاعية. كانت هناك حاجة أيضا إلى آلية تسجل النزوح، وإحالة الأسر إلى المجموعات القطاعية، وتسليط الضوء على احتياجات ومواقع الأسر النازحة حديثا.

يتحقق شركاء آلية الاستجابة السريعة من معلومات الأشخاص المتضررين، بما في ذلك النزوح، والتي يتم تحميلها على قاعدة بيانات مركزية<sup>47</sup>، السماح بالإحالات السريعة إلى الجهات المعنية الإنسانية المناسبين لتدخلات المجموعات القطاعية في وقت لاحق. يتم اصدار قوائم الأشخاص المتضررين من الازمات المسجلين في النظام مرتين في الأسبوع لإخطار الشركاء للاستجابة السريعة.

تم اطلاق آلية الاستجابة السريعة في يونيو 2018م من قبل شبكة من المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ووكالات الأمم المتحدة ذات قدرات التخزين المسبق للمواد والتوزيع في جميع أنحاء اليمن، وتشمل 328 مديرية من أصل 333 مديرية في 22 محافظة.

### السكان المتضررين

آلية الاستجابة السريعة هي تدخل منقذ للأرواح وهو دعم يقدم دون النظر في النتائج وغير مشروط، يتم التحقق فقط من أصل وطول النزوح بالشراكة مع السلطات المحلية والقيادة المحلية على أرض الواقع.

نتيجة لذلك، توفر آلية الاستجابة السريعة الامدادات العاجلة المنقذة لأرواح الأسر الفارة من الصراع أو الكوارث الطبيعية. عادة ما تتواجد هذه الأسر في مناطق صعبة بالقرب من خطوط المواجهة الأمامية، أو تقطعت بهم السبل بين خطوط المواجهة، أو تبحث عن ملاذ آمن في المجتمعات المضيفة.



# الجزء الرابع: المرفقات

الضالع، اليمن

أطفال نازحون يلعبون بالدمى في مخيم مؤقت في قعدة بمحافظة الضالع، اليمن، 17 يوليو 2022م.  
تصوير: ملكة محمد / المجلس النرويجي للاجئين



## 1.4 مصادر البيانات

غطى تقييم المواقع متعدد القطاعات أكثر من 95 في المائة من المديرية اليمنية البالغ عددها 333 مديرية. قدمت مسوحات المجموعات القطاعية متعددة المؤشرات أكثر من 100 مؤشر قامت المجموعات القطاعية بتطبيقها لحساب الأشخاص المحتاجين لكل مجموعة قطاعية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء العديد من التقييمات الخاصة بالمجموعة القطاعية على نطاق صغير في عام 2022م وتم إدخالها في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م.

بينما لا يزال من الممكن تحسين جودة تقييمات الاحتياجات في اليمن وسيتم استهداف الثغرات المحددة في وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2024م، فإن نطاق وعمق البيانات التي تم جمعها لتوجيه وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2023م يوفران قاعدة أدلة مناسبة لاستجابة إنسانية فعالة وخاضعة للمساءلة.

تُظهر الرسوم البيانية أدناه تغطية التقييم على مستوى الاستجابة والمجموعة القطاعية في اليمن طوال عام 2022م.

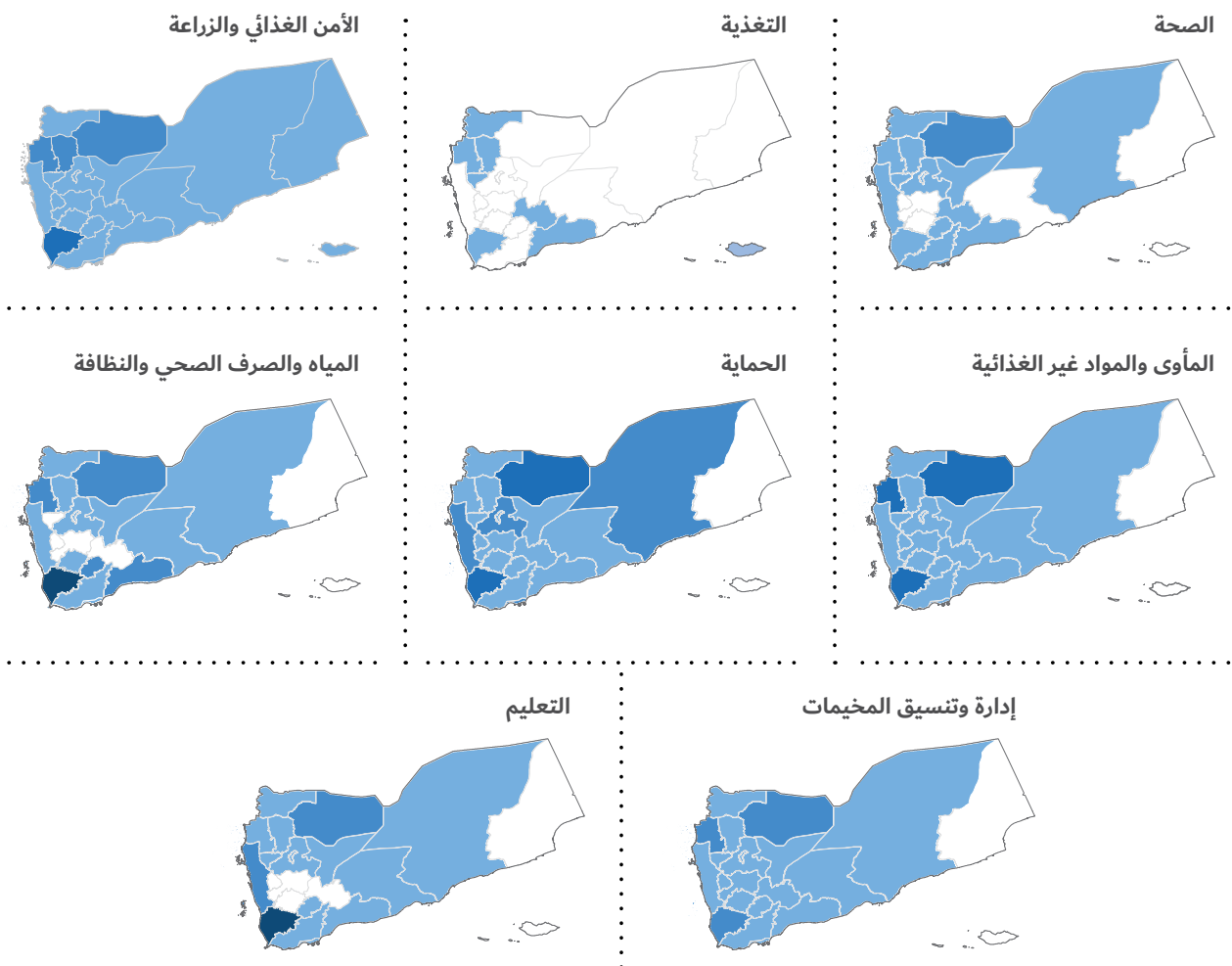
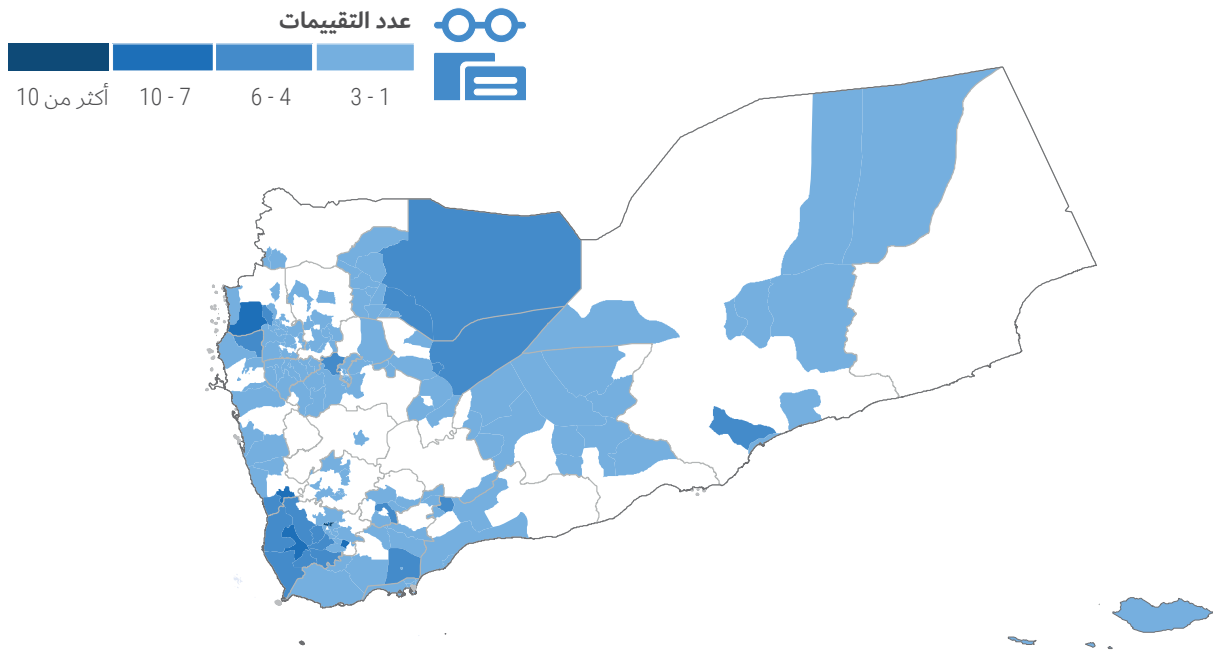
تقييمات الاحتياجات المستقلة ضرورية لاتخاذ قرارات تشغيلية مطلوبة تثير عملية التخطيط الإنساني الشامل. كانت التقييمات الأولية الأربعة على مستوى الدولة عرضة للتأخير في عام 2022م، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نقص التمويل. المصادر الرئيسية المستخدمة في وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية هي تقييم المواقع متعدد القطاعات، الذي صدر في أكتوبر، والتصنيف المرحلي المتكامل المنقح والمتوقع، والذي تم إصداره في أكتوبر 2022م. على مدار العام، تم الانتهاء من 144 تقييماً دقيقاً في 20 محافظة من محافظات اليمن، وستة أجريت على المستوى الوطني. كانت غالبية هذه التقييمات تتعلق بالحماية والمياه والصرف الصحي والمأوى والتعليم والأمن الغذائي وتنسيق وإدارة المخيمات، وكان لتعز والجوف النصيب الأكبر من التقييمات.

أشار تحليل التصنيف المرحلي المتكامل المنقح إلى أنه في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022م، من المحتمل أن يواجه ما يقدر بنحو 17 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو ما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل). تم تصنيف ما يقدر بنحو 6.1 مليون شخص في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل. ويشير تحديث التحليل هذا إلى وضع أقل خطورة في توقعات الأمن الغذائي للأشهر الثلاثة الأخيرة من العام مما كان متوقعاً في البداية في التوقع الذي صدر في مارس.

## تغطية التقييمات بحسب المحافظة

متعددة	المياه والصرف الصحي والنظافة	المأوى والمواد غير الغذائية	الحماية	التغذية	الصحة	الأمن الغذائي والزراعة	التعليم	إدارة وتنسيق المخيمات	المحافظة
2	6	4	2	1	2	4	2	3	أبين
3	1	2	5		1	2	3	1	عدن
1		2	1	1	1	3		3	البيضاء
3	7	3	4		1	2	1	1	الضالع
3	4	1	5		1	3	6	2	الحديدة
8	8	11	11		5	7	7	8	الجوف
						1			المهرة
2		3	2	1	1	3	1	2	المحويت
3	2	3	3		1	2	1	1	أمانة العاصمة
2	2	4	3	1	3	6	2	3	عمران
2		1	1			1		1	ذمار
4	2	2	7		2	2	4	3	حضر موت
2	6	9	2	2	3	8	2	6	حجة
2	2	1	3			3		1	إب
3	2	4	4		1	2	3	1	لحج
3	3	3	3		1	2	4	3	مأرب
1		1	1			1		1	ريمة
2	2	3	3	2	2	3	2	1	صعدة
3	3	4	5		1	4	3	1	صنعاء
2	1	1	2			1	1	1	شبو
						1			سقطرى
3	23	9	9	1	4	11	14	5	تعز

## تغطية التقييمات



## التقييمات التي استخدمتها المجموعات القطاعية

المجموعة القطاعية	التقييمات المستخدمة لإثراء ولتبنى عليها عملية تحليل وثيقة الاحتياجات الإنسانية الخاصة بكل مجموعة قطاعية
تنسيق وإدارة المخيمات	أداة رفع التقارير عن مواقع تنسيق وإدارة المخيمات ريتش - التحليل الوطني لمخاطر السيول في مواقع النزوح تقرير مؤشر تنسيق وإدارة المخيمات 2022م مسح الملف المجتمعي للمهمشين في اليمن لعام 2022م في جنوب اليمن، الذي أجراه شركاء المجموعة القطاعية: منظمة أكتد ومنظمة الهجرة الدولية والمجلس النرويجي للاجئين للتحقق من البيانات من ثلاث مصادر: تقرير السيول من تنسيق وإدارة المخيمات تقرير الحرائق من تنسيق وإدارة المخيمات مصفوفة تتبع الإخلاء من تنسيق وإدارة المخيمات
تعليم	وزارة التربية والتعليم تقييمات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقييمات المنظمة الدولية للهجرة تقييمات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقييمات اليونيسف مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقييم المواقع متعدد القطاعات 37 تقييماً من شركاء مجموعة قطاع التعليم تقارير المجموعة القطاعية من يفعل ماذا وأين ومتى؟
الأمن الغذائي والزراعة	تقييم الغذاء وسبل العيش يوجه التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد 2022م (وتحديثاته) التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد / التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد 2022-2023م
الصحة	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفير الخدمات تغطية التحصين - بيانات برنامج التحصين الموسع مؤشرات المرض - الدلائل التقييمات الصحية المحددة والمشاركة لشركاء الصحة أثر السيول - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حالة التغذية - مجموعة قطاع التغذية ضعف السكان - مجموعة عمل إدارة المعلومات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
تغذية	مسح سمات 2022م
الحماية	مشروع مراقبة الأثر البيئي أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان تنسيق وإدارة المخيمات - تقييمات مواقع النازحين قواعد بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) المشاورات مع مجموعة التشاور الاستراتيجي للحماية وشركاء مجموعة قطاع الحماية التي تضم شركاء من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين - التقرير الموضوعي لمجموعة قطاع الحماية الوطنية: مراجعة للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها السيول إلى تفاقم نقاط ضعف المدنيين أمام تهديد مخلفات الحرب القابلة للانفجار في اليمن، أغسطس 2022م دليل السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م خارطة عمل المنظمات: من يفعل ماذا ومتى وأين
حماية الطفل	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين المشاورات مع مجموعة التشاور الاستراتيجي للحماية وشركاء مجموعة الحماية التي تضم شركاء من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية التحصين ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م
العنف القائم على النوع الاجتماعي	المشاورات مع أعضاء المنظمات غير الحكومية في مجموعة قطاع الحماية والنظراء الحكوميين. مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي مراجعة البيانات الثانوية للعنف القائم على النوع الاجتماعي



المجموعة القطاعية	التقييمات المستخدمة لإثراء ولتبنى عليها عملية تحليل وثيقة الاحتياجات الإنسانية الخاصة بكل مجموعة قطاعية
<b>مكافحة الألغام</b>	<p>مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين المشاورات مع مجموعة التشاور الاستراتيجي للحماية وشركاء مجموعة قطاع الحماية التي تضم شركاء من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين - التقرير الموضوعي لمجموعة قطاع الحماية الوطنية: مراجعة للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها السيول إلى تفاقم نقاط ضعف المدنيين أمام تهديد مخلفات الحرب القابلة للانفجار في اليمن، أغسطس 2022م مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م مسح خط الأساس لليمن</p>
<b>القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين</b>	<p>المياه والصرف الصحي والنظافة، مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة، خرائط خدمة البيانات الصحية، تقارير مراقبة الحماية (شركاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين)، قواعد بيانات الاحتجاز (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، الاستشارات الفردية وتقييمات الاحتياجات، قاعدة بيانات تسجيل اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، قاعدة بيانات العودة الإنسانية الطوعية من منظمة الهجرة الدولية، تقارير مراقبة التدفق من مصفوفة تتبع النزوح (المنظمة الدولية للهجرة)</p>
<b>المأوى/المواد غير الغذائية</b>	<p>أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة مراقبة الحماية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (أداة تتبع حركة السكان) يناير - سبتمبر 2022م. تحليل مجموعة قطاع المأوى للمناطق المعرضة للسيول لعام 2019م (بدعم من ريتش) تحليل فصل الشتاء لمجموعة قطاع المأوى 2022م/2023م. بيانات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين لمجموعة الحماية (2018م - 2022م) مناقشات خبراء مجموعة قطاع المأوى حول المنازل المتضررة. تقرير مراقبة مواقع مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات - بيانات الإخلاء (يناير 2021م - سبتمبر 2022م). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - تقديرات السكان لعام 2023م. تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م</p>
<b>المياه والصرف الصحي والنظافة</b>	<p>تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش 2021م نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة 2022م تقييم احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة من قبل الشركاء بيانات المياه والصرف الصحي والنظافة 2022م من تقارير مواقع إدارة وتنسيق المخيمات</p>

## 2.4 المنهجية

### منهجية مستوى الشدة بين القطاعات والأشخاص ذوي الاحتياجات لوثيقة الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2023م

بالنسبة لاستراتيجية وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م، واصلت اليمن تطبيق نهج دورة التخطيط للبرامج الإنسانية المحسن والإرشادات العالمية المقبولة لإطار التحليل المشترك بين القطاعات التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. يعزز هذا النهج المعزز التحليل المشترك بين القطاعات وتحديد شدة الظروف الإنسانية للناس (مستويات المعيشة، وآلية التكيف، والعافية الجسدية والنفسية)، وترابطها، وتأثيراتها المركبة على المجموعات السكانية. كما يوفر فرصة لتحديد كل من المواقع الجغرافية والفئات السكانية ذات أعلى مستويات الحاجة والتركيز عليها. تمشيا مع إرشادات إطار التحليل المشترك بين القطاعات 1.1، تم استخدام مجموعة البيانات، بما في ذلك 22 مؤشراً لإطار التحليل المشترك بين القطاعات لتحديد شدة الاحتياجات والعدد الإجمالي للأشخاص ذوي الاحتياجات.

أدى اعتماد نهج إطار التحليل المشترك بين القطاعات 1.1 إلى تحولات كبيرة في التحليل المشترك بين القطاعات مقارنة بالسنوات السابقة. بالنسبة لوثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م، استخدم إطار العمل تحليلاً مفصلاً لفئتين من الفئات السكانية المحتاجة: النازحون وغير النازحين. كما اشتمل على تحليل إضافي للفئات الضعيفة الرئيسية مثل اللاجئين والمهاجرين ومجتمع المهمشين والأشخاص ذوي الإعاقة. كما أنها طبقت التصنيف حسب الجنس والعمر في السنوات السابقة، لم يركز التحليل بشكل خاص على الفئات الضعيفة. كما في السنوات السابقة، اشتملت الوثيقة الهامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2023م على تحليل جغرافي كامل، شمل 333 مديرية في البلاد.

نظراً للتحولات المنهجية الرئيسية في التحليل المشترك بين القطاعات والتحليل للمجموعات القطاعية، يجب توخي درجة من الحذر عند مقارنة اتجاهات الخطورة واتجاهات الأشخاص المحتاجين عبر السنوات، لا سيما عند النظر إلى البيانات قبل وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2022م، والتي قدمت إطار التحليل المشترك بين القطاعات لأول مرة.

### إطار التحليل المشترك بين القطاعات

من خلال المشاورات، أكمل الفريق القطري الإنساني في اليمن وآلية التنسيق بين المجموعات القطاعية، بدعم من فريق إطار التحليل المشترك بين القطاعات، الخطوات التالية:

- تحديد نطاق التحليل والاتفاق عليه (مجموعات سكانية، مناطق جغرافية، قطاعات موضوعية) في سبتمبر 2022م.
- صياغة إطار تحليلي مشترك في أكتوبر 2022، يلخص المؤشرات والبيانات المتاحة. ثم تم تخصيص هذه المؤشرات للعواقب الإنسانية.

• صممت واعتمدت النموذج المشترك بين القطاعات لتقدير الأشخاص المحتاجين حسب الشدة في نوفمبر 2022. وتضمنت العملية ما يلي:

- الاختيار المشترك لمؤشرات احتياجات الشدة الأساسية لتوضيح الأبعاد والجوانب المختلفة لكل نتيجة إنسانية بناءً على: (أ) المؤشرات المناسبة وذات الصلة لشرح النتيجة. (ب) البيانات الموثوقة والمتاحة للمؤشر، مع إمكانية تنظيم النتائج على مقياس الشدة المكون من خمس نقاط. (ج) المعلومات المتاحة التي تم جمعها في وحدة التحليل المتفق عليها مع إمكانية تجميع النتائج على المستوى الجغرافي المطلوب (المديرية).
- إعادة موازنة العتبات والمقاييس للسماح بتصنيف السكان الذين تم تقييمهم مباشرة ضمن مقياس الشدة المكون من خمس نقاط.
- الاتفاق على أن النموذج المشترك بين القطاعات يستند إلى ثلاث عواقب إنسانية - العافية ومستويات المعيشة وآليات التكيف - مع تعميم الحماية عبر الثلاثة.
- بعد عدة جولات من المشاورات مع فريق إطار التحليل المشترك بين القطاعات، اختار الفريق 22 مؤشراً مشتركاً بين القطاعات تركز على الظروف المتعلقة بالعافية البدنية والنفسية ومستويات المعيشة وآليات التكيف.
- خطوة أخيرة، تمت إضافة العدد المقدّر من اللاجئين والمهاجرين المحتاجين إلى حساب الأشخاص المحتاجين النهائي.

• بالتوازي مع ذلك، أعد فريق العمل السكاني خط الأساس الإنساني للسكان.

قدم فريق آلية التنسيق بين الكتل وإطار التحليل المشترك بين القطاعات بشكل مشترك إلى الفريق القطري الإنساني وناقشوا معه ملخص الأشخاص المحتاجين والشدة حسب الحالة ومجموعة السكان والمديرية. ثم وافق الفريق القطري الإنساني في نوفمبر 2022. وستوفر مجموعة بيانات وثيقة الاحتياجات الإنسانية النهائية على HDX (تبادل البيانات الإنسانية).

## مقياس الشدة لإطار التحليل المشترك بين القطاعات

مرحلة الشدة	حصيلة المرجع الرئيسي	أهداف الاستجابة المحتملة
1 لا شيء / الحد الأدنى	مستويات المعيشة مقبولة (مع مراعاة السياق): إمكانية ظهور بعض علامات التدهور و / أو عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الأساسية، والاحتياجات المحتملة لتعزيز الإطار القانوني. القدرة على تحمل / تلبية جميع الاحتياجات الأساسية والأولية دون اتباع آليات التكيف غير المستدامة (مثل إهلاك / استنفاد الأصول). لا يوجد خطر أو خطر ضئيل / منخفض للتأثير على العافية البدنية والنفسية.	بناء المرونة والصمود دعم الحد من مخاطر الكوارث
2 الشدة	مستويات المعيشة تحت الضغط، مما يؤدي إلى اتباع استراتيجيات التكيف (التي تقلل من القدرة على حماية سبل العيش أو الاستثمار فيها). عدم القدرة على تحمل / تلبية بعض الاحتياجات الأساسية دون اتباع آليات تكيف مشددة وغير مستدامة و / أو قابلة للعكس على المدى القصير. تأثير ضئيل على الصحة البدنية والنفسية (العافية الجسدية والنفسية المجهد) بشكل عام. إمكانية وجود بعض حوادث العنف المحلية / المستهدفة (بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان).	دعم الحد من مخاطر الكوارث حماية سبل العيش
3 الأزمة	تدهور مستويات المعيشة (من المعتاد / النموذجي)، مما يؤدي إلى اتباع آليات تكيف سلبية مع التهديد بضرر لا رجعة فيه (مثل الإهلاك / الاستنفاد السريع للأصول). انخفاض الوصول / توافر السلع والخدمات الاجتماعية / الأساسية. عدم القدرة على تلبية بعض الاحتياجات الأساسية دون اتباع آليات تكيف مع الأزمات / الطوارئ - قصيرة / متوسطة المدى وتتسم بأن لا رجعة فيها. الإضرار بالصحة الجسدية والنفسية. الضرر الجسدي والنفسي الذي يترتب عليه فقدان الكرامة.	حماية سبل العيش الحد من وتخفيف مخاطر التدهور الشديد للأوضاع الإنسانية
4 الطوارئ	انهيار مستويات المعيشة، مع البقاء على أساس المساعدة الإنسانية و / أو استراتيجيات التكيف الخطيرة وطويلة المدى التي لا رجعة فيها. الخسارة / التصفية الفادحة لأصول سبل العيش التي ستؤدي إلى فجوات / احتياجات كبيرة على المدى القصير. انتهاكات جسيمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وجود ضرر لا رجعة فيه وارتفاع معدل الوفيات	إنقاذ الأرواح وسبل العيش
5 الكارثة	الانهيار التام لمستويات المعيشة قرب / استنفاد كامل لخيارات التكيف. آليات الملاذ أخير / المستنفدة من أجل التكيف انتشار معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة و / أو حدوث ضرر لا يمكن معالجته. انتشار الضرر الجسدي والنفسي الذي لا يمكن إصلاحه والذي يؤدي إلى زيادة معدل الوفيات. انتهاكات جسيمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان.	التراجع / الحد من انتشار الوفيات و / أو الانهيار التام لسبل العيش

## الإطار القطاعي في اليمن لتحليل الظروف الإنسانية، والأشخاص المحتاجين، والشدة

## تنسيق وإدارة المخيمات

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
لم يتم استيفاء أي من المعايير التالية:	تم استيفاء واحد المعايير التالية:	تم استيفاء اثنين من المعايير التالية:	تم استيفاء ثلاثة من المعايير التالية:	تم استيفاء المعايير الأربعة التالية:	تقرير المواقع؛ تحليل السيول HEC-RAS، تقرير مؤشر الإسكان والأراضي والممتلكات من تنسيق وإدارة المخيمات	نسبة السكان في المواقع التي ليست بيئات مواقع مناسبة مادياً واجتماعياً	مستويات المعيشة
1. عدم وجود الموقع في منطقة معرضة لخطر السيول.	1. عدم وجود الموقع في منطقة معرضة لخطر السيول.	1. عدم وجود الموقع في منطقة معرضة لخطر السيول.	1. عدم وجود الموقع في منطقة معرضة لخطر السيول.	1. عدم وجود الموقع في منطقة معرضة لخطر السيول.			
2. الموقع غير معرض لخطر نشوب حريق بسبب إجراءات على الأقل من إجراءات التخفيف المطبقة.	2. الموقع غير معرض لخطر نشوب حريق بسبب إجراءات على الأقل من إجراءات التخفيف المطبقة.	2. الموقع غير معرض لخطر نشوب حريق بسبب إجراءات على الأقل من إجراءات التخفيف المطبقة.	2. الموقع غير معرض لخطر نشوب حريق بسبب إجراءات على الأقل من إجراءات التخفيف المطبقة.	2. الموقع غير معرض لخطر نشوب حريق بسبب إجراءات على الأقل من إجراءات التخفيف المطبقة.			
3. الموقع له هيكل تنظيمي واداري.	3. الموقع له هيكل تنظيمي واداري.	3. الموقع له هيكل تنظيمي واداري.	3. الموقع له هيكل تنظيمي واداري.	3. الموقع له هيكل تنظيمي واداري.			
4. النازحين لديهم اتفاقية إيجار مع المالك	4. النازحين لديهم اتفاقية إيجار مع المالك	4. النازحين لديهم اتفاقية إيجار مع المالك	4. النازحين لديهم اتفاقية إيجار مع المالك	4. النازحين لديهم اتفاقية إيجار مع المالك			

## الإطار القطاعي في اليمن لتحليل الظروف الإنسانية، والأشخاص المحتاجين، والشدة

## التعليم

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
الأسرة: لا ينطبق لا يوجد أطفال في سن المدرسة يذهبون إلى المدرسة المنطقة: 0-25% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	الأسرة: لا ينطبق المنطقة: أكثر من 25% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	يذهب بعض الأطفال في سن المدرسة في الأسرة إلى المدرسة المنطقة: أكثر من 50% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	الأسرة: لا ينطبق المنطقة: أكثر من 75% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	التحق جميع الأطفال في سن المدرسة بنسبة 100% بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	وزارة التربية والتعليم / مجموعة قطاع التعليم	نسبة الأطفال في سن المدرسة (البنات والأولاد) المسجلين في التعليم النظامي وغير النظامي	مستوى المعيشة
الأسرة: لا يوجد أطفال في سن المدرسة في الأسرة يذهبون إلى المدرسة المنطقة: 0-25% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	الأسرة: لا ينطبق المنطقة: أكثر من 25% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	الأسرة: بعض الأطفال في سن المدرسة يذهبون إلى المدرسة المنطقة: أكثر من 50% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	الأسرة: لا ينطبق المنطقة: أكثر من 75% من الأطفال في سن المدرسة التحقوا بالمدرسة في العام الدراسي الحالي / الأخير	يذهب جميع الأطفال في سن المدرسة في الأسرة إلى المدرسة	وزارة التربية والتعليم / مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية / تقييم المواقع متعدد القطاعات	نسبة الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة حسب الجنس وعلى مستوى المدرسة (البيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	مستوى المعيشة
يشكل النازحون و / أو العائدون أكثر من 50% من السكان في سن المدرسة	يشكل النازحون و / أو العائدون أكثر من 40% من السكان في سن المدرسة	يشكل النازحون و / أو العائدون أكثر من 30% من السكان في سن المدرسة	يشكل النازحون و / أو العائدون أكثر من 10% من السكان في سن المدرسة	لا يوجد نازحون و / أو عائدون. ظروف المعيشة طبيعية	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية / آلية الاستجابة السريعة	نسبة الأطفال في سن المدرسة من النازحين و / أو العائدين	مستوى المعيشة



## الإطار القطاعي في اليمن لتحليل الظروف الإنسانية، والأشخاص المحتاجين، والشدة

## الأمن الغذائي والزراعة

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
تعاني الأسر من نقص شديد في الغذاء و / أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى بعد التوظيف الكامل لاستراتيجيات التكيف. ويتضح الجوع والموت والعوز ومستويات سوء التغذية الحادة للغاية. (لتصنيف المجاعة، تحتاج المنطقة إلى مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد والوفيات.	الأسر المعيشية إما: • لديها فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء والتي تنعكس في سوء التغذية الحاد المرتفع والوفيات الزائدة. أو • تكون قادرة على التخفيف من الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء ولكن فقط من خلال استخدام استراتيجيات سبل العيش في حالات الطوارئ وتصفية الأصول.	الأسر المعيشية إما: • لديها فجوات في استهلاك الغذاء تنعكس في ارتفاع أو زيادة سوء التغذية الحاد عن المعتاد. أو • تكون قادرة بشكل هامشي على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية ولكن فقط من خلال استنفاد أصول سبل العيش الأساسية أو من خلال مواجهة الأزمات	الأسر لديها الحد الأدنى من استهلاك الغذاء الكافي ولكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون الانخراط في استراتيجيات التكيف مع الإجهاد	الأسر قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون الانخراط في استراتيجيات التكيف مع الإجهاد	التصنيف المرحلي المتكامل	نسبة الأشخاص في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (تعتمد نسبة على النشاط المحدد)	مستويات المعيشة

## الصحة

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
5 =>	11 = > 6	17 = > 12	18 =<	18 =<	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفير الخدمات	عدد أسرة الرقود لكل 10,000 نسمة حسب الوحدة الإدارية	مستويات المعيشة
1 =>	2	3	4+	4+	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفير الخدمات	عدد المرافق الصحية التي يتوفر فيها رعاية التوليد الأساسية في حالات الطوارئ / 500,000 نسمة، حسب الوحدة الإدارية	مستويات المعيشة
%80 = >	%84 > %80	%89 > %85	%95 > %90	%95 =<	برنامج التحصين الموسع / نظام إدارة المعلومات الصحية	تغطية لقاح الحصبة والحصبة الألمانية 1 للأطفال أقل من سنة، حسب الوحدة الإدارية	العافية الجسدية والنفسية
%80 = >	%84 > %80	%89 > %85	%95 > %90	%95 =<	برنامج التحصين الموسع / نظام إدارة المعلومات الصحية	تغطية اللقاح الثلاثي / الخماسي في أقل من سنة، حسب الوحدة الإدارية	العافية الجسدية والنفسية

## الإطار القطاعي في اليمن لتحليل الظروف الإنسانية، والأشخاص المحتاجين، والشدة

## الحماية

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
يشكل النازحون أكثر من 15% من إجمالي عدد المجتمع المضيف	يتراوح عدد النازحين داخليا بين 12% و15% من المجتمع المضيف	النازحون داخليا ما بين 8% - 11% من المجتمع المضيف	النازحون داخليا ما بين 4% - 7% من المجتمع المضيف	النازحون داخليا ما بين 1% - 3% من المجتمع المضيف	مصفوفة تتبع النزوح - مجموعة عمل الحماية	نسبة النازحين إلى السكان المضيفين	العافية الجسدية والنفسية
مقتل أو إصابة أكثر من 30 مدنياً	مقتل أو إصابة 11 - 30 مدنياً	مقتل 7 أو إصابة 10 مدنيين	مقتل أو إصابة 4 - 6 مدنيين	مقتل أو إصابة 1 - 3 مدنيين	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين	عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنهم (قتلى أو جرحى)	العافية الجسدية والنفسية
أكثر من 5000 فرد بدون وثيقة مدنية	1501 - 5000 فرد بدون وثيقة مدنية	500 - 1500 فرد بدون وثيقة مدنية	251 - 500 فرد بدون وثيقة مدنية	1 - 250 فرد بدون وثيقة مدنية	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان	عدد الأفراد الذين فقدوا وثائق الهوية	العافية الجسدية والنفسية
أكثر من 100 مشكلة كارثية	61 - 100 مشكلة خطيرة	31 - 60 مشكلة شديدة	1 - 30 مشكلة جهد	0 أو لا شيء / مشكلة بسيطة	تقارير قاعدة بيانات مجال مسؤولية حماية الطفل / خارطة عمل المنظمات: من يفعل ماذا وأين ومتى وكيف؟	نسبة الفتيات / الفتيان المنخرطين في عمالة الأطفال الخطرة (البيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر)	آلية التكيف
أكثر من 65% من الأطفال خارج المدارس مشكلة كارثية	51% - 65% من الأطفال خارج المدارس مشكلة خطيرة	36% - 50% من الأطفال خارج المدارس مشكلة شديدة	21% إلى 35% من الأطفال خارج المدارس مشكلة جهد	يساوي أو يقل عن 20% من الأطفال خارج المدارس لا شيء / مشكلة بسيطة	مجموعة قطاع التعليم	نسبة الأطفال المعرضين لخطر متزايد للعنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال نتيجة ترك المدارس	العافية الجسدية والنفسية
أقل من 10% من نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى حسب المديرية	10 - 34% من نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى حسب المديرية	35 - 59% من نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى حسب المديرية	60 - 79% من نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى حسب المديرية	يساوي أو يزيد عن 80% من نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى حسب المديرية	رسم خرائط الخدمة، خارطة عمل المنظمات: من يفعل ماذا وأين/ ومتى	نسبة نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى	العافية الجسدية والنفسية
مقتل أو إصابة أكثر من 20 مدني // أكثر من 300 حادث تلوث	مقتل أو إصابة 16 - 20 مدني // 201 - 300 حادث تلوث	مقتل أو إصابة 11 - 15 مدني // 101 - 200 حادث تلوث	مقتل أو إصابة 6 - 10 مدنيين // 1 - 100 حادث تلوث	مقتل أو إصابة 1 - 5 مدنيين // لا توجد أسباب تلوث	تقرير الضحايا التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان / مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين كمصدر تكميلي للبيانات، نظام معلومات مكافحة الألغام	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين قتلوا أو أصيبوا جراء الذخائر المتفجرة حسب المجتمع البيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر	العافية الجسدية والعقلية

## الإطار القطاعي في اليمن لتحليل الظروف الإنسانية، والأشخاص المحتاجين، والشدة المأوى والمواد غير الغذائية

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
أكثر من أو يساوي 75% من الأسر التي يكون مأواها غير ملائم أو غير موجود	أكثر من أو يساوي 50% وأقل من 75% من الأسر التي يكون مأواها غير ملائم أو غير موجود	أكثر من أو يساوي 25% وأقل من 50% من الأسر التي يكون مأواها غير ملائم أو غير موجود	أكثر من أو يساوي 10% وأقل من 25% من الأسر التي يكون مأواها غير ملائم أو غير موجود	0 - 10% من الأسر التي يكون مأواها غير ملائم أو غير موجود	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان 2022 / تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021	نسبة الأسر التي لديها مأوى غير ملائم	مستوى المعيشة
أكثر من أو يساوي 75% من الأسر لا تستطيع الوصول إلى المواد غير الغذائية الهامة	أكثر من أو يساوي 50% وأقل من 75% من الأسر لا تستطيع الوصول إلى المواد غير الغذائية الهامة	أكثر من أو يساوي 25% وأقل من 50% من الأسر لا تستطيع الوصول إلى المواد غير الغذائية الهامة	أكثر من أو يساوي 10% وأقل من 25% من الأسر لا تستطيع الوصول إلى المواد غير الغذائية الهامة	0 - 10% من الأسر لا تستطيع الوصول إلى المواد غير الغذائية الهامة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان 2022 / تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021	نسبة الأسر التي ليس لديها كمية كافية من المواد غير الغذائية	مستوى المعيشة
أكثر من أو يساوي 75% من المنازل متضررة أو مدمرة جزئياً	أكثر من أو يساوي 50% وأقل من 75% من المنازل متضررة أو مدمرة جزئياً	أكثر من أو يساوي 25% وأقل من 50% من المنازل متضررة أو مدمرة جزئياً	أكثر من أو يساوي 10% وأقل من 25% من المنازل متضررة أو مدمرة جزئياً	0 - 10% من المنازل متضررة أو مدمرة جزئياً	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان 2022 / مجموعة قطاع الحماية / بيانات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين 2018-2022 / مناقشات خبراء المأوى	نسبة المساكن المتضررة أو المدمرة جزئياً	مستوى المعيشة

## المياه والصرف الصحي والنظافة

مستوى الشدة					المؤشرات		
الكارثة (5)	الطوارئ (4)	الأزمة (3)	الشدة (2)	لا شيء، الحد الأدنى (1)	المصدر	مؤشر الاحتياجات الإنسانية 2023	الركيزة الفرعية
المياه السطحية (نهر، سد، بحيرة، بركة، مجرى، قناة)	بئر غير محمي / خزان مياه الأمطار غير المحمي / نبع غير محمي	أخرى	بئر / بئر محمي / خزان مياه أمطار محمي / نبع محمي	مياه معبأة	تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش 2021م	نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة	العافية الجسدية والنفسية
	وقت تجميع المياه أكثر من ساعة	وقت تجميع المياه ما بين 30-60 دقيقة	وقت تجميع المياه أقل من 30 دقيقة	يقع مصدر المياه في أماكن العمل	تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش 2021م	نسبة الأسر التي أبلغت عن وقت تجميع المياه (بما في ذلك وقت الانتظار) بأنه لا يتجاوز الرحلة 30 دقيقة ذهاباً وإياباً	العافية الجسدية والنفسية
	حفرة مرحاض مفتوحة بدون بلاط		مرحاض دفع إلى العراء / مرحاض جاف / مرحاض مغطاة بالبلاطة	نظام الصرف الصحي لخزان مرحاض دافق	تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش 2021م	نسبة الأسر التي تستخدم مرافق الصرف الصحي المحسنة	العافية الجسدية والنفسية

## شدة الاحتياجات الخاصة لكل مجموعة قطاعية

### تنسيق وإدارة المخيمات

استخدمت مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بيانات محدثة من تقييم تقارير المواقع التي تغطي 53 بالمائة من سكان مواقع النزوح، عبر 985 موقعاً. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام تقييمات أخرى لاستكمال والتحقق من البيانات من تقارير المواقع. لتقدير درجات الشدة لكل مديرية، استخدمت المجموعة القطاعية ثلاث منهجيات:

**المنهجية 1:** بالنسبة للمديريات التي تغطيها عملية تقارير المواقع، يتم حساب درجة شدة مجمعة واحدة في تنسيق وإدارة المخيمات لكل مديرية عن طريق أخذ متوسط مرجح لدرجات الشدة لإجمالي 11 مؤشراً في الجدول أدناه.

**المنهجية 2:** بالنسبة للمديريات التي لا تغطيها عملية تقارير المواقع، يتم حساب درجة شدة مجمعة واحدة في تنسيق وإدارة المخيمات لكل مديرية من خلال أخذ متوسط مرجح لأربعة فقط من أصل أحد عشر مؤشراً، أي نسبة للأشخاص الذين يعيشون في مواقع الاستضافة مقابل النازحين في المديرية، "نسبة لمواقع النزوح التي لا يديرها شركاء مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات"، و "نسبة لمواقع النزوح التي تم الإبلاغ عن تعرضها للسيول كتهديد للموقع" و "نسبة للمواقع التي تم تقييمها ويوجد فيها آلية فعالة للشكاوى والملاحظات".

**المنهجية 3:** في حالات نادرة، حيث لا تتوفر المعلومات الخاصة بمؤشر لكل مديرية، تكون المعلومات الخاصة بالمؤشرات المتبقية (المقاييس) متضخمة نسبياً.

يتم تقديم درجات الشدة المقترحة إلى مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات ليراجعها الخبراء. تتضمن هذه المراجعة مناقشة مستنيرة مع المجموعة الاستشارية الاستراتيجية لتنسيق وإدارة المخيمات، ومنسقي مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات المحلية، والمنسقين القائمين على تنسيق وإدارة المخيمات حول الوضع في كل مديرية لتحديد ما إذا كانت كل درجة شدة تعكس الوضع على أرض الواقع. يتم التركيز بشكل خاص في المراجعة على المديرية ذات البيانات المحدودة (أي المنهجية (2)، بينما تعتبر البيانات كافية للمديريات التي تتوفر فيها عدد كبير من تقارير المواقع.

يمكن تعديل درجات الشدة الموصى بها لكل مديرية إذا كان هناك مبرر واضح للقيام بذلك.

الرقم الإجمالي للأشخاص المحتاجين في تنسيق وإدارة المخيمات يشمل الأشخاص النازحين في مواقع الاستضافة، بالإضافة إلى

نسبة تضخم بنسبة 15 في المائة في الأشخاص المحتاجين لحساب الأشخاص المعرضين للخطر من المجتمع المضيف الذين سيتم تضمينهم في برامج تنسيق وإدارة المخيمات.

يظهر التحليل أن 1.88 مليون شخص في 210 مديرية في 20 محافظة في حاجة تتراوح ما بين الأزمة والكارثة. من بين هؤلاء، هناك ما يقرب من 1.7 مليون شخص في 16 محافظة من ذوي الاحتياج الطارئ والكارثي.

### التعليم

تُستخدم منهجية مقياس شدة التعليم لتقييم إلى أي مدى هناك حاجة للمساعدة على مستوى المديرية. وتشمل مؤشرات مقياس الشدة متغيرات في ركيذتي الوصول إلى التعليم وجودته.

من أجل فهم احتياجات التعليم والمخاطر ونقاط الضعف للأطفال في سن المدرسة في اليمن، يقوم تقرير وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م بتقييم المؤشرات المتعلقة بالتعليم عبر المديرية. حيث أصدرت المجموعة القطاعية تحليلاً لهذه المؤشرات لتحديد عدد الأشخاص ذوي الاحتياج وشدة الاحتياجات حسب المجموعة الديموغرافية والموقع الجغرافي.

تستند درجة شدة التعليم لعام 2023م وحساب الأشخاص ذوي الاحتياج إلى مراجعة البيانات الثانوية لـ 45 تقييماً تعليمياً تم إجراؤها طوال عام 2022م.

### الأمن الغذائي والزراعة

يشير تحليل التصنيف المرحلي المتكامل المحدث، الذي صدر في أكتوبر 2022م، إلى أن ما يقدر بنحو 17 مليون شخص من المحتمل أن يواجهوا مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو ما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل) بين أكتوبر وديسمبر 2022م. بناءً على هذا التحليل ومجموعة بيانات السكان الخاصة بالأمم المتحدة لعام 2023م التي تم التحقق من صحتها، من المحتمل أن يعاني ما يقدر بنحو 17.3 مليون شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023م. لذلك، من المتوقع أن يعاني أكثر من نصف السكان في اليمن بالفعل من إحدى الحالات التالية:

1. فجوات استهلاك الغذاء، والتي تنعكس في ارتفاع سوء التغذية الحاد عن المعتاد، أو القدرة الهامشية على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية (فقط من خلال استنفاد أصول سبل العيش الأساسية أو استراتيجيات التكيف مع الأزمات) (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل)

2. الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء، والتي تنعكس في



يوجد أكثر من 27 في المائة من الأشخاص المحتاجين في 6 محافظات، مع درجة شدة تبلغ 5 (1,216,709 من هؤلاء هم من النازحين). ومن إجمالي 16 محافظة، يوجد 18 في المائة من الأشخاص المحتاجين تحت الدرجة الرابعة من الخطورة (بما في ذلك 1.2 مليون نازح).

### القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

تحسب القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين الأشخاص المحتاجين على مستوى المديرية أما درجات شدة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين فمستمدة من مجموعة من منهجيات جمع البيانات الكمية والنوعية. استندت تقديرات الأشخاص المحتاجين بشكل أساسي إلى إحصاءات مراقبة تدفق مصفوفة تتبع النزوح والمعلومات التي تم جمعها أثناء تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء والمعلومات التي تم جمعها أثناء تقديم الدعم في نقاط الاستجابة للمهاجرين، فضلاً عن تقارير مراقبة الحماية المقدمة من الشركاء. بالإضافة إلى البيانات الحيوية الأولية، تتضمن معلومات التسجيل التي تم جمعها من اللاجئين أيضاً البيانات المتعلقة باحتياجاتهم الخاصة ومواطن ضعفهم. كما أُخذ في الاعتبار عدد المهاجرين العائدين، سواء بشكل تلقائي أو من خلال العودة الطوعية المدعومة، فضلاً عن النسبة المقدرة للوافدين الجدد الذين غادروا اليمن إلى دول الخليج.

تم حساب شدة الاحتياجات في كل منطقة بناءً على المعلومات النوعية من نقاط الاتصال المجتمعية والجهات الفاعلة في الاستجابة للمهاجرين واللاجئين، وبيانات مراقبة الحماية، وتوافر الخدمات والوصول إليها، وتقارير مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين (بيانات مفتوحة المصدر). يتأثر ذلك بشدة بتدفقات الهجرة من وإلى المديرية، وبعضها عبارة عن نقاط عبور ومناطق أخرى يميل المهاجرون إلى تقطعت بهم السبل بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل، ونقص الخدمات أو الوصول إليها، ونقص فرص كسب الدخل، وممارسات المهربين والمتاجرين.

### المأوى / المواد غير الغذائية

يحتاج واحد من كل أربعة يمينيين إلى المأوى والمواد غير الغذائية. تشكل النساء والأطفال ثلثي الأشخاص المحتاجين. ومن بين الأشخاص المحتاجين، هناك أكثر من 5.3 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة في توفير المأوى (52 في المائة في الحالات الطارئة و48 في المائة في الحالات الكارثية). يشكل العيش في مأوى غير ملائم أو خطر شدة احتياجات النازحين والعائدين. فظروف المأوى الملائمة أمر حيوي للحفاظ على بيئة معيشية آمنة وصحية، مع الخصوصية والكرامة، والحماية من العناصر، ومساحة للعيش وتخزين الممتلكات، والراحة والأمن العاطفي.

سوء التغذية الحاد المرتفع والوفيات الزائدة، أو القدرة على تخفيف الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء من خلال استخدام استراتيجيات سبل العيش في حالات الطوارئ وتصفية الأصول (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل).

### الصحة

استخدمت مجموعة قطاع الصحة بيانات من أكثر من 5,000 مرفق صحي في جميع مديريات اليمن، وكذلك من وزارة الصحة العامة والسكان وتقييمات المجموعات الأخرى، لتسجيل المديرية. تم تجميع المؤشرات في ركائز وقياسات لتحديد النتيجة النهائية لكل مديرية. أظهر هذا أن غالبية المديرية مسجلة في الشدة 4 و 5 (226 مديرية) و 98 في الشدة 3.

### التغذية

تم الحصول على درجات شدة مجموعة قطاع التغذية على مستوى المديرية وحُسبت بناءً على مسح الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) ونتائج تقييم التصنيف المرحلي المتكامل بناءً على أربعة عشر مؤشراً حساساً خاصاً بالتغذية:

1. سبعة مؤشرات شدة خاصة بالتغذية وهي: انتشار سوء التغذية الحاد العالمي المركب، وانتشار سوء التغذية بين الأمهات بقياس محيط منتصف أعلى الذراع، والعبء الفعلي لسوء التغذية الحاد، وانتشار التقزم. تم تصنيف كل مؤشر إلى درجات مقياس شدة تتراوح من واحد إلى خمسة.
2. سبع مؤشرات مراعية للتغذية (مشاركة بين القطاعات وشاملة لعدة قطاعات) على النحو الموضح في الجدول أدناه للمساعدة في توجيه درجة الخطورة الخاصة بالتغذية وتوجيه التقارب بين القطاعات والحساسية التغذوية والذي سيوجه بعد ذلك العمليات التشغيلية والشديدة والرغبة في التكامل / التقارب البرمجي.

### الحماية

بلغ العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى خدمات الحماية العامة في عام 2023م إلى 17.7 مليون شخص، 9 ملايين منهم من الأطفال (51 في المائة) و7.1 مليون من النساء والفتيات (40 في المائة). من العدد الإجمالي، يوجد 1.6 مليون (36 في المائة) في مخيمات / مساكن النازحين، 29,505 مهاجر، و98,714 من اللاجئين وطالبي اللجوء (84,254 لاجئ و14,460 طالب لجوء). ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية بنسبة 4 في المائة مقارنة بعدد الأشخاص المحتاجين لعام 2022م. تُعزى الزيادة في المقام الأول إلى استمرار انعدام الأمن والصراع والصدمات المناخية، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة، مما يزيد من احتياجات الحماية.

والحسابات النهائية هي من خلال أربعة مصادر: نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة لعام 2022م، وأداة الإبلاغ/تقارير عن المواقع 2022م لتنسيق وإدارة المخيمات، وتقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م وتقييم الأمن الغذائي وسبل العيش. استناداً إلى توصيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لدورة التخطيط للبرنامج الإنسانية لعام 2023 ومن أجل التعرف على الاختلاف المعين في الاحتياجات بين النازحين داخلياً وغير النازحين، تم حساب أعداد الأشخاص المحتاجين ودرجات الشدة بشكل منفصل لكل من المجموعات السكانية.

بالنسبة إلى المياه والصرف الصحي والنظافة، ستأخذ وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 في الاعتبار الركيزة الفرعية: العافية الجسدية والعقلية، وستقوم هذه الركيزة بأربعة مؤشرات: (1) الوصول إلى مصادر مياه محسنة. (2) الحصول على كمية كافية من المياه. (3) الوصول إلى مرافق غسل اليدين بالماء والصابون. (4) الوصول إلى مرافق الصرف الصحي العاملة. بناءً على نسبة لكل اختيار إجابة للمؤشرات المختارة التي تم تسجيلها بواسطة هذه التقييمات، تم تخصيص درجة شدة من خمس نقاط لكل مؤشر على مستوى المديرية. تم حساب درجة الشدة الإجمالية لكل مديرية، باستخدام متوسط جميع المؤشرات الخمسة لكل مجموعة سكانية بناءً على قاعدة 25 في المائة. ستكون درجة الشدة الإجمالية لكل منطقة هي أعلى درجة بين السكان النازحين وغير النازحين. لحساب نسبة الأشخاص المحتاجين لكل مؤشر، ستتم إضافة نسبة للأشخاص تحت درجات الشدة 3 و 4 و 5 لحساب الأشخاص المحتاجين على مستوى المديرية لكل مجموعة سكانية. يعتمد رقم الأشخاص المحتاجين النهائي على متوسط الأشخاص المحتاجين من كل مؤشر. نظراً لعدم وجود تقييمات وطنية ومحلية تم إجراؤها في عام 2022، كانت المراجعة المكتبية الثانوية هي الخيار الوحيد المتاح لتوليد درجات الشدة وعدد الأشخاص المحتاجين لمجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة. وبالتالي، تم استخدام مصادر متعددة للبيانات من 2021 و 2022 لهذه العملية.

شهدت شدة احتياجات المأوى زيادة كبيرة في عام 2023م. وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من ظروف شديدة بنسبة 23 في المائة، مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت المواقع ذات الاحتياجات الكارثية من 21 إلى 34 مديرية. ترك نقص التمويل ثغرات كبيرة في الاستجابة لاحتياجات النزوح الجديد والممتد والعائدين والضعفاء في المجتمعات المضيفة. كما يعاني غالبية النازحين من النزوح المطول، وهم بحاجة إلى حلول مأوى دائمة. غالباً ما يعاني النازحون في مساكن الإيجار من أجل دفع الإيجارات.

تتأثر قدرة المجتمع المضيف بسبب الطبيعة المطولة للنزوح ونقص المساحة والموارد. فلا يزال النازحون في المواقع يعيشون في ظروف إيواء دون المستوى المطلوب، حيث لا يملك أكثر من 35 في المائة من النازحين أي شكل من أشكال المأوى، وغالباً ما ينامون في العراء أو تحت الشجر، أو يعيشون في ملاجئ مؤقتة أو طارئة أو مباني غير مكتملة. من بين أكثر من 1.3 مليون عائد في جميع أنحاء اليمن، لم يتمكن الكثير منهم من الحفاظ على عودتهم أو إعادة بناء منازلهم. ساهمت كل هذه العوامل في زيادة ضعف السكان المتضررين، مما أدى إلى انتقال جزء كبير من الأشخاص المحتاجين من فئة متوسطة إلى حادة. تشمل المواقع الثلاثة الأولى شديدة الخطورة محافظات الحديدة وحجة وتعز.

### المياه والصرف الصحي والنظافة

يستند الإطار التحليلي للمؤشرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة لوثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م إلى إطار التحليل المشترك بين القطاعات. نظراً لندرة البيانات وغياب التقييمات المنزلية على الصعيد الوطني، تستند درجات شدة المياه والصرف الصحي والنظافة لعام 2023م وحسابات الأشخاص ذوي الاحتياج إلى مراجعة مكتبية ثانوية لتقييم المياه والصرف الصحي والنظافة التي أجريت في عامي 2021 و 2022. تمت مراجعة مصادر البيانات المتعددة من هذه الفترة،

## مؤشرات الشدة حسب المجموعة القطاعية

## تنسيق وإدارة المخيمات

المؤشرات	مصدر البيانات
1.1 نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مواقع مضيقة محددة مقابل إجمالي عدد السكان النازحين في المديرية	• القائمة الرئيسية التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
2.1 نسبة مواقع النزوح المحددة التي لا يديرها شركاء مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات	• مجموعة بيانات السكان
1.2 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها والتي تم الإبلاغ عنها بأنها تواجه تهديد إخلاء الموقع	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
2.2 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها والتي تم الإبلاغ عنها بأنها بدون اتفاقية إيجار شفوية أو كتابية	• مصفوفة تتبع الإخلاء التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
1.3 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها والتي تم الإبلاغ عنها بأنها تواجه السيول كتهديد للموقع	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
2.3 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها والتي تم الإبلاغ عنها بأنها تواجه تهديد الحرائق وتفتقر إلى تدابير السلامة من الحرائق	• تقارير السيول التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
	• التحليل الوطني ريتش لمخاطر السيول في مواقع النزوح
	• تقارير الحرائق التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
1.4 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها والتي تواجه فجوات حرجة في الخدمة	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
1.5 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها، حيث يكون نوع المأوى الأساسي عبارة عن مأوى مؤقت أو مأوى للطوارئ أو مأوى في العراء	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
1.6 نسبة مواقع النزوح التي تم تقييمها مع وجود خمسة أنواع مختلفة أو أكثر من الفئات الضعيفة	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
1.7 نسبة النازحين الذين تم تقييمهم في المواقع التي سُكلت فيها لجان مجتمعية	• تقارير المواقع التابعة لتنسيق وإدارة المخيمات
2.7 نسبة المواقع التي تم تقييمها وتوجد فيها آلية فعالة لتقديم الشكاوى والملاحظات	• تقرير مؤشرات 2022م التابع لتنسيق وإدارة المخيمات

## التعليم

المؤشرات	مصدر البيانات
نسبة الأطفال في سن المدرسة (البنات والأولاد) الملتحقين بالتعليم النظامي وغير النظامي.	• وزارة التربية والتعليم / مجموعة قطاع التعليم
نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس حسب نوع الجنس وحسب المستوى المدرسي (البيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	• وزارة التربية والتعليم • مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية • تقييم المواقع متعدد القطاعات
نسبة الأطفال النازحين و / أو العائدين في سن الدراسة.	• مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية • آلية الاستجابة السريعة
نسبة المدارس المغلقة / غير العاملة.	• وزارة التربية والتعليم / مجموعة قطاع التعليم
نسبة المعلمين (ذكور وإناث) الذين يتلقون رواتب / حوافز	• وزارة التربية والتعليم

## الأمن الغذائي والزراعة

المؤشرات	مصدر البيانات
مرحلة التصنيف المرحلي المتكامل	تحديث التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد 2022

## الصحة

المؤشرات	مصدر البيانات
كثافة مرافق الصحة العامة	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
وظائف مرفق الصحة العامة	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
كثافة وعدد الأسرة	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
كثافة العاملين الصحيين	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
كثافة الأخصائيين	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
الخدمات العامة ورعاية الصدمات	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات الرعاية ما قبل الولادة بالكامل	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات رعاية الأطفال حديثي الولادة الأساسية بالكامل	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات رعاية التوليد الأساسية في حالات الطوارئ بالكامل	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات رعاية التوليد الشاملة في حالات الطوارئ بالكامل	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات الأمراض غير المعدية	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
المرافق الصحية التي تتوفر فيها خدمات الرعاية الأساسية لصحة الطفل	نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفر الخدمات
تغطية لقاء الحصبة للأطفال دون سنة (الروتيني والتوعوي)	برنامج التحصين الموسع
تغطية اللقاح الثلاثي والخماسي 1 للأطفال دون سنة (الروتيني والتوعوي)	برنامج التحصين الموسع
تغطية اللقاح الثلاثي والخماسي 3 للأطفال دون سنة (الروتيني والتوعوي)	برنامج التحصين الموسع
تغطية لقاح شلل الأطفال للأطفال دون سن الخامسة (روتيني والتوعوي)	برنامج التحصين الموسع
الإسهال المائي الحاد / اشتباه الإصابة بالكوليرا	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل الإصابة بالحصبة	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل الإصابة بالخنق	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل الإصابة بعدوى الجهاز التنفسي الحادة	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل الإصابة بالمalaria	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل الإصابة بحمى الضنك	الأمراض التي تنتقل عن طريق الأوبئة
معدل انتشار سوء التغذية العالمي	التغذية
نسبة النازحين لكل مديرية، 2022	مجموعة عمل إدارة المعلومات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
نسبة النساء لكل مديرية	مجموعة عمل إدارة المعلومات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
نسبة الأطفال دون سن الخامسة لكل مديرية	مجموعة عمل إدارة المعلومات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية



## التغذية

المؤشرات	مصدر البيانات
سوء التغذية الحاد المشترك بين الأطفال من سن 0-59 شهراً	مسح سمات 2022
سوء التغذية الحاد لدى الأمهات وفق قياس محيط أعلى منتصف الذراع	مسح سمات 2022
انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة	مسح سمات 2022
انتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة	مسح سمات 2022
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	مسح سمات 2022
معدل الوفيات	مسح سمات 2022
انتشار فقر الدم بين الأمهات	مراقبة التغذية
الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول	مسح سمات 2022
الرضاعة الطبيعية الحصرية	مسح سمات 2022
درجة استهلاك الغذاء	مسح سمات 2022
التصنيف المرحلي المتكامل	التصنيف المرحلي المتكامل
نسبة المساكن التي فيها مصدر مياه محسن	مسح سمات 2022
ممارسة غسل اليدين بعد استخدام المراض وقبل وجبات الطعام	مسح سمات 2022
نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالإسهال	مسح سمات 2022
نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالحمى	مسح سمات 2022
الأطفال المعاقين	تقرير مجموعة قطاع التغذية
اللقاح الثلاثي 3 و لقاح شلل الأطفال 3 للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 59 شهراً	مسح سمات 2022
مكملات فيتامين أ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 59 شهراً خلال الأشهر الستة الماضية	مسح سمات 2022
لقاح الحصبة للأطفال من سن 12 إلى 59 شهراً	مسح سمات 2022
تغطية برنامج التغذية	تقرير مجموعة قطاع التغذية

## الحماية

المؤشرات	مصدر البيانات
نسبة النازحين إلى السكان المضيفين	مصنوفة تتبع النزوح / مجموعة عمل الحماية
عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنه (قتلى أو جرحى)	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
عدد خدمات الحماية المتاحة للنازحين والمتضررين في كل مديرية	مجموعة بيانات التقارير من مجموعة قطاع الحماية 2022م
عدد الأفراد الضعفاء ذوي احتياجات الحماية الخاصة في كل مديرية	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
عدد الأفراد الذين ليس لديهم وثائق مدنية صالحة وغير قادرين على الحصول عليها	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
عدد الأسر التي لديها مسكن / مأوى تضرر أو تدمر بسبب العنف أو الصراع أو الأخطار الطبيعية	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
عدد الأسر التي أبلغت عن حوادث تهديدات بالإخلاء	أداة تقييم الاحتياجات الأولية / أداة تتبع حركة السكان مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس) مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م تقرير السيول من مجموعة قطاع الحماية، أغسطس 2022م
نسبة نقاط خدمة العنف القائم على النوع الاجتماعي المتاحة لكل 20,000 أنثى	رسم خرائط الخدمة، من يفعل ماذا ومتى؟ وأين؟
عدد النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الذخائر المنفجرة على مستوى المجتمع (البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين بشأن مخاطر المتفجرات فقط مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م مجموعة بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس)
نسبة الفتيات / الفتيان المنخرطين في عمالة الأطفال الخطرة (البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر)	اليونيسف قاعدة بيانات مجال المسؤولية بمجموعة الحماية تقييم المواقع متعدد القطاعات مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م
نسبة الأطفال المعرضين لخطر متزايد من التعرض للعنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال نتيجة ترك المدارس	قاعدة بيانات مجال المسؤولية بمجموعة قطاع الحماية تقييم المواقع متعدد القطاعات اليونيسف ومجموعة قطاع التعليم مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين مستجدات تحليل الحماية، نوفمبر 2022م

## القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

المؤشرات	مصدر البيانات
نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين القادرين على الوصول بأمان إلى الخدمات الحيوية (المياه والصرف الصحي والنظافة والغذاء والمأوى) وتحقيق مستوى معيشي أساسي.	قاعدة بيانات الشركاء حول الخدمات المقدمة، قاعدة بيانات معلومات نشاط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومراقبة الحماية، والتقييمات التشاركية ونتائج نقاش المجموعات المحورية
عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين واجهوا حاجة من احتياجات الحماية أو أكثر أو عانوا الضعف منذ بداية العام	تقارير مراقبة الحماية، الاستشارات الفردية وتقييمات احتياجات الحماية، قاعدة بيانات تسجيل اللاجئين
عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين القادرين على تحقيق حل دائم (العودة أو إعادة التوطين في حالة اللاجئين).	إحصاءات إعادة التوطين، قاعدة بيانات العودة الإنسانية الطوعية، قاعدة بيانات العودة التلقائية المدعومة.
عدد الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية القادرين على الوصول إلى إجراءات اللجوء من خلال التسجيل لدى السلطات أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (نظام بروجرس)

## المأوى والمواد غير الغذائية

المؤشرات	مصدر البيانات
نسبة النازحين حسب المديرية إلى إجمالي عدد السكان	مجموعة بيانات السكان التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2023م
نسبة المناطق المأهولة المعرضة بشدة للسيول	تحليل مدى تأثير السيول الخاص بمجموعة قطاع المأوى (بدعم من ريتش)
وجود ظروف الشتاء القاسية 3.أ. النسبة المئوية للمناطق المأهولة التي تساوي فيها ليالي الشتاء أو تقل عن 10 درجات مئوية 3.ب. مديريات مأهولة بالسكان بمتوسط ارتفاع عالي	تحليل فصل الشتاء الخاص بمجموعة قطاع المأوى 2022م\2023م
نسبة الأسر التي لديها مأوى غير ملائم	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
نسبة المساكن المتضررة أو المدمرة جزئياً	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، بيانات مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين لمجموعة قطاع الحماية 2018 - 2022، مناقشات خبراء المأوى
النسبة المئوية للأسر التي تعاني من مشاكل تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، مراقبة مواقع مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
نسبة الأسر التي ليس لديها كمية كافية من المواد غير الغذائية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021م
النسبة المئوية للأسر التي لا يمكنها الوصول إلى المأوى وسوق المواد غير الغذائية	تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021

المؤشرات	مصدر البيانات
النسبة المئوية للأسر المحتاجة إلى دعم لتوفير الإيجار	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022م، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021
النسبة المئوية للنساء والفتيات والرجال والفتيان وذوي الاحتياجات الخاصة في المساكن المزدحمة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021
نسبة الأسر المحرومة من سبل العيش	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة تقييم الاحتياجات الأولية \ أداة مراقبة الحماية 2022، تقييم المواقع متعدد القطاعات 2021

## المياه والصرف الصحي والنظافة

المؤشرات	مصدر البيانات
النسبة المئوية للأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تنسيق وإدارة المخيمات، تقييم المواقع متعدد القطاعات.
النسبة المئوية للأسر حسب الوقت (بالدقائق) التي تستغرقها لجلب المياه (ذهاباً وإياباً) سيرا على الأقدام والاصطفاف والوقت اللازم لجلب المياه	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تقييم المواقع متعدد القطاعات، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش.
النسبة المئوية للأسر التي يتوفر بها الماء والصابون في مرافق غسل اليدين	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تقييم المواقع متعدد القطاعات.
النسبة المئوية للأسر التي تستخدم مرافق الصرف الصحي - حسب نوع مرفق الصرف الصحي المستخدم	نظام تتبع احتياجات المياه والصرف الصحي والنظافة، تنسيق وإدارة المخيمات، تقييم المواقع متعدد القطاعات، تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش.

## 3.4

## الفجوات في المعلومات والقيود

العقلية. في حالة عدم وجود بيانات كافية، لأغراض تقرير وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2023م، تم استخدام معدل وفيات الأطفال التقديري لعام 2020م في اليمن، والذي يقدر بـ 59 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية من قبل مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتقدير وفيات الأطفال.

نظراً لعدم وجود بيانات دقيقة عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، تم استخدام تقدير منظمة الصحة العالمية العالمي لانتشار الإعاقة بنسبة 15 في المائة في هذه الوثيقة للاحتياجات الإنسانية. إذا تعذر جمع المؤشرات المتعلقة بهذه القضايا في تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات، فينبغي بذل الجهود في السنوات المقبلة لجمع البيانات عبر أدوات متخصصة لإدراجها في التحليل المشترك بين القطاعات.

وبينما بُذلت جهود لضمان التكافؤ بين الجنسين في عمليات جمع البيانات، لم يتم تحقيق ذلك. هناك حاجة إلى مزيد من العمل، بما في ذلك من خلال الموارد المخصصة والمناصرة المستمرة، من أجل فهم وتقييم الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات بشكل أفضل.

لوحظت قيود وثغرات معلوماتية مختلفة في عام 2022م، والتعديلات مطلوبة لمعالجتها قبل دورة التخطيط للبرامج الإنسانية لعام 2023م.

على مدار العام، أعاقَت عوائق التخطيط، وعرقلة السلطات، ومحاولات التدخل في عمليات التقييم، إنشاء قاعدة أدلة موثوقة وحيادية وفي الوقت المناسب. بينما تم إحراز تقدم في تنفيذ تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش في أواخر عام 2022م، هناك حاجة إلى جهود المناصرة في العام المقبل لضمان قدرة جهات العمل الإنساني على توفير فهم محايد لشدة الاحتياجات.

توقعت تقييمات أخرى مثل مسح سمات، وتقييم المواقع متعدد القطاعات، والمسح متعدد المؤشرات للمجموعات القطاعية جداولها الزمنية حتى نهاية عام 2022م وأوائل عام 2023. وتواجه هذه التقييمات فجوات تلاشي خطيرة بحلول نهاية عام 2022.

من الناحية الموضوعية، هناك ثغرات تتعلق بالمعلومات المتعلقة بتتبع النزوح وكذلك بشأن القضايا الحساسة مثل الاستبعاد والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. تشمل فجوات المعلومات الأخرى معدل الوفيات وانتشار الإعاقة واحتياجات دعم الصحة



## 4.4 الهوامش الختامية

- 1 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التهديد بعنف جديد يلوح في الأفق في اليمن دون هدنة جديدة، المبعوث الخاص للأمن العام يُطلع مجلس الأمن، 13 أكتوبر 2022، <https://reliefweb.int/report/yemen/threat-fresh->violence-looms-yemen-without-new-truce-secretary-generals-special-envoy-tells-security-council>.
- 2 مجموعة البنك الدولي، "توقعات الفقر الكلي: الجمهورية اليمنية"، أبريل 2022، <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/de816119d04a4e82a9c380bfd02dbc3a-0280012022/original/mpo-sm22-yemen-yem-kcm.pdf>.
- 3 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر المستجدات الإنسانية في اليمن"، العدد 8، أغسطس 2022.
- 4 مجموعة البنك الدولي، "توقعات الفقر الكلي: الجمهورية اليمنية"، أبريل 2022، <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/de816119d04a4e82a9c380bfd02dbc3a-0280012022/original/mpo-sm22-yemen-yem-kcm.pdf>.
- 5 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر المستجدات الإنسانية في اليمن"، العدد 8، أغسطس 2022، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "آخر المستجدات الإنسانية في اليمن"، العدد 9، سبتمبر 2022، مركز تحليل قواعد بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس)، "تقرير رصد الأثر الاجتماعي في اليمن: أبريل - يونيو 2022"، تقرير موضوعي، 3 أغسطس 2022، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "أدى تمديد الهدنة في اليمن إلى تحسين الأوضاع الإنسانية وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، المبعوث الخاص يُطلع مجلس الأمن"، 14 يونيو 2022، <https://reliefweb.int/report/yemen/extending-yemens-truce->has-resulted-improved-humanitarian-conditions-reduced-civilian-casualties-special-envoy-tells-security-council>.
- 6 مركز تحليل قواعد بيانات مشروع قدرات التقييم (أكابس)، "تقرير رصد الأثر الاجتماعي في اليمن: يناير - مارس 2022"، تقرير موضوعي، 29 يونيو 2022.
- 7 اتحاد النقد اليمني، "تحديث سريع، العدد 54: تقلب سعر الصرف بالريال اليمني، الأسبوع الثاني والأسبوع الثالث، 11 أكتوبر 2022، <https://reliefweb.int/report/yemen/cash-consortium-yemen-flash-update-54-yer-exchange-rate-blatility-september-week-2-week-3>.
- 8 برنامج الأغذية العالمي، تحليل الأمن الغذائي، [https://dataviz.vam.org/economic\\_explorer/macro-economics/gdp?iso3=YEM&wfp.org](https://dataviz.vam.org/economic_explorer/macro-economics/gdp?iso3=YEM&wfp.org).
- 9 المفوضية الأوروبية، "كتيب معلومات تغير المناخ"، مجموعة البيانات، <https://drmkc.jrc.ec.europa.eu/inform-index/INFORM-Climate->Change/Results-and-data>.
- 10 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "توافر المياه في اليمن: مراجعة الأدبيات لمرور المياه الحالية والمستقبلية والطلب على المياه في اليمن"، 1 أكتوبر 2021، <https://reliefweb.int/report/yemen/water-situation-yemen>.
- 12 البنك الدولي، الجراد الصحراوي: بناء قدرة اليمن على منع أسراب جديدة (وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2022م).
- 13 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022 الاستجابة الإنسانية في اليمن، مايو 2022م، متاح على: <https://reliefweb.int/report/yemen/2022-unfpa-humanitarian-response-yemen>.
- 14 المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021: تقرير متعمق، 2021، [https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2021.pdf?\\_gl=1\\*1ss9yq5\\*\\_up\\*MQ..&clid=Cj0KCQiAyMKbBhD1ARIsANs7rEGh5kzoo4wSqlihErw-b563F61uKitR5WCRuFUdpkGOAT\\_829RktgaAgbcEALw\\_wcB](https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf?_gl=1*1ss9yq5*_up*MQ..&clid=Cj0KCQiAyMKbBhD1ARIsANs7rEGh5kzoo4wSqlihErw-b563F61uKitR5WCRuFUdpkGOAT_829RktgaAgbcEALw_wcB).
- 15 صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022. الاستجابة في اليمن، مايو 2022م: <https://reliefweb.int/report/yemen/2022-unfpa-humanitarian-response-yemen>.
- 16 صندوق الأمم المتحدة للسكان. الاستجابة الإنسانية. 2022م
- 17 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، آخر المستجدات الإنسانية، أغسطس 2022م).
- 18 الأمن الغذائي: تقرير أبريل - سبتمبر 2022م
- 19 <https://reliefweb.int/disaster/fl-2022-000265-yem> وآخر المستجدات الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سبتمبر 2022م.
- 20 مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين، (آخر مستجدات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سبتمبر 2022م) [https://www.acaps.org/sites/\)\(acaps/files/products/files/20220803\\_acaps\\_yah\\_simp\\_april\\_to\\_june\\_2022\\_0.pdf](https://www.acaps.org/sites/)(acaps/files/products/files/20220803_acaps_yah_simp_april_to_june_2022_0.pdf).
- 21 التقرير السنوي من مشروع مراقبة أثر الصراع على المدنيين لعام 2021م
- 22 آخر المستجدات الإنسانية الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أكتوبر 2022م.
- 23 [https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/CIMP%20Quarterly%20Report\\_2022\\_Q3.pdf](https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/CIMP%20Quarterly%20Report_2022_Q3.pdf)
- 24 مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات
- 25 مجموعة قطاع المأوى
- 26 منظمة الهجرة الدولية/تتبع النزوح السريع، 2 أكتوبر 2022م، مذكور في المستجدات التشغيلية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (09-1 أكتوبر 2022م): <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-unhcr-operational-update-covering-period-01-09-october-2022>.
- 27 آخر المستجدات الإنسانية الخاصة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سبتمبر 2022م.
- 28 المستجدات التشغيلية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (09-1 أكتوبر 2022م): <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-unhcr-operational-update-covering-period-01-09-october-2022>.

- 29 2022 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، مايو 2022: <https://reliefweb.int/report/yemen/2022-unfpa-humanitarian-response-yemen>
- 30 مجموعة قطاع الحماية
- 31 نظرة عامة عن الهجرة ربع السنوية لمنظمة الهجرة الدولية في اليمن (يوليو - سبتمبر 2022): <https://reliefweb.int/report/yemen/iom-yemen-quarterly-migration-overview-july-september-2022>
- 32 <https://www.wfp.org/stories/yemen-millions-risk-ukraine-war-effect-rocks-region>
- 33 التصنيف المرحلي المتكامل، اليمن: لمحة سريعة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، أكتوبر - ديسمبر 2022.
- 34 صندوق الأمم المتحدة للسكان، متاح على: <https://reliefweb.int/report/yemen/2022-unfpa-humanitarian-response-yemen>
- 35 ملخص معلومات مراقبة مواقع استضافة النازحين الخاصة بمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات : [https://reach-info.org/yem/cccm\\_sites](https://reach-info.org/yem/cccm_sites)
- 36 تقرير الأمن الغذائي، أبريل - سبتمبر 2022.
- 37 CEDAW/C/YEM/CO/7-8، الفقرة 47.
- 38 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "اليمن: إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".
- 39 المصدر: تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2475 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة في اليمن. متاح من: [https://assets.nationbuilder.com/handicapinternational/pages/6066/attachments/original/1653336082/HI\\_Case\\_study\\_Resolution\\_2475\\_1653336082?YEMEN\\_2022\\_opt.pdf](https://assets.nationbuilder.com/handicapinternational/pages/6066/attachments/original/1653336082/HI_Case_study_Resolution_2475_1653336082?YEMEN_2022_opt.pdf)
- 40 "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"، مذكرة إعلامية: أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي للأسواق الزراعية العالمية والمخاطر المرتبطة بالنزاع الحالي"، تحديث 25 مارس 2022.
- 41 تقرير السيول في إدارة وتنسيق المخيمات.
- 42 نظام مراقبة الموارد الصحية وتوفير الخدمات، 2021م
- 43 وثيقة الاحتياجات الإنسانية 2021م، <https://reports.unocha.org/en/country/yemen>
- 44 فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات، والمكلف بتقدير وفيات الأطفال: 2020 <https://childmortality.org/data/Yemen>
- 45 الجمهورية اليمنية، وزارة الصحة العامة والسكان والجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للصحة والديموغرافية اليمنية 2013. <https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR296/FR296.pdf>
- 46 أرقام النزوح في آلية الاستجابة السريعة حتى 30 سبتمبر 2022
- 47 النزوح ومساعدات الاستجابة السريعة

# وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن

ديسمبر 2022م